

كِتَابَات

﴿ انتهى الوصول والأمل . في علمي الأصول والحدل ﴾

﴿ تأليف ﴾

الامام جمال الدين أبي محمد عثمان بن عمر بن أبي بكر
المقرئ النحوي الأصولي الفقيه المالكي المعروف
بأبن الحاجب المولود سنة ٥٧١ هـ والمتوفى
سنة ٦٤٦ هـ رحمه الله تعالى

مستحق التحية والتبجيل

: الطبعة الاولى ﴿

(سنة ١٣٢٦)

على نفقة . مطبع امدي المكارى . ومحمد أمين الحامشي الكنتي وشركاه

طبع على يد كتاب سنة ٧٢٧ وقال في آخرها : اتمه فوكت على نسخة المصنف
نحطه وآخرها عطفه بم الكتاب في دي الحجة سنة ٦٤٣
حصرة الامه الشيخ طاهر امدي الحرائري الدمشقي حفظه الله تعالى

نحطه طبع بمطبعة السعادة بخوار محافظة مصر

« لصاحبها محمد اسماعيل »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي كرمنا بطلب العلم الذي هو أفضل العمل .. وهما من تفصيل أحكامه التي هي مناط السعادة وغاية الأمل .. وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث إلى سائر الأمم بأشرف الملل .. وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .. ولما كان علم أصول الفقه من الأمور الجليلة .. وكانت التصنيفات فيه بين خطئى الأملال والخلل .. تدبى ذلك إلى تصنيف مختصر يسقى الصادين من الغلل .. ويشقى المحتاجين اليه من الغلل .. فأنشأته مترجماً بمعناه منتهى الوصول والامل .. وفى علمى الأصول والجلل .. والله تعالى يعين على إكمالها فى عمل .. ويمدق قرائنه وقرائمه فى الاجل .. ألبسنا الله من التقوى من خير الحلل .. وباعدنا عن مقارنة الزينغ والزلل .. ونحصر فى المبادئ والأدلة السمعية والاجتهاد والترجيح

فالمبادئ حده وموضوعه وفائدته واستداده

أما حده لقباً فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها التفصيلية .. وأما حده مضافاً فالأصول الأدلة الكلية والفقه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال ثم غلب على ما تقدم وأورد على حد الفقه أن كان المراد البعض لم يطرد أو كان العاى فقهاً وإن كان الجميع لم ينكس أو لم يوجد واجب بالجميع لأن المجتهد يعرض كل واقعة على ما عنده ويحكم ويلزم وجوعه إلى العلم بما يتنبأ به المجتهد للعلم بالأحكام ويصح بالبعض ويطرد أن أريد بالأدلة الامارات لأنه لا يعلمه كذلك الا فقيه وقيل العلم بمجملتها ويرد من علم ثلاثة ولزوم الفرق بين من علم ثلاثة وبين من علم حكمين .. وأما موضوعه فاحواله العارضة لذاته كاحوال الأدلة وأقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستنباط

وأما فائدته فمعرفة أحكام الله تعالى

وأما استداده فغن الكلام والعريضة والأحكام أما الكلام فلتوقف الأدلة الكلية على معرفة البارى وصدق نسبة خطاب التكليف اليه ويتوقف على أدلة حدث العالم وعلى دلالة

المهجرة على صدق المبلغ وتوقف دلالتها على العلم بحدتها وامتناع تأثير غير القدرة الأزلية فيها وتوقف على قاعدة خلق الاعمال وتوقف على العلم والارادة ولا تقلد في ذلك لاختلاف العقلاء فلا يحصل علم وأما العربية فتوقف الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة على معرفة اللغة من حقيقة ومجاز وعموم وخصوص واطلاق وتقييد وحذف وإضمار ومنطوق ومفهوم وإقتضاء وإشارة وإعناء وتنبيه وتفاصيل أبواب الاعراب وعلم البيان وأما الاحكام فلتصورها لتتمكن اثباتها ونفيها لا العلم وبشبهتها والا كان دورا فلتتكلم في مبادئ الثلاثة الدليل لغة المرشد وهو الناصب والذاكر ومابه الارشاد وفي الاصطلاح ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فتدرج الامارة وقيل الى العلم فلا تدرج والنظر الفكري الذي يطلب به من قام به علما أو علما ولو قيل ترجى شاعلمها وأما العلم فقيل لا يحد فقال الامام والقراني لعسره فليز بالتقسيم وقال قوم متعذرا لأنه ضروري من وجوه أحدها ان ما سوى العلم لا يعلم الا بالعلم فالعلم العلم بغيره لكان دورا ورد بان توقف تصور العلم على حصول العلم بغيره لا على تصور ولا يتوقف حصوله على تصور فلا دور الثاني ان كل أحد يعلم وجوده ضرورة ورد بان يجوز ان يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا يلزم من حصول أمر تصور ضرورة أو تقدم تصور الثالث ان كل أحد يعلم انه يعلم وجود نفسه ضرورة والعلم أحد التصورات فكان ضروريا ورد بان المعلوم ضرورة النسبة ولا يلزم منه كون التصور ضروريا الرابع لو كان غير ضروريا لما فرق بينه وبين غيره ضرورة ورد بالمنع فلا يلزم من الفرق بين أمرين ضرورة تصورهما ضرورة ثم نقول لو لم يصح تحديده لكان بسيطا لأنه لا معنى للحد الا بتمييز مفردات المركب ولو كان بسيطا لزم ان كل معنى علم وايضا فانقطع بأن العلم نوع من أنواع حكم الذهن أو من أنواع الذكر النفسى وذلك يستلزم التركيب ثم أكثر الناس في تحديده وأصحها صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض ومن رأى رأى الاشعري يقتصر فتدخل ادراكات الحواس والازاد في الامور المعنوية فخرج واعترض على عكسه بالعلوم العادية فانه يجوز عقلا نقيض متعلقها حال العلم وأجيب بالمنع وأسند بأنه يستحيل أن يكون الشيء في الزمن الواحد حجرا ذهباً ضرورة فاذا علم كونه حجرا استحال أن يكون ذهباً بل معناه انه لو قدر لم يلزم منه محال لنفسه ولا يلزم منه احتمال النقيض في نفس الامر هذا وان نفى احتمال النقيض في نفس الامر في جميع العلوم ضروريا واعلم ان الذكر النفسى اما أن يحتمل متعلقه النقيض بوجه

أولاً والثاني العلم والأول إما أن يحصل التقيض عند الذات كقولهم أولاً والثاني الاعتقاد فإن
طابق قصصهم والافئاسدو الأول إما أن يحصل التقيض وهو راجع أولاً والراجع الفطن
والمرجوح الوهم والمساوى الشك وقد علم بذلك حد كل واحد منها

والعلم ضربان علم بمفردو يسمى تصوراً ومعرفة وعلم بنسبة ويسمى تصديقاً وعلماً
وكلاهما مطلوب وضروري ولا تكون جميع التصورات والتصديقات مكتسبة والالزم
التسلسل أو الدور فالضروري من التصور ما لا يقتصر متعلقه إلى تقدم تصور عليه وهو
المفرد الذي لا تركيب فيه كالوجود والشيء فلا يطلب بعد والمطلوب بخلافه وهو ما كان
مركباً أي يطلب بالحد والضروري من التصديق ما لا يقتصر إلى تقدم تصديق وهو النظر في
الدليل والمطلوب ما يقتصر أي يطلب بالدليل وقد أورد على التصورات أنه يستحيل طلبه لأنه
إن كان حاصله واضحاً والافلا شعور به وذلك يستلزم نفي طلبه لا يقال إنه حاصل من وجه
دون وجه فانه ضروري ودعين الأول لأنه تفصيله وأجيب بأنه يشعر بها وبغيرها مفصلة ويطلب
تخصيص بالتحسين وأوردنا أيضاً أنه إن عرف بذاته عرف بنفسه وهو محال وإن عرف
بعوارضه العامة لم يحصل للشاركة وإن عرف بالخاصة توقف على معرفة الموصوف فكان دوراً
وأجيب بأن الممتنع تعريفه بنفسه إذا كان مفرداً مراً إذاً وما بمركب فلا يكون إلا كذلك
وعن تعريفه بالخاصة أنه لا بعد في معرفة خاصة لمركب لم تحقق مفرداته وأورد على
التصديق الاعتراض الأول وأجيب بأنه تصور النسبة بنفي أو إثبات ثم يطلب تعيين الحاصل
منه ما لا يلزم من تصور النسبة حصولها والالزم التقيضان ولفظ الحد يطلق على الحقيقة الذاتية
الكلية المركبة وعلى القول الدال عليها مفصلاً ويسمى حقيقياً وذاتياً مثل الإنسان حيوان
ناطق وعلى العوارض اللازمة للحقيقة وعلى القول الدال عليها ويسمى رسمياً مثل الخمر مائع
يقذف بالزبد وعلى لفظ مفسر اللفظ الخفي ويسمى لفظياً مثل العقار الخمر وشرط الجميع
الاطراد والانعكاس أي إذا وجد وجد وإذا انتفى انتفى وقد يطلق على العلم به وقد علم بذلك حد
كل واحد منها

ولكل مؤلف مادة وصورة فادته مفرداته وصورته هيئته الخاصة فإدته الحد ذاتية
وعرضية فالذاتي ما لا يتصور فهم الذات قبل فهمه كالونية السواد والجسمية للإنسان
لأنهم ما خرجتا عن الذهن بطل فهمهما ومن ثم لم يكن لشيء حدان ذاتيان وأما غيره فيتعدد
وتعريف الذاتي بأنه غير معلل وبالترتيب العقلي راجع إليه ثم إما أن يكون تمام الماهية

أو جزءها والأول المقول في جواب ماهو والثاني ان كان تمام الجزء المشترك فهو الجنس وان كان المميز عن مشاركة الجنس فهو الفصل والمجموع منهما النوع ، فالأول يكون جنس الجنس وجنس الفصل والثاني يكون فصل الجنس وفصل الفصل والذاتي الاعم جنس الاجناس والانحص نوع الانواع كالجوهر والانسان وما بينهما جنس لما تحته نوع لما فوقه كنام وحيوان وأما الوجود فليس بجنس للجوهر لتعقل الجوهر دونه والطويل والقصير ليس بنوع للانسان لتعقل مادونه والجنس ما دخل تحته متعدد مختلف لحقيقة كلية تسترزه والنوع ما شاركه مخالف له لحقيقة كلية في الدخول تحت جنس ويطلق النوع على ذى آحاد لا تحتلف بحقيقة فنوع الانواع نوع بالاعتبارين فالجنس الوسيط نوع بالمعنى الاول لا بالثاني وبعض البسائط بالعكس والعرضى بخلاف الذاتى وينقسم الى لازم وعارض فاللازم لا يتصور مفارقه وهو لازم للذات بعد فهمها كالفردية للثلاثة والزوجة للاربعة ولازم في الوجود خاصة كالحدوث للجسم وكظله في الشمس والعارض ما يتصور مفارقه ثم قد لا يزول كسواد الغراب والرشحى وقديزول بطيئا كصفرة الذهب وسريعا كحمرة الخجل ومتى خص العرضى نوعا نفاس كالضحك للانسان شمل أفرادهم أو لم يشملها والافهام كالأكل له ولغيره والأمم السكلى المتعقل يعبر المتكلم المثبت له عنه بالاحوال والوجوه والاحكام والمنطقى بالقضايا السكلىة ثم منهم من يقول بوجوده في الذهن ومنهم من يقول ثابتة غير موجودة ولا معدومة وأما صورته فنام وناقص فالنام ان تبتدأ بالجنس الاقرب ثم بالفصل فيستغنى عن الابعد بدلالة الالتزام وخلل الصورة تنقص كاسقاط الاقرب لدلالة الالتزام واسقاط الجنس جملة لذلك وكنتقدم النوع عليه مثل العشق افراط المحبة وخلل المادة خطأ ونقص فالخطأ يجعل الموجود والواحد جنسا ويجعل العرضى الخاص بنوع فصلا كالذاتى فلا يتعكس أو ترك بعض الفصول فلا يطردو كتر يفهم بنفسه مثل الحركة عرض نقلة والانسان حيوان بشر والحركة والنقطة والانسان والبشر مرادفة ويجعل النوع والجزء جنسا مثل الشر ظلم الناس والعشرة خمسة وخسة ويختص الرسمى باللازم الظاهر لا بما هو مثله في الخفاء أو أخفى وبما لا يتوقف عقلية عليه فالأول مثل الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد إذا الزوج والفرد متساويان في الخفاء ومنه ذكر أحد المتضايغين في حد الآخر والثاني مثل الخارج جسم كالنفس فان النفس أخفى والثالث مثل الشمس كوكب نهاري لان النهار لا يعرف الا بالشمس والنقص كاستعمال الألفاظ العربية أو المشتركة أو المجازية ولا يحصل الحديدها لان البرهان

وسط مستنزم أمر في المحكوم عليه فالوقدر وسط لسكان مستنزمعين المحكوم عليه وفيه
تحصيل الحاصل وأيضا فانه لا بد في الدليل من تعقل المفرد لوجوب تعقل حقيقة ما يستدل عليه
فلودل عليه لجاء الدور لا يقال قتله في التصديق لانه لا بد في الدليل من تعقل النسبة فيجب
الدور لا تناقول لا يتوقف تعقل النسبة على الدليل وانما يتوقف ثبوتها أو نفيها لا تعقلها
فلا دور واذا لم يحصل بدليل لم يمنع ولكن يعارض ويبطل بخلل طرده أو عكسه أو غيرهما بما
تقدم أما اذا قال الانسان حيوان ناطق وقصد مدلوله لغة أو شرعا فدلله النقل بخلاف تعريف
الماهية

ولفظ الدليل يطلق على البرهان والأمانة فالبرهان قول مؤلف مستنزم لنفسه قولا
آخر والقياس أعم منه وهو برهاني وظني وجدلي ووعظي وشعري ومغالطية ويجمعها قول
مؤلف يستنتج عنه قول آخر ومادة ذلك التصديقات وأقلاها تصديقان ويسمى كل تصديق قضية
والمحكوم عليه فيها اما جزئ معين أولا والثاني اما أن يختص بما يتبين مقداره من كلية أو جزئية
أولا صارت أربعة قضية شخصية مثل زيد كاتب قضية محصورة كلية كل جوهر متصير قضية
محصورة جزئية مثل بعض الناس عالم قضية مبهمة مثل الانسان في خسر وتسمى في الدليل
مقدمات ولا بد من وسطين هما هو المستنزم للحكم المطلوب واحتج الى الأولى لبيان حصوله في
المحكوم عليه ليكون اللازم خبريا وكل مقدمة لا بد لها من مفردين ووجه الدلالة في
المقدمتين وهو الأمر الذي من أجله لزم النتيجة أن الصغرى خصوص والكبرى عموم
فيجب اندراج الخصوص في العموم فاذا قلت العالم مؤلف وكل مؤلف حادث اندرج العالم في
كل مؤلف فيجب أن تكون حادثا فيلحق موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وكذلك لو كان
متساويين وليست النتيجة احدي المقدمتين وان كانت مندرجة في الكبرى بالقوة لانه قد
يطلع على العموم ويفضل عن الخصوص وبالعكس وقد تعذف احدي المقدمتين للعلم بها
فالكبرى هذا لانه زان والصغرى مثل لأن كل زان يعد ومنه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

الا الله لفسدتا

ولا بد أن تكون المقدمات كلها في البرهان قطعية لتكون النتيجة قطعية لأن لازم الحق
حق والافظنية أو اعتقادية ان لم يمنع مانع اذ ليس بين الظن والاعتقاد وبين أمر ربط عقلي
ولا بد من انتهاء اليقينية الى ضرورة والالزم التسلسل أو الدور وانتهاء غيرها الى ظنية
أو وهمية أو تسليمية فالضروريات المشاهدات الباطنة وهو ما لا يغتفر الى العقل كجوع

الانسان وعطشه وألمه لأن اليهائم تدركه والاوليات وهو ما يحصل بمجرد العقل كعلم الانسان بوجوده وان النقيضين يصدق أحدهما خاصة وان الاثنين أكثر من الواحد وان المساوى للمساوى مساوى وان الممكن لا يترجح أحد طرفيه الا بمرجح والمحسوسات وهو ما يحصل بالحس ككون الثلج أبيض والقمر مستدير وكون النار محرقة والجهر يهوى والنار تصعد والتجريبات وهو ما يحصل بالعادة كإسهال السقمونيا الصغرى وإسكارا الخمر والمتواترات وهو ما يحصل بالانخبار تواترا عن المحسوسات كوجود مكة وبغداد وأورد على المحسوسات والتجريبات انها لا تفيد الا فباشوه على التعميم فان كل حيوان يحرك فكذلك الاسفل خاصة ولا علم بالتعميم لما اطلع عليه في التماسح وعلى الحس أيضا بأنه يغلط وأجيب بأنه لا بد أن ينتهي الى حدين في التردد وقد تغاوت فيه المحربون والاقبربيات ناقصة وأما الظنيات فكالحدسيات كما اذا شاهدنا القمر يزيد نوره ويتقص لبعده عن الشمس وقربه قصم بأنه مستفاد من الشمس وكالمشهورات مثل كون الصدق والاحسان حسنا والكذب والاساءة قبيحا والتجريبات الناقصة والمحسوسات الناقصة واما الوهيات فايقتل بمقتضى الغطرة المجردة عن نظر العقل انه من الاوليات مثل ان كل موجود متعيز وان العالم ينتهي الى خلاء الى ان يمنع العقل بما يؤلفه من البرهان واما المسلمات فايستلها الناظر ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض فيتعين تقيضه وعلى الشيء المطلوب عكسه فيتعين احتياج الى معرفتهما فالنقيضان كل قضيتين اذا صدقت احدهما كذبت الأخرى وبالعكس مثل العالم حادث العالم ليس بمحادث فان كانت شخصية فضبط شروطها ان لا يكون بين النقيضين في المعنى التبديل الاثبات بالنفي فيلزم ان يتعدا الموضوع بالذات لا باللفظ والمحمول بالذات والاضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل والزمان والمكان والشرط كمين وناهل واب واصفر في قشره وقاطع في العمد ومبصر بالليل وماش على الأرض والشرط مثل الكاتب يحرك يده ان يكتب ويستغنى عنه بالزمان أو بالقوة أو بالفعل فان كانت محصورة لزم اختلاف الموضوع في الكلية والجزئية لانه لو اتحد اجاز ان يكذب ما عا في الكلية اذا كان الحكم يعرضي خاص بنوع خاص مثل كل انسان كاتب كل انسان ليس بكاتب لأن الحكم على كل واحد وصدق ما في الجزئية مثل بعض الناس كاتب بعض الناس ليس بكاتب لأنه غير معين فنقيض الكلية المثبتة جزئية سالبة وبالعكس وعكس كل قضية تبديل الموضوع محمول والمحمول موضوعا على وجه يصدق فعكس الكلية الموجبة جزئية وموجبة

الكلية السالبة كلية سالبة والجزئية الموجبة جزئية موجبة ولا عكس للجزئية السالبة الآن
تجربها على حكم الموجبة وإذا عكست الكلية الموجبة ينقض مفرديهما صدقت ومن ثم
انعكست السالبة سالبة وصورة البرهان ضرر بان اقتراي واستثنائي فالأقتراني أن لا يكون
اللازم منه أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل والاستثنائي نقيضه ومقدمتا الاقتراي بغير شرط
ولا تقسيم والمفردان من مقدمتيه يسمى المنطقيون الأول موضوعاً والثاني محمولاً
والتكلمون موضوعاً وصفة والفقهاء محكوماً عليه وحكام الصور مبتدأ وخبراً ومفردات
المقدمتين تسمى حدوداً فالوسط الحد الأوسط والمفردان المختلفان ما كان محمولاً على الأوسط
فالحد الأكبر وما كان موضوعاً له فالحد الأصغر وذات الأكبر الكبرى وذات الأصغر
الصغرى والمقدمة ذات الموضوع الكلية وذات الجزئي جزئية كل منهما ان كان محمولاً
متيناً فوجبة والافسالية وأما الشخصية فلم يمتلأ بها استثناء عنها بالكلية وقيل لأنها لا تستزم
علماً ثالثاً وليس بصحيح فإن من علم أن زيداً هذا وهذا أخى علم أن زيداً أخى وأما المهمة
فاستغنوا عنها بالجزئية لأنه المحقق فيها وتسمى المقدمتان باعتبار هيئة الأوسط فيهما شكلاً
قد يكون محمولاً للموضوع النتيجة موضوعاً لمحمولها وهو الأول ومحمولاً فيهما وهو الثاني
وموضوعاً فيهما وهو الثالث وعكس الأول وهو الرابع وهو بعيد عن الطبع مستغنى عنه فإذا
ركب كل شكل باعتبار مفردى مقدمتيه في الكلية والجزئي والإيجاب والسلب جاءت
مقدراؤه ستة عشر ضرباً

(الشكل الأول) وهو أيها ولذلك كان غيره متوقفاً على رجوعه إليه وينتج المطالب
الأربعة وشرط نتاجه إيجاب الصغرى أو حكمه ليوافق الأوسط وكلية الكبرى ليندرج
فيتنج تبقى أربعة أضرب لأن الأولى موجبة كلية أو جزئية والثانية كلية موجبة أو سالبة
الأول كلتاها كلية موجبة كل وضوء عبادة وكل عبادة مفتقرة إلى النية الثانية الكلية موجبة
وكلية سالبة كل وضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية الثالثة جزئية موجبة وكلية
موجبة بعض الوضوء عبادة وكل عبادة مفتقرة إلى النية الرابع جزئية موجبة وكلية سالبة
بعض الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية

(الشكل الثاني) شرطه اختلاف مقدمتيه في الإيجاب والسلب وكلية كبراه تبقى أربعة
ولا ينتج الا سالبة أما الأول فلا لأنه لا بد في بيانه من عكس أحدها وجعلها الكبرى فلو كانتا
موجبتين لم تنعكس كلية ولو كانتا سالبتين وعكست أحدهما لم يتلاقيا وأما الكلية الكبرى

فلا نهان كانت التي تنعكس فواضح وان عكست الصغرى وجب عكس النتيجة والاجزاء غير المطلوب ولا تنعكس لانها تكون جزئية سالبة واما تاجها سالبة فلا ان الكبرى عكس كلية سالبة ابدا الاول كليتان الكبرى سالبة الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلا زمة الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الثاني كليتان الكبرى موجبة الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلا زمة كالاول وبيانه بعكس الصغرى وجعلها الكبرى وعكس النتيجة أو بعكس الكبرى بنقيض مفردية الثالث جزئية موجبة وكلية سالبة بعض الغائب مجهول الصفة وما يصح بيعه ليس بمجهول الصفة فلا زمة بعض الغائب لا يصح بيعه وبيانه بعكس الكبرى الرابع جزئية سالبة وكلية موجبة بعض الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعه معلوم الصفة فلا زمة كالاول وبيانه بعكس الكبرى بنقيض مفردية ولا يتبين بعكس مجرد اذ عكس الكبرى يصيرها جزئية ولا قياس من جزئيتين والصغرى لا تنعكس ويتبين وجه الدلالة فيه وفي جميع هذا الشكل بالخلف ايضا فخذ بنقيض النتيجة وهو كل الغائب يصح بيعه وتجعله الصغرى فينتج نقيض الصغرى الصادقة وهو باطل ولا خلل الا من نقيض المطلوب فالطلب صدق

في الشكل الثالث شرطه ايجاب الصغرى اوفي حكمه وكلية احدهما تبقى ستة ولا ينتج الجزئية اما الاول فلا نه لا بد من عكس احدهما وجعلها الصغرى فلو كانت الصغرى سالبة وعكسها لم يتلاقيا ولو كان العكس في الكبرى وهي سالبة لم يتلاقيا مطلقا وان كانت موجبة فلا بد من عكس النتيجة فلا تنعكس واما كلية احدهما فلتكون هي الكبرى آخر ابنفسها أو بعكسها واما كونه لا ينتج الجزئية فلا ان الصغرى عكس موجبة ابدا وفي حكمها الاول كليتها موجبة كل برمقتات وكل بر روى فلا زمة بعض المقتران روى ويتبين بعكس الصغرى الثاني جزئية موجبة وكلية موجبة بعض البرمقتات وكل بر روى ولا زمة كالاول ويتبين بعكس الصغرى الثالث كلية موجبة وجزئية موجبة كل برمقتات وبعض البر روى فلا زمة كالاول ويتبين بعكس الكبرى وجعلها الصغرى وعكس النتيجة الرابع كلية موجبة وكلية سالبة كل برمقتات وكل بر لا يصح بيعه بعينه متفاضلا فلا زمة بعض المقتران الا يصح بيعه بعينه متفاضلا وبيانه بعكس الصغرى الخامس جزئية موجبة وكلية سالبة بعض البرمقتات وكل بر لا يصح بيعه بعينه متفاضلا فلا زمة كالذي قبله ويتبين بعكس الصغرى السادس كلية موجبة وجزئية سالبة كل برمقتات

وبعض البر لا يصح بيعه بجنسه متفاضلا فلازمه كالذي قبله ويتبين بعكس الكبرى على حكم
المنية وجعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا يتبين هذا بعكس مجرد كما تقدم في رابع الثاني ويتبين
أيضا بالغف ويشاركه جميع الشكل فتأخذ نقيض النتيجة كما تقدم الآنك تجعله الكبرى
في الشكل الرابع وليس تقدم الكبرى على الصغرى من الاول وان وافق بعض صور
لأن الرابع يراد بنتيجته محمول الاولى مع موضوع الثانية والاول وان قدم فتنتجته على ما كانت
والجزئية السالبة ساقطة فيه لانه ان عكسا فلا عكس وان بقيتا قلبتا فان كانت الثانية لم
يتلاقيا وان كانت الاولى لم تصلح الكبرى فالنتيجة جزئية سالبة فلا بد من عكسها ولا عكس واذا
كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى على الثلاثة فان كانت سالبة كلية فالكبرى موجبة
كلية لانها لو كانت جزئية وبقيت وجب جعلها الصغرى وعكس النتيجة ولا عكس
لانها جزئية سالبة وان عكست وبقيت لم تصلح الكبرى لانها جزئية وان كانت سالبة كلية
وطلت الاول أو الثاني لم يتلاقيا فان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية لانها لو
كانت موجبة كلية وطلت الاول لم تصلح الصغرى الكبرى وان فعلت الثاني صارت الكبرى
جزئية ولو كانت موجبة جزئية فابعد فتنتج خمسة منه الاول كل عبادة مفترقة الى النية وكل
وضوء عبادة فلازمه بعض المفترق وضوءه ويانه بالقلب فيهما وعكس النتيجة أو بالية وهو ان
الكبرى دلت على ان الاكبر مندرج في الاصغر فزم أن يكون بعض الاصغر مندرج في
الاكبر الثاني كل عبادة مفترقة الى النية وبعض الوضوء عبادة فلازمه ويانه مثله الثالث
كل عبادة لا تستغنى عن النية وكل وضوء عبادة فلازمه كل مستغن فليس بوضوءه ويانه
بالقلب وعكس النتيجة الرابع كل مباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه بعض المستغنى
ليس بوضوءه ويانه بعكسها الخامس بعض المباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح فلازمه ويانه
مثله والامتنان ضربان ضرب بالشرط ويسمى المتصل ويسمى الشرط مقدما والجزاء
تاليا والمقدمة الثانية استثنائية وشرط نتاجه أن تكون النسبة بين المقدم والتالي كلية دائمة
وأن يكون الاستثناء ما بعين المقدم فلازمه عين التالي وإما بنقيض التالي فلازمه نقيض
المقدم لان نقيض كل لازم يستلزم نقيضه لازمه لانه لو قدر وجود المزموم مع انتفاء اللازم
بطل كونه لازما ومن ثم استلزم الاخص الأعم وفي الأعم في الأخص مسئل ان كان هذا
نسانا فهو حيوان وهو انسان فلازمه انه حيوان أو ليس بحيوان فلازمه انه ليس بانسان
وأكثر استثناء الاول ان الثاني بل هو يسمى قياسا والغلب وهو اثبات المطلوب بإبطال نقيضه

وأما استثناء تقيض المقدم وعين التالي فلا يلزم عنه شيء بل جواز أن يكون التالي أعم ولا يلزم من
يقى الأخص نقي الأعم ولا من وجود الأعم وجود الأخص نعم لو قدر التساوي لزم تلخيص
المادة لا لنفس صورة الدليل وضرب بغير الشرط ويسمى المنفصل ويلزمه تعدد اللازم مع
التالي فإن تنافيا اثباتا ونفيًا يلزم من استثناء عين كل واحد منهما تقيض الآخر ومن نقيضه عين
الآخر فيصبي أثره مثاله العدد امار زوج وامافر دلكنه زوج أوفر د فليس زوج أوليس بفرد
وان تنافيا اثباتا لا نفيًا يلزم الأولان مثاله الجسم اما جاد أو حيوان لكن جادا أولكنه حيوان
فان تنافيا نفيًا لا اثباتا يلزم الآخران مثاله الجسم اما لا أسود أو لا أبيض ويرد الاستثنائي الى
الاقترااني بأن الثانية الصغرى والأولى الكبرى ويتضح المنفصل بأن معنى المحمول في قولك اما
زوج وامافر متنافيان اثباتا ونفيًا أي كل زوج ليس بفرد وهذا زوج الى آخره الأربعة
وكذلك الآخران

والخطأ في البرهان يكون لخلل مادته أو صورته فالأول من جهة اللفظ ومن جهة المعنى
فاللفظ لا لتباسها بالصادقة للاشتراك في أحد الجزئين أو في حرف العطف مثل الخمسة زوج
وفرد فانه يصدق في الجمع لا في التفريق ومثله هذا حلو حامض وعكسه هذا طيب ماهر
إذا كان ماهر في غير الطب طيبا واستعمال المتباينة كالمرادفة كالسيف والصارم فينقل
الذهن عما فيه الافتراق ويجري اللغطين مجرى واحدا وأما المعنى فمديكون لا لتباسها بالصادقة
أيضا كالحكم على الجنس الكلي ذاتيا أو عرضيا بحكم النوع لا ندراجه نعتة مثل أن يقول في
لون هذا لون واللون سواد فيكون سوادا وكذلك هذا سيال أصفر والسيال الأصفر مرة
وكالحكم على المطلق بحكم المقيّد بحال أو وقت مثل هذه رفة والرفة مؤمنة وهذا مبصر
للاعتى والمبصر مبصر بالليل ومنه الحكم على العرضي بحكم الذاتي أو بالعكس مثل
السقمونيا مبردة والمبرد مبرد بالذات والحكم على ذي القوة بحكم ذي الفعل وبالعكس مثل
هذا كاتب والكاتب يحرك يده أولا يصرك يده وكأجاء الاعتقاد ان والمحدث باب
والصبر يباب الناقصة والظنيات والوهيايات مجرى القطعيان وذلك كثير وفديكون لا لتباسها
بغير النتيجة مثل أن تجعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغير اللفظ فيسومها انها غيرا وتسمى
المصادرة على المطلوب ومنه أن تجعل إحدى المتضايقتين إحدى المقدمتين مثل هذا ابن لأنه
ذو آب وكل ذي آب ابن وكل قياس دورى مصادرة والتساقى أن يفرج عن تأليف الاشكال
المذكورة في أصله أو في عدم شرط من شروطه

مبادئ اللغة

لما علم الله تعالى حاجة الناس الى تعريف بعضهم بعضاً بما في نفوسهم لمعاملاتهم ومعاشاتهم وأحكامهم أقدرهم على انخراج الصوت مع النفس وتقطيعه من غير نصب ومن تمام لطفه عدم ما عصى منه فلذلك حدثت الموضوعات اللغوية فلتشكلم في حدها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها

أما حدها فكل لفظ وضع لمعنى

وأما أقسامها فتقسم الى مفرد ومركب فالفرد اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل على شئ من حيث هو جزؤه والمركب بخلافه فهما فصوص بعلبك وتابط ثرا وعبد الله أعلاما مركب على الأول مفرد على الثانى ونحو يضرب وأخواته على العكس وليس بسديد لما ينهم من أن ضارباً يخرجاً وسكران ونحوه مما لا ينحصر مركب وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف لانه اما أن يستقل بالمفهومية أولاً والثانى الحرف والاول اما أن يدل على الزمان بينيته أولاً والثانى الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منهما ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن وغير اللفظية دلالة التزام وقيل اذا كان ذهنياً أو كثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير مثل جاء زيد وقد يطلق والمراد اللفظ مثل زيد مبتدأ وزيد زائى وياء ودال فانهم لو وضعوا له لآدى الى التسلسل ولو سلم فاذا لم يكن بنفسه كان الوضع له ضائماً وقد يكون المدلول لفظاً آخر كالكلمة والاسم والفعل والحرف والجملة والكلام والشعر لانهم لو لم يضعوا طال في التعميم والتشكير مما وينقسم المركب الى جملة وغير جملة فالجملة ما وضع لافادة نسبة ويسمى كلاماً ولا يتأى الا فى اسمين أو فى فعل واسم ولا يرد حيوان ناطق وكاتب فى زيد كاتب وضارب زيد ونحوه لانهم توضع لافادة نسبة وغير الجملة بخلافه ويسمى الصويون مفرداً أيضاً وقد يطلق الكلام على الكلمة الزائدة على حرف والكامة على الجملة وقد يطلقان معاً على الزائدة على حرف واحد وان كان مهملًا والفرد باعتبار وحدته ووحدة مدلوله وتعددها أربعة أقسام فالاول اما أن يشترك فى مفهومه كسبرون كالبيت والكتاب والماء وهو الكلئ أولاً كزيد وهو الجزئى وقد يطلق الجزئى على النوع والاول اما أن يكون اشتراكه فيه تفاوت بشدة أو ضعف أو تقدم أو تأخر كالوجود على الخالق والمخالف وكالبياض على العاج والتلج وهو المشكك لانه يشكك فى انه متواطئ أو مشترك أو لا تفاوت فيه وهو المتواطئ وامتناع وقوع الشركة من خارج

كالعالم والشعر لا يمنع كونه كلياً وكون الأمرين متنافيين لا يمنع كالتقيض لانهما مشتركان فيما لأجله سمى تقييذا والسكلى ذاتى وعرضى كما تقدم واعتراض بان ذلك ان كان مأخوذاً فى الماهية فلا تواطؤ ولا فلا تفاوت والمتواطئ صفة وغير صفة مشتق وغير مشتق الثانى من الاربعة مقابلة مبيانة الثالث ان كان وضعه للتعدد حقيقة مشتركة والافق أحدهما حقيقة وفى الآخر مجاز الرابع مترادفة وقد يكون اللفظ الواحد من المتواطئة والمتبانية والمشاركة والمترادفة لا مكان الاعتبار فيه

مسألة (١٠) المشترك جائز واقع عند المحققين لنا القطع انه لا يلزم من وضع اللفظ لمعينين على البدل محال وسواء تقديره بوضع واحد أو بوضعين وأيضا لولم يجز لم يقع ودليل الثانية اطباق اللغة على ان القرء للطهر والخبز معا على البدل من غير ترجيح واستدل لولم تكن واقعة نخلت أكثر التسميات من الوضع لانها غير متناهية والأسماء متناهية لتركبها من المتناهية وأجيب بجمع أنها غير متناهية فى المتخادة والمختلفة ولا يفيدهم فى غيرها ولو سلم لها يتعقله الواضع متناه ولو سلم فلا نسلم ان المتركيب من المتناهي متناه ويستند بأسماء العدد ولو سلم منعت الثانية لانها لا يحتاج الى الوضع فيها كاتواع الرائح وكثير من الصفات واحتدل لولم تكن واقعة لسكان الوجود فى القديم والحادث متواطئان لان اجماع على انه حقيقة فيهما فيتمين وأما الثانية فلان الوجود ان كان الذات فلا اشتراك وان كان صفة فهي واجبة فى القديم ممكنة فى الحادث فاختلغا فلا اشتراك وأجيب ان اختلاف المشترك فى الوجوب والامكان لا يمنع التواطؤ كالعالم والمتكامل ونحوهما والمخالف لو وضعت لاختل المقصود من وضع اللفظ لان الفهم لا يحصل مع الاشراك لخلقاء الخرائق وما يفتلن به ذلك متواطئ أو مجاز والجواب انه ليس المقصود التفاهم من حيث التفصيل فى اللغة بدليل جميع أسماء الاجناس وجملة الأفعال بل قد يقصد التعريف لا جمالى كالتفصيل

مسألة (١١) ثم هو رافع فى "ان ان عند المحققين كقولهم ثلاثة قرءه والليل اذا دعى عبر وهو لا قبل ولا دبر المخالف ان حصل بيانه طال بغير فائدة وان لم يحصل فلا فائدة والجواب فائدته فى غير الاحكام ككفيه من الاجناس وفى الاحكام الاستعداد للامثال بتقدير بيانه

مسألة (١٢) المترادف جائز واقع عند المحققين لنا القطع ضرورة انه لا يلزم منه محال وأيضا لولم يجز لم يقع كاسد وسبع وجلوس وقعود ونهز ويحترق للقصير وصهلب وشوذب الطويل المخالف لو وضع لمرى الزائد عن الفائدة والجواب ان فائدته التوسعة وتيسير النظم والنثر

لموافقة أحدهما الروى أو الزنة أو تيسير التجنيس والمطابقة قالوا ووضع لأدى إلى الاختلال
لجواز أن يكون المخاطب غير عالم به والجواب أنه تسميم للغواث المذكورة قالوا ووضع
لسكان تعريف للعروف وهو محال وردبأنه وضع علامة ثانية وليس بمحال

مسئلة **مسئلة** يزعم قوم أن الحد والمحد مترادفان ولذلك قالوا الحدود كلها تبديل لفظ بلفظ
أجلى منه وليس بمستقيم لأن المبدل على المفردين بخلاف المحدود نعم يصح ذلك في البسائط
ولذلك غلط قوم في نصوص عطشان نطشان لأن الثانى لا استقلال له

مسئلة **مسئلة** المترادفان يصح إطلاق كل مكان الآخر لأنه لازم معنى المترادفين ولا حجر
في التركيب الصحيح قالوا لولزم لصح أن يقال خدائ أكبر وأجيب بالتزامه لمن يفهمه
وبالفرق بأن المنع لأجل تخليط اللفظين

مسئلة **مسئلة** الحقيقة في اللغة ذات الشيء اللازمة له من حق أى لازم وثبت وفي الاصطلاح
اللفظ المستعمل في وضعه الأول في الاصطلاح الذى به الخطاب وهو لغوية وعرفية
وسريعة وقد علم بذلك تعديدها فاللغوى كالأسد والانسان في ظاهرها والعرفى كالعادة
لذوات الأربع خاصة بعد كونها مبادئ وكالغائط للتغل المستقدر بعد كونه للطمع من
الأرض والشرعى كالصلاة والزكاة والحج لهذه العبادات بعد كونها للدعاء والخفاء والقصد
والجواز الجواز وهو الانتقال وموضع وفي الاصطلاح اللفظ المستعمل في غير وضعه الأول على
وجه يصح على التفسيرات الثلاث وفي توقف استعماله على السماع أو تكفى المشابهة خلاف
والمتشابهة فتكون بالشكل كالانسان للصورة أو فى صفة ظاهرة كالأسد على الشجاع
لا على الأجنحة الخائبة أولأنه كان عليها كالعبد على المعتقد أولأنه آيل إليها كالخمر على
العدير أولأنه مجاور لها مثل جرى النهر والميراب وقاوا يعرف الجواز بصريح النقل وبوجوه
آخر منها جهة فيه في نفس الأمر كقوله البليد ليس بحمار عكس الحقيقة لا متناع ليس بانسان
وقوله في نفس الأمر ليندفع ما أنت انسان ولا يفيد لأنه دور ومنها أن يتبادر إلى الفهم غيره
ولا التزم عكس الحقيقة فلو أنه رد على عكسه المشترك وأجيب بأنه يتبادر واحد غيره من فيلزم
أن يكون معين مجازا ومنها عدم اطرادها ولا منافع لغة ولا منافع مثل نخلة لتويل غير رجل ولا
عكس لأنه قد يطرد المجاز ويستهتف زأورداله نعى والفاضل على الكريم والعالم ولا
يقال لله والفار ورة كترجحة المستقر فيها وأجيب بالمانع منه ومنها جهة لمسمى على صيغة يخالف
صحة لسه زأورد فيه حقيقة بانفاق كأمور جمع أمر للفعل زأورد جمع أمر للقول وفيه

تعسف ومنها عدم صحة الاشتقاق في المعنى ولا مانع كما هو للفعل ولا يقال أمر ولا عكس ومنها نسبة شيء إليه ولا يصح عقلا الا الى متعلقه فيتعين مثل واشتل القرية ومنها التزام تقييده في معنى مخصوص مثل جناح الذل ونار الحرب ومنها اطلاقه على معنى غير متعلق حقيقة كالقدرة على الخلق لانه لا مقدور له ومنها أن يكون اطلاقه لأحد المسميين متوقفا على تعلفه بالمسمى الآخر فالمتوقف مجاز واعلم ان اللفظ بعد وضعه وقبل استعماله لا يتصف بحقيقة ولا بمجاز لخروجه عن حدهما وفي استنزام المجاز الحقيقة خلاف بمخلاف العكس المذموم لو لم يستنزم لعري الوضع عن الفائدة الثانیة لو استنزم لكان كند وقامت الحرب على حاق وشابت لمة الليل من المركبات حقيقة وأجيب بأنه ينزم أيضا أن يكون موضوع المعنى متعلق وليس كذلك فهو مشترك الالزام وبأن المفرد هو المجاز واستعمانه متعلق ولا مجاز في التركيب وقول عبد القاهر في اشاب الصغير وحياتي اكتمالي بطلعتك ان المجاز في الاسناد بعيد لما علم من اتحاد جهة فاذا جعل الفعل مجازا في الشيب العادي زال الوهم ولو قيل لو استنزم لكان عسى وليس اسما وباب زال فعلا لكان قويا وأيضاً لو استنزم لصح اطلاق الرحمن على غير الله والثانية اتفاق وقولهم الرحمن الرحمة نعت مردود ثم لفظ الحقيقة والمجاز حقيقة عرفا مجاز لغة للاختصاص

﴿ مسألة ﴾ اذا دار اللفظ بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أقرب لان الاشتراك يخل بالتغام ويؤدي الى وقوع الجهل الكبير بتقدير فهم غير المراد

﴿ مسألة ﴾ الاسماء الشرعية جائزة ضرورية فانا نقطع بأنه لا ينزم من وضع الشارع اسما من أوضاعهم أو من غيرها على معنى يعرفونه أولا يعرفونه بحال وهي جهة خلاف القاضى وأثبت المعتزلة الدينية أيضا اننا لقطع بالاستغناء ان الصلاة اسم لهذه الأفعال المنصوصة بعد أن كانت لغتها والاجماع ان صلاة الظهر ونحوها أربع ركعات والظاهر ان الصلاة والزكاة والحج ونحوها كذلك قال تعالى وأقموا الصلاة وهي في اللغة الدعاء أو الاتباع وقال تعالى وآتوا الزكاة وهو أداء مال مخصوص وهو في اللغة انماء وقال تعالى كتب عليكم الصيام وهو اسالك مخصوص وفي اللغة مطلق اسالك قولهم باقية والزكاة شروط في صحتها رد بان في الصلاة وهو غير داع ولا متبع باتفاق قولهم انه مجاز ان أريد أنه استعمل شرعا في غير الحقيقة الوضعية أصلا وغلبة فهو المدعى وان أريد أنه استعمل لغة في غير وضعه الأول لغة من غير تغيير من الشرع بخلاف الظاهر لانهم لم يعرفوا ذلك ولا غلب بدفع قرينة بدليل دعي الا أنهم

أقرائك القاضي لو كانت كذلك لفهمها المكلف والا كلف بما لا يطاق ولو فهم لنقل لانا
مكلفون مثلهم والآحاد لا تغيد ولا تواتر والجواب منع الصغرى الثانية ولا يلزم النقل بل بالتفهم
والقارئ كالوالدين بالطفل قال أيضا لو كانت لكأت غير عربية لانهم لم يضعوها وأما الصغرى
فلا نه يلزم أن لا يكون القرآن عربيا لانها فيه وقال تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا ومابعضه
خاصة عربى لا يكون كله عربيا والجواب منع انها عربية ويكون الشارع وضعها لذلك مجازا
للعلاقة ولو سلم منع دلالة أن الجبيع عربى لانه يطلق على السورة بل على الآية كما يطلق على
الجبيع ولذلك لم يحلف لا يقرأ القرآن حث بسورة ولا يعارض بأن السورة والآية بعض
القرآن باتفاق لان المراد بعض الجملة المسماة بالقرآن وحزء الشيء اذا شارك كل شئ في معناه
صح أن يقال هو كذا وهو بعض كذا بالاعتبارين كالماء والعسل ونحوه واذا لم يشارك لم
يصح بجزء المائة والرفيف ونحوه ولو سلمت الدلالة حقيقة ولا ينكر مجاز فيه لان غالبه العربية
كالا سودوان كان بعضه أيضا وكالبيت من الشعر فيه فارسية أو عربية المعتزلة الايمان في اللغة
التصديق وفي الشرع العبادات لانها الدين المعتمد بدليل وذلك دين القمية والدين الاسلام
بدليل ان الدين عند الله الاسلام والاسلام الايمان لانه لو كان شيئا لم يقبل بدليل ومن يتبع غير
الاسلام ديننا فلنم أن يكون الايمان العبادات ويقول فأتخرجنا من كان فيهما من المؤمنين فما
وجدنا فيها غير بيت من المسلمين فلوم يتعلم يستقم الاستثناء وقد عورض بقوله قل لم تؤمنوا
ولكن قولوا أسلمنا ولواضد لم يستقم قالوا لو كان الايمان التصديق لكان قاطع الطريق
المصدق مؤمنا الأولى واضحة وليس بمؤمن لانه يدخل النار بدليل عذاب عظيم ودخلها
عزى بدليل انك من تدخل النار قد أنزيت ولو كان مؤمنا لم يصتر بدليل يوم لا يصترى الله
النبي واتين آمنوا وأجيب بأن الذين آمنوا هنا صريح في الصحابة فلا يلزم أن لا يصترى
غيرهم أو الذين آمنوا مستأنف

مسئلة المجاز في اللغة خلافا للاستاذ لسالم يكن لكان الأسد الشجاع والجار
البلبل وشاب لمه الليل وقامت الحرب على ساق حقيقة وليس بحقيقة لانه يسبق خلافه قطعا
من غير قرينة المخالف لو كان للزم اخلل التفاهم وأما الاتيان بالقرينة من غير حاجة
والجواب ما ذكر في المتنك والمترادف

مسئلة المجاز في القرآن خلافا للظاهر به لنا ليس كمثل شئ واسئل القرينة
جدارا ر بدان ينقص فاني بزيادة نقصان واستعارة قولهم أنى بالكاف ليتنى التشبيه خلط

اذ بصير المعنى ليس مثل مثله شيء فيتناقض لانه مثل مثله مع ظهور اثبات مثل وقولهم القرية مجتمع الناس مشتق من قرأت الناة ومنه القرآن غلط في المعنى والاشتقاق لأن مجتمع الناس غيرهم ولا م قرينة ياء ولا م قرأ والقرآن همزة وقولهم ان المراد واسئل القرية حقيقة فانها تعيبك وان الجدار خلقت فيه ارادة ضعيف المخالف المجاز كذب لانه ينتفى فيصدق قلنا انما يكون كذبا ان لو كان المثبت الحقيقة قالوا لو كان لكان الباري متجاوزا قلنا اطلاق الاسماء عليه يتوقف على الاذن وفي القرآن واشتعل الرأس شيبا . واخضض لها جناح الذل . من الغائط . فاعتدوا عليه . سيئة مثلها . ويمكر الله . الله يستهزئ بهم . الله نور السموات . كلها أو قد وانارا

بمسئلة القرآن يشقل على ألفاظ معربة وهو عن ابن عباس ومكرمة ونفاه الأكرتون لنا المشكاة هندية واستبرق وسجيل فارسية وقسطاس رومية قولهم انه مما اتفق فيه اللغتان كالصابون والنور بعيد ثم اجماع العربية على منع ابراهيم ونحوه من الصرف للجمعة والتعريف يثبت المخالف أدلة الأسماء الشرعية وبقوله أعجمي وعربي فنفي أن يكون متنوعا أجيب بأن المراد لقولوا كلام أعجمي ومخاطب عربي لا يفهمه يدل عليه السياق وهم كانوا يفهمونها فلا تنسدرج في الانكار ولو سلمنا نفي التنويع فلا ينسدرج لذلك أيضا

بمسئلة لا بد في المجاز من العلاقة وفي اشراط النقل خلاف المشروط لو جازلجاز محلة لطويل غير انسان وشبكة للصيد وشجرة للفرقة وابن للآب وبالعكس تسمية للسبب باسم السبب أجيب بأن الامتناع لمانع مخصوص قالوا لو جازل كان قياسا واختراعا وكلاهما متنع أجيب بالاستقراء ان العلاقة لغة معصدة كما في رفع الفاعل ونصب المفعول النافي لو كان نقايما لما اقتصر الى النظر في العلاقة أجيب بأن النظر للواضعين لا للناطقين ولو سلم فالنظر للاطلاع على الحكمة قالوا لو كان نقليا لتوقف أهل العربية عليه ومن استقرى علم انهم لا يتوقفون بـه مسئلة يجه المشتق ما دل على معنى بحر وف أصل الاصول ومعناه بتغيير ما وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمسكان والآلة تطرد كالعالم والمعلوم بخلاف غيرها كالقارورة والديران والعيوق والسماء والثرى وقد يقال ما غير عن صيغة حررف أصله الأصول فقتل (١) بمعنى قتل غير مشتق على الأول مشتق على الثاني

(١) قوله فقتل بمعنى قتل الى آخره الذي يدل عليه كلام العضد في شرح المختصر ان الواقع هنا فقتل مصدر امعيا بمعنى قتل مصدر غير ممي فلعل ما وجد هنا من الضبط تحريف الكاتب فليراجع

﴿مسئلة﴾ اشتراط بقاء المعنى المشتق من لفظه لصحة كون المشتق حقيقة قائما ان كان
 تمكنا اشتراط الشرط لو اطلق الضارب حقيقة بعد انتقضائه لما صح نفيه في الحال وقد صح
 واجيب بأن نفي الأنص لا يستلزم نفي الاعم قالوا الوصح بعده لمصح قبله أجيب اذا كان
 الضارب من حصل له الضرب لم يلزم النافي لو اشتراط لم يجمع أهل اللغة على صحة ضارب
 زيد أمس وعلى أنه اسم فاعل وأجيب بأنه مجاز بدليل صحة ضارب زيد غدا وأنه اسم فاعل
 وهو مجاز باتفاق قالوا واشتراط لما صح مؤمن لنا ثم وغافل قلنا مجاز بدليل امتناع كافر لكفر
 تقدم وثام ويقظان لما تقدم قالوا واشتراط لما ثبت متكلم ولا يخبر حقيقة لأنه قبله مجاز ولا
 يتحقق الا بعده لتقضي الحروف أولا أولا وأجيب ان اللفظ لم يثبت على المشاحة في مثل ذلك
 والاعتذار كثر المشتقات وجميع أفعال الحال وأيضا فانما يشترط ان أمكن

﴿مسئلة﴾ لا يشتق اسم الفاعل لشيء باعتبار فعل قائم بغيره خلافا للمعتزلة لنا القطع بالاستقراء
 انه ليس كذلك قالوا ثبت قاتل وضارب لغير من قام به القتل والضرب لأنه الاثر الحاصل في
 المفعول وأجيب بأن القتل والضرب تأثير ذلك الأثر لا الأثر وهو قائم بالفاعل قالوا اطلق
 الخالق على الله تعالى باعتبار الخلق وهو الأثر لأن الخلق المخلوق والالزم قدم العالم أو التسلسل
 وأجيب أولا بأنه ليس لفعل قائم بغيره وثانيا بأنه لا تعلق الحاصل بين المخلوق والقدرة حال
 الحدوث فله سبب الى الباري صح الاشتقاق جمع بين الأدلة

﴿مسئلة﴾ الاسود ونحوه من المشتق يدل على ذات متممة بسواد لا على خصوصية الذات
 من جسم أو غيره بدليل صحة الاسود جسم ولودل لكان مثل الجسم جسم وهو فاسد

﴿مسئلة﴾ لا تثبت اللغة قياسا خلافا للقاضي وابن سريج وبعض الفقهاء وليس الخلاف
 في نحو باب نحو رجل وضارب مما ثبت تعميمهم فيه بطريق الاستقراء كرفع الفاعل ونصب
 المفعول وإنما الخلاف في تسمية مسكوت عنه الخاقا بتسميته لعين بمعنى يستلزمها وجودا
 وعدما كتسمية النبيذ خمر التخمير المشترك والنباش سارقالاخذ خضيه واللائط زانيا لا يلاج
 المحرم اذ لم يثبت نقلا واستقراء تعميمهم فيه لئلا ياتي اللغة بالشك لأنه يحتمل التصريح بمنعه
 واعتباره بدليل امتناعهم من طرد الادهم والابلق لغير الفرس ومن طرد مثله كقارورة
 وأجدل وغيرها قالوا دار المعنى مع الاسم وجودا وعدما فدل على أنه معتبر قلنا ودار أيضا مع
 المحل فلا يبعد اعتباره قالوا ثبت اعتباره في نحو رجل وعالم بذلك وقد سبق قالوا ولم يثبت
 لفظه يثبت شرعا لأن المعنى واحد والجواب المنع ولولا الاجماع على اللاحق شرعا لم يلق

وقطع النباش إمام الثبوت النقل انه للتعميم واما بالقياس لانه سارق بالقياس
 ﴿مسئله﴾ معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية أن نحو من وإلى مشروط في وضعها
 دالة على معناها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابتداء وال انتهاء وابشداً وانتهى غير مشروط
 فيها ذلك وأما نحو ذو وأولو وأولات وقاب وقيس وأى وبعض وكل وفوق وتحت وأمام وقدام
 وخلف ووراء وان لم يتفق استهـ ما لها الا بذلك لا من غير مشروط في وضعها دالة ذلك لما علم من
 أن وضع ذو بمعنى صاحب ليتوصل به الى الوصف بأسماء الاجناس يقتضى ذكر المضاف اليه
 وان وضع فوق بمعنى مكان له علو خاص يقتضى ذلك وكذلك البواق بخلاف باب من وإلى
 ونحو على وعن والكاف في الاسمية يجب رده الى ذلك وان لم يقو هذا التقدير فيه إجراء
 للباين على ما علم من لغتهم فيما

﴿مسئله﴾ الواو للجمع المطلق لا يقتضى ترتيباً ولا معية عند المتعبرين من الفقهاء والنحويين
 لنا النقل عن الأئمة انها للجمع المطلق واستدلوا كانت للترتيب لتناقض وادخلوا الباب سجداً
 وقولوا حطة مع الأخرى والقصة واحدة ولم يصح تقاتل زيد وعمر ولسكان رأيت زيدا وعمر
 بعده تكرير او قبله تناقضا ولما حسن الاستفسار وأجيب بجواز أن يكون مجازاً في الجميع
 واستدلوا كانت للترتيب لبقى الجمع المطلق بنحو وضع وعورض لو كانت للجمع لبقى الترتيب
 المطلق المستتر بين الغاء و ثم بغير وضع واستدلوا كانت للترتيب لأجيب الشرط بها رد
 بالمنع والنقض ثم تمسكوا بالنقل والحكم فالنقل اركعوا واسجدوا وأجيب بأن الترتيب مستفاد
 من غيره وبقوله ان المفا والمروة من شعائر الله لقوله ابدؤا والام يشكوا فلم يصح بالرد على
 قائل ومن عماها فقد غوى لقوله بشس خطيب لغوم أنت قل ومن عصى الله ورسوله
 وأجيب بأن الرد لترك افراد اسمه العظيم بدليل ان معيتهما لا ترتيب فيها وأما الحكم فلو وقع
 الثلاث في قوله أنت طالق ثلاثا لغير المدخول به او لا يقع في أنت طالق وطالق وطالق وأجيب
 بالمنع للخلاف والمعيق ان ثلاثا لغير المدخول به او لا يقع في أنت طالق وطالق وطالق وأجيب
 لأنه لا يعبر عن العدد بتكرير الاسم مطلقاً فوجب جعله مستأنفاً وقال مالك في المدخول
 بها وفي الواو اشكال قال ابن القاسم ورأيت الاغلب عليه انها مثل ثم وهو رأى يعنى أن
 حكمها في المسئلة حكم ثم لأن الواو بمعنى ثم

﴿ابتداء الوضع﴾

ليس بين اللفظ ودلوله مناسبة طبيعية خلافاً لاهل التكسير وبعض المعتزلة لنا الضلع بأن

الوجود لو وضع للعدم وبالعكس لم يلزم محال وأيضا لو كان لما صح وضعه للشيء ونقيضه وضده كالقرء والجون قالوا لو تساوت لم يحتص لفظا بمعنى قلنا يحتص بأرادة الواضع المختار

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في الواضع فقال الاشعري ومتابعوه إن الواضع الله تعالى فاما بالوحي أو بخلق الاصوات وإسماعها لواحد أو لجماعة أو بخلق علم ضروري بها وقالت البشمية ومتابعوه الواضع أرباب اللغة بأن واحد أو جماعة وضعها ثم حصل التعريف بالإشارة والتكرار كما في الاطفال وقال الاستاذ القدر المحتاج اليه في تعريف المواضع توقيف والباقي محمل الأمرين وقال القاضي ومتابعوه الجميع ممكن وهو صحيح فان أراد غير القطع فبيد وان أراد الظهور فالظاهر قول الاشعري قال وعلم آدم الاسماء كلها قالوا علمه الهمة مثل وعلمناه صنعة لبوس لكم قلنا خلاف الظاهر قالوا يجوز أن يكون علمه ما سبق فيه الاصطلاح أو علمه ونسبها ثم اصطلح بعده قلنا الاصل عدم ذلك فيها قالوا علمه حقائق المسميات بدليل ثم عرضهم اذ لا يصح رجوعه على التسميات وأجيب بأنه على اضرار المسميات للقرينة الدالة عليها بدليل فقال أنبؤني بأسماء هؤلاء واستدل بقوله ان هي الا أسماء سمعوها منهم على تسميتهم من غير توقيف أجيب انما ذمهم على الالهة واستدل بقوله واختلاف الستكم وألوانكم يعني اللغات لا الجارحة باتفاق أجيب بأنه ليس جملها على اللغات باعتبار التوقيف بأولى من الاقدار البشمية وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه دل على سبق اللغات الرسل والا لزوم الدور قلنا اذا كان آدم هو الذي علمها اندفع الدور وأما الجواب بأنه يجوز أن يكون التوقيف بغير الرسل من وحي أو علم ضروري بخلاف المعتاد الاستاذ لو كان بالاصطلاح لزوم التسلسل لتوقف الاصطلاح على سبق اصطلاح يعرف به الاصطلاح قلنا يعرف بالتردد والقرائن كالأطفال ثم طريق معرفتها التواتر فيما لا يقبل التشكيك كالارض والسماء والبرد والحر والنار وبأخبار الآحاد في غيره

﴿الاحكام﴾

لاحكم الا بما حكم به الله فالعقل لا يحسن ولا يقيح أي لا يحكم بأن الفعل حسن وقبيح لذاته أو بوجوه واعتبارات في حكم الله تعالى وانما يطلق ذلك لثلاثة أمور اضافة لموافقة الغرض ومخالفة وليس ذاتيا لاختلافه باختلاف الاغراض الثاني ما أمر الشارع بالنساء على فاعله وذمه الثالث ما اخرج في فعله ومقابله وافعال الله تعالى حسنة باعتبار الثالث

وبالثاني بعد الشرع لاقبله دون الاول وقالت المعتزلة والكرامية والبراهمة الافعال حسنة وقيصة لذاتها ومنها ضرورية كحسن الايمان وقبيح الكفران ونظرية كحسن الصدق المضر وقبح الكذب النافع ومنها ما لا يسلم الا بالشرع كالعبادات ثم اختلفوا فقال القدماء من غير صفة وقال قوم بصفة رغبة وقالت الجبائية بصفة وجبة هي وجوه واعتبارات وقال قوم بصفة في القبح لا الحسن لنا لو كان الكذب قيما لذاته لما وجب اذا كان فيه عصة تنبي من ظالم ولما كان القتل حراما وواجبا واستدل لو كان فعل حسنا وقيما لذاته لكان لحسن اوقع وجودي ولو كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض لأن حسن الفعل وقبحه زائد على مفهومه والالزام من تعقل الفعل تعقله وينم أن يكون صفة وجودية لأن نقيضه لا حسن ولا قبيح وهو سلب محض والاستلزام حصوله محلا وجودا ولأنه ينم أن يكون عرضيا لا ذاتيا وإذا وصف الفعل به لزم قيامه به ولا يصح لأنه يؤدي الى اثبات الحكم بمحل الفعل لأن حاصله قيامهما معا اذ هما معا حيث الجوهر واعتراض بأن الاستدلال بلا حسن على الوجود دور لأن نقيض السلب انما يكون وجودا اذا كان سلب وجودا لأنه بتقدير كونه نبوتا أو منقسما الى وجود وعدم كعلوم لا يفيد ذلك وبإجراء الدليل في الفعل الممكن وأجيب بأن الامكان تقديرى فنقيضه سلب التقدير والمقدر ليس عرضيا وأيضا لو كان ذاتيا لاجتمع النقيضان في صدقه اذا قال لا كذب وقت كذا لاستلزامه الكذب واستدل بأن فعل العبد غير مختار فوجب أن لا يكون حسنا ولا قبيحا جمعا لأنه ان كان لازما فهو غير مختار وان جاز تركه فان افتقر الى مرجع عاد التقسيم والافهواتفاق واعتراض بأننا نفرق بين الضرورية والأختيارية ضرورية وأنه ينم عليه فعل الله تعالى بجرى ان القسمة وبأن الاجماع على أن غير المختار لا يوصف بالحسن والقياس الشرعيين والحقائق انه يرجع وجوده بالاختيار وهذه الأدلة لا تنهض على الجبائية فيقال ان حسن فعل أو قبح لغير الطلب يمكن تعاقب الطلب لنفسه انوقفه على أمره بالذات والالزام باطل لأن الطلب يستلزم ما هو باعقلا وأيضا لو حكم العقل بذلك لحكم في غيب آخرى وهو العيب والالزام باطل لعنايتنا لا مجال للعقل في الأمر والأخرى به وأجيب بأنه انما ينم أن لو كان ذلك من حقيقة وأما اذا كان عرضيا فلا وأيضا لو حسن فعل أو قبح لذاته أو لصفته لكانت الافعال بالنسبة الى الله غير متساوية والالزام باطل لأنه ان حكم بالمرجوح فقل خلافا للمذول والا فلا اختيار ومن المصم وما كنام عديين حتى نبعث رسولا ولو كانت الأحكام مدركة بالعقل لا يصح ذلك لا التزام المرابط ولا حرام ذلك قالوا

لواتفق العقلاء على حسن الصدق النافع وقيع الكذب الضار وحسن الايمان وقيع الكفران من غير نظر الى عرف أو شرع أو غيرهما فكان ذاتيا ضروريا والجواب منع أن يكون من غير ما ذكر ولو سلم فلا يلزم أن يكون ذاتيا قالوا اذا استويا في تحصيل غرض الفعل أثر الصدق مع قطع النظر عن كل مقدر فكان ذاتيا ضروريا والجواب انه ان بقي تفاوت بينهما بطل الاستدلال وان لم يبق وهو مستحيل منع اثار الصدق ولو سلم في الشاهد فلا يلزم في الغائب لتعذر القياس فيه فان الاجماع على تقبيح تمكين السيد عبده من المعاصي مع القدرة على منعه دون تقبيح ذلك بالنسبة الى الله تعالى قالوا لو كان شرعيا لزم الختام الرسل لانه يقول لا أنتظر في معجزتك حتى يجب النظر ولا يجب حتى أنتظر ولا يجب النظر حتى يثبت الشرع ولا يثبت الشرع حتى يجب النظر وهو دور والجواب انه على مذهبهم الزم لأن وجوبه نظري فنقول به بعينه على ان الناظر لا يتوقف نظره على وجوب النظر ولو سلم فالوجوب بالشرع نظرا ولم ينظر ثبت عنده أو لم يثبت فان نظر قسبين انها ليست معجزة تبين انه ليس بواجب قالوا لو كان كذلك لجاز ظهور المعجزة على يد الكاذب ولا منتهج الحكم بقيع الكذب على الله تعالى قبل السمع والجواب ان ذلك انما يلزم ان لو لم يكن مدرك سوى القبح الذاتي واما الزامهم انه لا يقبح قبل السمع تثليث من العالم ولا كفر غيره فلا يلزم ان أرادوا بالقبح التصريم الشرعي وجرت العادة بذلك كمثليتين على التثني الأولى شكر المنعم ليس بواجب عقلا لأنه لو وجب لوجب لغائبة والا كان عبدا وهو قبيح وأما الثانية فلانه لا فائدة لله تعالى عنها ولا للعبد في الدنيا لانه مشقة وتعب ناجر لاحظ للنفس فيه ولا في الآخرة إذ لا مجال للعقل في الأمور الانشوائية لا يقال الفائدة الأمن من احتمال العقاب لركه ولا يمنع عاقل من خطوره لأن المنع الخطور في الاكر ولو سلم في ما رتب بالاحمال خطور العقاب على الشكر لأنه تصرف في ملكه بغير اذنه وهذا أرجح لأنه بما به من شكر ما سكا عظيما في البلاد على اخمة وذلك بالاستهتار أقرب فان اللغمة بالنسبة الى ملك المثلث أكبر من أنعم به على العبد بالنسبة الى الله تعالى الثانية لاحكم على العقل فلا قبل ورود التسرع وهدمت المنزلة الافعال الاختيارية التي يقضي العقل فيها بالمحسن والقبح الى الخمسة والتي لا يقضي العقل فيها بحسن ولا قبح ثالثا الوقت عن الخطر والاباحة والفرصتية يقال للمعاظر لو كانت محظورة لأدى الى تكليف ما لا يطاق في الاضداد التي لا تنفك كذا عن جميعها وقال الاستاذ من ملك البحر لا ينزف وأنصف بالجلود واحب مما لو كان قطرة فكيف يدرك بالعقل تعريضها وأيضا فكيف يقضي العقل بقيع ما لا

يقضى فيه بفتح قالوا تصرف في ملك الغير قلنا معارض بالضرر الناجز ويقال للبيع ان أردت ان لا حكم يخرج في الفعل والترك فسلم وان أردت خطاب الشرع بذلك فلا مجال للعقل فيه لأنه الغرض قالوا خلق المنتفع والمنتفع به والحكمة تقتضي الاباحة قلنا معارض بأنه ملك غيره وخلق له لمبر فيتاب ويقال للواقف ان أردت انك واقف عن الحكم لتوقفه على السمع فسلم وان أردت انك واقف لتعارض الادلة فماسد

﴿ الحكم الشرعي ﴾

قيل خطاب الله المتعلق بأفعال العباد وقيل المسكفين فورد مثل والله خلقكم وما تعدلون فريد بالاقتضاء أو التخيير فورد كون الشيء دليلاً وسبباً فريد أو الوضع فاستقام وقيل بل هو راجع الى الاقتضاء أو التخيير وقيل خطاب الشارع بفائدة شرعية فورد ان فسر بمعلق الحكم قدور ولو سلم فلا دليل عليه والاورد على طرده الاخبار بما لا يحصى من المقبيات فريد فخص به أى لا تحصل الا بالاطلاع عليه ولا دور لأن حصول الشيء غير متصوره وهذا حكم كل انشائي اذ ليس له خارجي فان كان طلبا لفعل غير كف ينتهض تركه في جميع وقته سببا للعقاب فوجوب وان انتهض فمسله خاصة للثواب فتدب وان كان طلبا للكف عن فعل ينتهض فمسله سببا للعقاب فحريم وان انتهض الكف عنه خاصة للثواب فسكرامة وان لم يكن طلبا فان كان تخييرا فاباحة والافوضي وقد علم بذلك حد كل منها وفي تسمية الكلام في الازل خطابا بخلاف ولذلك يقال في حده الكلام الذي علم انه يفهمه وبقال الكلام الذي أفهمه

﴿ الوجوب في اللغة ﴾

لثبوت وأيضا السقوط وفي الاصطلاح ما تقدم والواجب المطلوب الذي ينتهض تركه الى آثاره وقيل ما يعاقب تاركه ورد بجواز العفو وقيل ما أوعد بالعقاب على تركه ورد بان توعده الله صدق فيانم الوقوع وقيل ما يخاف العقاب على تركه ورد بما ينك فيه وقال القاضي ما يذم تاركه شرعا بوجه ما أو ورد ان أراد بدم الشارع نصه عليه تلا يوجد في الجميع وان أراد أهله قدور والرسم وان صح بتابع الماهية فلا يصح بما لا يتحقق الابعاد تتحققها وأوجب بجمعه عليه أو بدليل عليه وقال بوجه ما يدخل الواجب الموسع وعلى الكفاية حافظ على تكفه فأدخل بطرده اذ يراد بالناسي والناثم والمسافر وغيره فانه يتقدر انتفاء يذم كانه الواحد على الكفاية تقدير تركه للجميع بدم فان زعم انه يسقط بالسهو والنوم والسفر فلتناو دعتا أذن بالفعل

بعض فلا حاجة الى التقييد وأما الواجب الموسع فيدخل بأن يزداد في جميع وقته وأما الواجب
المتخير فلا يرد والواجب والفرض مترادفان وعند الحنفية الفرض المقطوع به والواجب
المتظنون وهي لفظة

(مسئلة) الأداء ما فعل في وقته المقدر له أو لا شرعا والقضاء ما فعل بعد وقت الأداء استدراكا
لما سبق سبب وجوبه أخره حمدا أو سهواً يمكن من فعله كالسافر أو لم يمكن لما منع من
الوجوب شرعا كالحائض أو عقلا كالنائم وقيل لما سبق وجوبه بفعل الحائض والنائم قضاء
على الأول لا الثاني الا في قول ضاعفاء يتوهمون من الاطلاقات حقائق لحكموا فذكر وأبان
الحائض مأمورة بالصوم لذلك والاعادة ما فعل في وقت الأداء ثانيا للخلل وقيل بعذر

(مسئلة) الواجب على الكفاية واجب على الجميع ويسقط بفعل بعضهم لئلا لو كان واجبا
على البعض لم يأنم الجميع بالترك المخالف لو كان على الجميع لم يسقط بفعل بعضهم وهو استبعاد
والاختلاف في طرق الاسقاط لا يوجب اختلاف الحقيقة كالقتل للردة والقصاص فان
الأول يسقط بالتوبة دون الثاني قالوا لو امتنع الأمر لواحد من جماعة لا تمتنع الأمر بواحد من
جماعة لأن المانع كونه غير معين قلنا الفرق انه يلزم أن يكون الاثم واحداً غير معين ولا
يعقل بخلاف الآخر قالوا صح أمر بعض بقوله فلولا نفر قلنا يجب تأويله الى ما ذكرناه
جماعين الأدلة

(مسئلة) تعرف بالواجب المتخير . الأمر بواحد من أشياء يقتضي واحداً من حيث هو
أحدها تكمال الكفارة وقال بعض المعتزلة الجميع واجب وبعضهم الواجب منها واحد غير
متردد يختلف وهو ما يفعل وبعضهم "الواجب واحد من عند الله على الجميع فان وقع
نبرد وقع نفل يسقط به الواجب لنا اجماع الامة على ان الواجب في الكفارة واحد لا بعينه
وأيضاً تقطع بالجواز والنهي يدل عليه فوجب حمل عليه وأيضاً لو امتنع التكليف بواحد من
ثلاثة لا تمتنع بواحد من الجنس لأن التكليف باعتناق رقبة تكليف بواحد من الرقاب وأيضاً
لو كان التخيير يوجب الجميع لوجب عتق الجميع ولو كان واحداً معيناً بخصوصية أحدها
لا تمتنع التخيير وأيضاً لوجب ان لا يحصل الاجزاء أو أدى غيره المعتزلة لو ثبت ذلك لوقع
تكليف ما لا يطاق لأن غير المعين مجزئول ولأن غير المعين يستحيل وقوعه والجواب المنع
وهو معين من حيث هو واجب وهو واحد من ثلاثة معينة وذلك يمنع أن يكون معيناً
بخصوصية إحدى الثلاثة فاللاف شر المعين ، لئلا لذلك لا لأن الواجب غير معين على انه

كلف بان بوقع غير معين قالوا لو ثبت لامتنع التخيير لأن التخيير يتنافى التكليف وأما الثانية فلا نكل واحد منها خير المكلف فيه وقد يورد على وجه آخر فيقال لو ثبت وجوب واحد لا بعينه منها لكان شيء منها لا بعينه غير واجب والتخيير بين واجب وغير واجب يرفع حقيقة الوجوب والجواب انه بعينه يجري في الواحد من الجنس والتحقق ان الذي وجب لم يخير فيه أصلاً والخير فيه لم يجب منه شيء فليس منها واحد واجب وواحد غير واجب خيراً فهما لأنه ان قدر مبهما قالوا واجب واحد لا تعدد فيه ولا تخيير وان قدر معينا فكلها ليس بواجب قالوا الواحد بما هو واحد انما يتصور في الأذهان لا في الأعيان فلا يتصور طلبه قلنا المطلوب الواحد الوجودي الجزئي باعتبار مطابقة الحقيقة الذهنية لا باعتبار ما كان به جزئياً قالوا كما علم الوجود في الكفاية وان كان بلفظ التخيير وسقط بفعل الغير فكذلك هذا والجواب ان العقاب على ترك واحد من ثلاثة معقول وعقاب واحد لا بعينه غير معقول وأيضا فان الاجماع قام على تأنيب الجميع فها هنا على تأنيبه بترك واحد قالوا لو لم يجب الجميع لم يثبت التساوي لأن المصلحة اذا تساوت لم يكن التكليف ببعض أولى وتقرير الثانية ان كل واحد تحصل به المصلحة المطلوبة والجواب بالنقيض بل لو وجب الجميع لم يثبت التساوي لأنها اذا تساوت أغنى أحدها والتكليف ببعض مع التساوي جائز كتخصيص الجسم بهيات وصفات مع تساوي النسب الامكانية قالوا لو ثبت لكان غير معين عند الأمر لأنه يعلم الواجب حسبا أو جهة وأما الثانية فلا أنه يستحيل أن يأمر بما لا تعين له عنده ولأنه علم بما يفعله المكلف وهو الواجب والجواب منع الثانية والا كلف بما لا يفهمه قولهم يستحيل قلنا بل يجب اذا كلف بواحد من ثلاثة معينة أن يعلم ان الواجب غير معين بشخصه منها قولهم علم ما يفعله المكلف وهو الواجب قلنا هو الواجب لكونه واحداً من القطع بأن الخلق فيه سواء لا لكونه إلهاماً ولا كسوة ولا عتقا

﴿ الواجب الموسع ﴾

اذا كان وقت الوجوب واسعا كالظهور فالجمهور ان جميعه وقت لأدائه وقال القاضي ومتابعوه الواجب إما الفعل وإما العزم ويتعين آخره وقال قوم وقته أوله فان آخره قضاء وقال بعض المنغية وقته آخر الوقت فان قدمه فنقل يسقط الفرض وقال الكرخي الآن يبقى بمغدة المكلف فاقدمه واجب لنا أن الأمر قيد بجميع الوقت لأنه الفرض فالتخصيص تحكم وأيضا لو كان الوقت مضيقا لكان المصلحة في غير مقدمه فلا يصح أو قاضيا فيكون عاصيا وهو خلاف

الاجماع القاضى اذا حصل أحدهما أجراً وان أدخل به عصى فدل على ذلك تكمال الكفارة وأجيب بالقطع بأن المعلى أول الوقت ممثلاً لكونها صلاة لا لكونها أحد الأمرين وبأنه لو كان بدالاً لسلط به المبدل كسائر الأبدال وبأن العزم على فعل كل واجب قبل فعله من أحكام الإيمان فكان العصيان لذلك الخفية لو كان واجباً أولاً لم يجز تأخيرها لأنه ترك واجب وأجيب بأن الواجب ما لا يسوغ تركه لا ما لا يسوغ تأخيرها فإنه في التأخير والتقديم غير تكمال الكفارة كما لو كان وقته العمر

﴿ مسألة ﴾ من أخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى اتفاقاً فان لم يمت ففعله بعد وقت ظنه في الوقت فالجمهور أداء وقال القاضى قضاء ولا خلاف في المعنى ما لم نقل بنية القضاء وتسمية أداء أولى لأنه فعل في وقته المقدرة شرعاً وان عصى كما لو اعتقد ذلك قبل الوقت فعصى بالتأخير

﴿ مسألة ﴾ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ان كان مقدوراً للكلف غير لازم له عقلاً كترك اضداد المأمور به ولاعادة بجزء من الرأس في الوضوء وحاصله ما جعله الشارع شرطاً من تمكينات المكلف فهو واجب وقيل والسبب وقال الأكثرون في اللزوم أيضاً واجب وقيل لا في الجميع لأن نفي وجوب الشرط يناقض حقيقة ما يندم من أنه فعل جميع ما أمر به فيجب صحته ولنا في اللزوم لو استنم الواجب وجوبه لم يمتنع العقل بالواجب له والأدنى إلى الأمر بما لا يشعر به ونحن نقطع بإيجاب الأصل مع الذهول عما لا يتم إلا به وأيضاً لو استنم وجوبه لا تمتنع التصريح بأن غير واجب ونحن نقطع بصحة إيجاب غسل الوجه دون غيره وأيضاً لو وجب لمع قول الكعبى في نفي المباح وهو باطل بالاجماع وأيضاً لو وجب لمعوقب على تركه ومعلوم ان ترك غسل الوجه إنما يعاقب على تركه وأيضاً لو وجب لوجب لزومه للواجب عقلاً أو عادة لأنه الفرض لا بدليل آخر فأنالنا تنكيراً أن الأسباب واجبة بدليل خارجي كما ان أسباب الحرام حرام ولا يصح كالأرتعاش ولا يفرق بالقدرة لأنهم ما سوا عند فعله وأجيب بمنع الاستواء مع صحة إيجاب أحدهما وامتناع الآخر قالوا لو لم يجب لاستغنى عنه ولم يكن شرطاً وكان مباحاً وذلك يستلزم صحة الأصل دونة ولا يصح وقالوا لا يتوصل إلى الواجب إلا به والتوصل واجب بالاجماع والجواب عنهما ان أراد بقوله لا يصح واجب انه لا بد منه فسلم وان أراد انه مأمور به فممنوع

﴿ المحظور ﴾

لغة الممنوع وفي الاصطلاح ضد ما قيل في الواجب ويقال له محرم ومعصية وذنب

﴿ مسائل المحذور ﴾

﴿ مسألة ﴾ يجوز أن يحرم واحد لا بعينه خلافاً للمعتزلة وهي كالواجب المخير
 ﴿ مسألة ﴾ يستحيل كون الشيء الواحد من الجهة الواحدة واجباً حراماً وأما الواحد
 بالجنس فيجوز أن ينقسم إلى حرام كالسجود للصنم وإلى واجب كالمهود ونوهم بعض المعتزلة
 التناقض فصرف التحريم إلى القصد ولم يفهم أن العام يمنع على بعضه ما يجب في الآخر باعتبار
 أصول أو تعلقات أو محال وإنما الاشكال في الشيء الواحد أن يكون له جهة وجوب وجهة
 حظر كالصلاة في الدار المغصوبة ونحوها قال الجمهور يصح وقال القاضى لا يصح ويسقط
 الطلب عندها وقال أحدواً كثيراً المتكلمين والجبائي لا يصح ولا يسقط لنا القطع بطاعة العبد
 وعصيانته بأمره بالخياطة ونهيه عن مكان مخصوص وذلك باعتبار الجهتين وأيضاً لو لم تكن
 جهة لكان لأن متعلق الأمر والنهي فيها واحد لأنه لا مانع سواء اتفقا أو أما الثانية فلأن متعلق
 الأمر الصلاة ومتعلق النهي الغصب وكل متعلق انفكاكه عن الآخر فإذا اختار المكلف
 جهمياً لم يفرجهما ذلك عن حقيقتهما وأيضاً لو يصح اعتبار الجهتين لما ثبتت صلاة مكررة
 ولا صيام مكرر ولأن الأحكام كلها متعاضدة وهذا أجدر لأن النهي يرجع إلى وصفه ولما نحن
 فيه يرجع إلى غيره واستدل لو لم يصح الإسقاط التكليف وقال القاضى وقد سقط بالاجماع
 لأنهم لم يأمرهم بقضاء الصلوات رد بمنع الاجماع مع مخالفة أحد وأسند بأن أحد أفعد بمعرفة
 الاجماع قال المتكلمون والقاضى لو صححت لكان الفعل الواحد أهـ ورامني لأن الصلاة
 أكوأن هي نفس الغصب والغصب حرام رد باعتبار الجهتين بما سبق قالوا لو صح لم يصح صوم
 يوم الأمر باعتبار الجهتين رد بقيام دلائل خاص شرعي منع وهو كونه منياً عنه مباشرة نهى
 تحريم وذلك غالب في منع اعتبارهما وأما الفرق بينهما بأن الصلاة والغصب انفكاك بخلاف
 الصوم يوم النصر فقد رد بأن الصوم منفك بما هو صوم عن الصوم المضاف فالمطلوب الصوم
 والمحرم الصوم المضاف فاختار المكلف جهمياً وأجيب بأنه لا ينفك الصوم المضاف عن الصوم
 لأن الأخص يستلزم الأعم بخلاف الصلاة والغصب ورد بأن ذلك لو منع من الجهتين لا يمنع
 صوم مضاف مكرره أو صلاة مكررة وأجيب بأن نهى السكرانية ينصرف إلى الوصف

بمخلاف نهى التحريم وفيه تسليم الجهتين وانما ادعى المانع من اعتبارهما وهو الجواب الأول وأما حكم من توسط أرضا منصوبة فخط الأصولي بيان استعماله تعلق الأمر والتهى بالخروج ونظما أبي هاشم وإذا تعين المكث للنهي والخروج للأمر قطع بنفي المعصية بإيقاع الأمور به وقال الامام باستصحاب حكمها عليه ولا معصية الا بفعل منهى أو ترك مأمور وقد سلم انتفاء تعلق التهى به فانتقض الدليل عليه ومن تخيل جهتين غلط لأنه لا يمكن الامتثال بمخلاف صلاة الغصب وغيرها

• (المندوب) •

لغة المدعو لهم قال • لا يسألون أخاهم حين يندبهم • وفي الاصطلاح المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا

• (مسئلة) • المحققون على أن المندوب مأمور به بخلاف الكرخي وأبي بكر الرازي لئانه طاعة فكان مأمورا به وأيضا اتفاق اللغة على أن الأمر قسمان أمر إيجاب وأمر ندب قالوا لو كان مأمورا به لكان تركه معصية اذ لا معنى للمعصية الا بخالفه الأمر قلنا المعصية بخالفه أمر الإيجاب قالوا لو كان أمرا لم يستقم قوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك قلنا يعني أمر إيجاب

• (مسئلة) • المندوب ليس بتكليف بخلاف الأستاذلنا أن التكليف يشعر بالزام مافيه كلفه ومشقة وهو منتف قالوا فله لتصيل الثواب شاف فكان تكليفه أو رد بانتهاء الأزام والمسئلة لغظية

• (المكروه) •

لغة ضد المحبوب ويقال لشدة الحرب الكريهة وفي الاصطلاح ضد المندوب واختلف في كونه منهياعنه ومكلفا به كالمندوب ويطلق المكروه على الحرام ويطلق على ترك الأولى وعلى ما في النفس منه حرازة كلهم الضيع ونحوه

• (المباح) •

لغة المأذون وأيضا المعلن وفي الاصطلاح خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك من غير ترجيح وطلب فلا يرد المندوب ولا اخصال الكفارة ولا الصلاة في أول الوقت وجعل قوم الجائر أعظم من المباح ففسره بمستوى الأمران فيه وقد يطلق الجائر على ما لا يحرم كما يطلق في

العقليات على ما لا يمتنع وقد يطلق الجائر على المشكوك فيه في العقلي والشرعي بالاعتبارين
 ﴿مسئلة﴾ الاباحة حكم شرعي خلافا لبعض المعتزلة فانهم قالوا المباح ما اتفق المخرج في
 فعله وتركه وذلك ثابت قبل الشرع وبعبده ونحن ننكر ان ذلك اباحه شرعية وانما الاباحة
 خطاب الشارع بذلك فافترقا

﴿مسئلة﴾ المباح غير مأور به خلافا للكعبى لنا ان الأمر طلب يستلزم الترجيح ولا ترجيح
 وقال الكعبى ما من فعل من ذلك الا وهو ترك حرام وترك الحرام واجب ولا يتم الا بالتبليس
 بعبده وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وتأول الاجماع على انها من الشرع على ذات الفعل
 من غير نظر الى ما يستلزم جمعا بين الأدلة وأجيب بجوابين أحدهما انه غير معين لذلك لا مكان
 غيره فلا يلزم وجوبه وليس بسديد لأنه تسليم ان الواجب واحد لا يعينه غاقله فهو واجب
 الثانى الزامه ان تكون الصلاة حراما اذا ترك بها واجب وهو محال وهو يلزمه باعتبار الجهتين
 والحق انه لا يخلص منه الا بأن ما لا يتم الواجب الا به مما هو لازم عقلا أو عادة فليس بواجب
 وهو الصحيح وما نقل عن الأستاذ الاباحة تكليف محمول على وجوب اعتقاد الاباحة

﴿مسئلة﴾ المباح ليس يجنس للواجب بل هما نوعان للحكم لنا ان المباح يستلزم التخيير في
 فعله وتركه ولا يتحقق ذلك في الواجب فليس يجنس له قالوا المباح ما أذن في فعله والواجب
 كذلك قلنا تركتم فعلها فاشتركا لذلك قالوا أجمعا على وصف الصوم والصلاة بالجواز وان
 كان واجبا قلنا قد يطلق الجائر على ما لا يحرم فيشمل الأحكام غير الحرام فان أريد ذلك فهي
 لفظية وأما الأحكام النابتة بخطاب الوضع فأصناف الحكم على الوصف بالسببية الوقعية
 والمعنوية كزوال الشمس والاسكار وأسباب الغمان والعقوبات والملك واعترض بأن
 الوصف ثابت قبل الشرع فيلزم ثبوت الحكم قبله وأجيب بأنه انما يكون سببا يجعل الشرع
 قالوا لو كان السبب حكما شرعيا لكان للحكمة وان كان للحكمة لا تستغنى عن الوضع وأجيب بأن
 ذلك لخفاها أو لعدم انضباطها وكالحكم عليه بكونه مانعا للحكم وهو ما يستلزم وجوده حكمه
 تقتضى تقيض الحكم مع بقاء حكمه السبب كالأبوة في القصاص أو مانعا للسبب وهو ما يحصل
 بمقتضى حكمه السبب كالدين في الزكاة وكالحكم بكونه شرطا للحكم كالقدرة على التسليم في
 البيع أو شرطا للسبب كالطهارة في الصلاة وهو كالمانع الآن المستلزم عدمه وكالحكم بالصحة
 وهي في العبادة عند المتكلمين موافقة أمر الشرع وان وجب القضاء وعند الفقهاء كون
 الفعل مسقطا للقضاء وفي المعاملة ترتب ثمره العقد المطالبة منه عليه وكالحكم بالبطالان وهو

تقيض الصحة والفساد والباطل واحد وعند الخنفية الفاسد المشرع بأصله الممنوع بوصفه والقول بأن الصحة والبطان في العبادة أو الحكم بها حكم شرعي بعيد لأنه أمر عقلي وأما الرخصة فما شرع من الأحكام لعذر مع قيام المحرم لولا العذر وقد تكون واجبا كالأكل الميتة للضطر ومنعوبا كالقصر في السفر ومباحا كالفطر في السفر والعزيم ما ألزم من الأحكام لذلك

﴿ المحكوم فيه الأفعال ﴾

﴿ مسألة ﴾ شرط المطلوب الامكان عند المحققين ونسب خلافه الى الأشعري والاجماع على صحة التكليف بما علم الله انه لا يقع لنا الوهم تعلقه بالمستحيل لكان مستدعي الحصول لأنه معنى الطلب وأما الثانية فلا أنه لا يتصور وقوعه واستدعاء حصوله فرعه فان قيل لو لم يتصور لم تعلم إحالته لأن العلم بصفة الشيء فرع تصور ذلك الشيء أجيب بأنه لو تصور مثبتا لزم تصور الأمر على خلاف ماهيته وهو محال وإنما الجع المتصور رجوع المختلفات وهو محكوم بنفسه عن الضدين ولا ينزح من تصور منضيا عن الضدين تصور مثبتا للخالف لو لم يصح لم يقع وتقرير الصغرى ان العاصين مأمورون وقد علم انهم لا يوقعون والممتنع لغيره كالممتنع لذاته وكذلك من علم بعمومه قبل تمكنه وكذلك من نسخ عنه قبل تمكنه أجيب بأن الطلب انما يقتضي تصور وقوعه جائزا عاديا لا تصور وقوعه واجبا كما ألزمت فانه باطل قالوا لو لم يصح لم يقع وتقرير الصغرى ان الله كلف أباجهله ونحوه تصديق رسوله في جميع ما جاء به ومما جاء به انه لا يصدق فقد كلفه أن يصدق في أن لا يصدق وهو مستحيل لأن تصديقه في أن لا يصدق يستلزم أن لا يصدق والجواب أنهم يكلفوا ألا يتصدقوا وعلم الله أنهم لا يصدقونه كعامة بالعاصين وإخبار رسوله بذلك كإخبار نوح أنه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن ولا يخرج الممكن بالعلم والخبر عن الامكان نعم أو كلفوا بعد عناه به لكان من قبيل ما علم المكلف امتناع وقوعه وذلك غير واقع لانتماء مائدة التكليف لأنه مستحيل فذلك أزعاهوا لسقط عنهم التكليف قالوا المكلف لا قدر له الاحال الفعل وهو حينئذ غير مكلف ولا مكلف الا غير مستطيع وأيضا الأفعال كلها بخلافه فلهذا الى فمذ كلف بفعل غيره والجواب انه غير محل النزاع فاننا أردنا الممكن الحائز العادي المتصور بالوقوع من الطالب والمطلوب

﴿ مسألة ﴾ لا يشرط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه الشرعي حاصلا خلافا لأصحاب الرأي وأبي حامد وهي مفرضة في تكليف الكفار بغير وع الشرعية والظاهر الوقوع

عند المحققين لنا لو كان انتفاء الشرط مانعا لكان الحدث مانعا من خطاب الصلاة وكان اشتراط تقديم النية مانعا من وجوب الصلاة وذلك معلوم البطلان ويعود الكلام الى صحة التكليف بالقول قبل التحكك من الفعل وأيضا لو منع لمنع انتفاء الشرط العقلي لأنه غير ممكن نأجرا ادلا مانع سواء اتفقا وسيأتي قالوا الوصح تكليف بها لصحت منه ردبأنه محمل النزاع وأسند بالحدث والجنب قالوا الوصح لا يمكن الامتثال وهو في الكفر لا يمكن وبعده يسقط ردبأن يسلم ويفعل كالحدث لنا في الوقوع ومن يفعل ذلك يلق أنما ولم نل من المصلين قالوا لو وقع لوجب القضاء قلنا القضاء بأمر جديد فليس بينه وبين وقوع التكليف ولا محتمل ربط عقلي

﴿ مسألة ١٠ ﴾ أكثر المتكلمين على أن المكلف به كسب العبد من الفعل وكف النفس عن الفعل لأنه فعل خلافا لأبي هاشم وغيره في أنه يكون أيضا نفي الفعل لنا لو كان مكلفا به لكان مستدعي حصوله منه ولا يتحقق حصوله منه لأنه غير مقدور له وأجيب بمنع أنه غير مقدور له كأحد قول القاضى وردبأنه مدبرم قبل القدرة مسقروا القدرة تقتضى أتراعقلا واستدل لو كان مكلفا به لأثيب عليه وتقرير الثانية أنه عدم محض فليس بكسب العبد فلا يثاب عليه لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أجيب بمنع أنه ليس بكسبه لما مر مع رده

﴿ مسألة ١١ ﴾ التكليف بالفعل في حال حدوثه قال به الأشعري ومنعه الامام والمعتزلة فان أراد الشيخ أن تعاقبه نفسه فلا ينقطع في حال حدوثه ولا بعده وإن أراد أن تجهز التكليف به باق فتكليف بغير الممكن له لأنه تكليف بإيجاد الموجود وهو محال وأيضا لا يصح لعدم صحة الابتلاء فتنتفى فائدة التكليف قالوا لو يصح التكليف به لم يكن مقدورا حينئذ وتقرير الثانية أنه أثر القدرة وأجيب أنه لا يلزم من ذلك أن يكون المكلف مفعلا

(الحكموم عليه وهو المكلف)

﴿ مسألة ١٢ ﴾ شرط المكلف الفهم عند المحققين ومن قال منهم بتكليف المسخيل منع أيضا لعدم صحة الابتلاء لنا لو صح تكليفه لكان مستدعي حصوله منه طاعة وهو على حاله وذلك يستلزم تصور منه وهو محال وأيضا لو صح تكليفه لصح تكليف الجاهل والبهيمة لأنه خطاب ومما سواه في عدم فهمه المخالف لو يصح فيقع وتقرير الثانية بوقوع طلاق السكران واعتبار قتله واتلافه والجواب أن ذلك من قبيل ربط الأحكام بالاسباب كاعتبار قتل الطفل واتلافه قالوا قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تقرؤا الصلاة وأنتم سكارى قلنا المراد الذي

عن السكر عند ارادة الصلاة أو نهى القتل الثابت العقل لأنه يؤدي اليه غالبا وحكمته انه يمنع من التثبت كالغضب ووجب التأويل جمع بين الأدلة

﴿ مسألة ﴾ الأمر يتعلق بالمعدوم الذي علم الله انه يوجد بشرائط التكليف خلافا للمعتزلة ور بما قيل للعدوم مكلف حتى أنكر ذلك لأنه اذا امتنع في السكران والنائم ففي المعدوم أجدر ولم يرد تمييز التكليف وانما أريد يتعلق الأمر لنا ولم يتعلق بالمعدوم لم يكن أزليا ويلزم أن لا يكون الكلام أزليا لأن الأمر والنهي والتجربا فسامه فاذا انتفت انتفى وأيضا ولم يتعلق بالمعدوم لم يكن تعلقه لنفسه لأنه اذا ثبت بعد ان لم يكن والأمر أزلي لزم أن يكون جائزا وأيضا لو لم يتعلق بالمعدوم لم تكن مأمورين بأمره صلى الله عليه وسلم لأننا كنا معدومين والثانية معلومة والمنكر معاند

﴿ مسألة ﴾ الخطي غير مكلف باتفاق واختلف في المكروه والمختار انه إن بلغ حدًا ينفي الاختيار لم يجز تكليفه

﴿ مسألة ﴾ المكلف يعلم التكليف قبل وقت الامتثال وان لم يعلم تمكنه عنده وخالف الامام والمعتزلة لنا ولم يعلم قبله لم يعلم تكليف أبدا لأنه بعده ان فعل أو عصى انقطع التكليف به قبل علمه وان كان الوقت باقيا فاشترط الامكان الثاني كالاول والثانية معلومة من دين الأمة وأيضا ولم يكن كذلك لكان لا يعلم وجوب الجزء الثاني حتى ينفذ في الاول وذلك معلوم البطلان وقال القاضي الاجماع على تحقق الوجوب والتعريم قبل التمكن وعلى وجوب الشروع في الصلاة بنية الفرض وأيضا لو كان شرطا لكان شرطا اذا كان الأمر جاهلا لان حاله فيهما واحدة والثانية اتفاق المعتزلة لو لم يكن العلم به شرطا في التكليف لم يكن الامكان شرطا في التكليف لأنه يكون عالما بالشيء مع انتفاء العلم بشرطه والثانية تقدمت والجواب ان الامكان الذي هو شرط التكليف غير الامكان الذي هو شرط الوقوع والاول معلوم قبل مضي زمن الثاني وهو كونه مما ينافي فعله عند وقته واستجماع شرائطه والثاني محل النزاع فما دليله قالوا اوضح الامر به مع علم الأمر بانتفائه لصح مع علم الأمور لأن المانع كونه غير متصور حصوله والثانية اتفاق والجواب ان المانع اذا علم المكلف انتفاء فائدة التكليف وهذا يطبع ويعصى بالعزم والبشر والكرامة

• (الأدلة الشرعية) •

الكتاب • والسنة • والاجماع • والقياس • والاستدلال • وكلها راجعة الى الكلام النفسى وهو نسبة بين مفردين قائمة بالكلم يستلزمها العلم والعلم بالنسبة ضرورى وأما قيامها بالمتكلم فانها لو لم تقم به لكانت هى النسبة الخارجية اذ النسبة الثابتة بين أمرين يستميل ثبوتها لغيرهما وتقرير الثانية أنها لو كانت الخارجية لثبوتها على حصولها على ثقل المفردين فان قيل انما توقف العلم بها والاعتقاد والظن قلنا قطع بحصول نسبة مع عدم الجميع متوقعة

• (الكتاب) •

القرآن وهو الكلام المنزل للأنبياء بسورة منه وقولهم ما نقل بين دفتى المصحف نقلا متواترا غير سديد فان وجود المصحف ونقله فرع تصور القرآن وقولهم هو القرآن المنزل على لسان جبريل برده عليه أخبار عنه فان أجيب بأنها ليست بقرآن فالقرآن كاف فيكون لفظيا بمسئلة ~~بم~~ ما نقل آحادا فليس بقرآن لان القرآن مما تتوفر الدواعى على نقل تفاصيله متواترا لما تضمنه من الإيجاز وأنه أصل جميع الأحكام فإلى ينقل متواترا قطع بأنه ليس بقرآن وإنما يكفر أحد المخالفين الآخر في بسم الله الرحمن الرحيم لقوة الشبهة عند كل فريق في الطرف الآخر والحق أنها ليست من القرآن في أول سورة أصلا وإنما هى بعض آية في الفل خاصة والدليل القاطع أنها متواتر أنها قرآن في هذه الحال فوجب القطع بالنفي كغيرها وقولهم كتبت في المصحف بخط المصحف وروى عن ابن عباس أنه قال سرق الشيطان من الناس آية ونحوه لا يفيد قطعا ولا ظنا لان القاطع يقابله وقولهم ان القطع لا يشترط في الموضع بعد ثبوت كونه من القرآن في موضع ما بل يكفي بالآحاد ضعيف يستلزم جواز سقوط كثير منه مما مثله في موضع آخر ويستلزم جواز أن يكون بعض المتكرر منه ليس بقرآن مثل ويل يومئذ لكذابين وفباى آلام بك كاذبان وهو باطل قطعا لا يقال ان ذلك جائز ولكنه اتفق حصول العلم بانتفاء السقوط وتواتر المتكرر والمذكور لانا نقول بل يجب ذلك لكونه قرآنا كما سبق ولا فرق والدليل ناهض فلو كانت التسمية قرآنا لكانت كذلك وإضافاته يلزم جواز ذلك في المستقبل ونحن نقطع ببطلانه وأما ما يحتكى عن ابن مسعود من انكار الفاتحة والمعوذتين فلا يصح وإنما نقل أنها ليست في مصحفه فان صح قتر كما الظهور أمرها لا أنكارها

﴿مسئلة﴾ القراءات السبع متواترة لنا ولم تكن متواترة لكان بعض القرآن غير متواتر كمالك ومالك ونحوهما ونخصيص أحدهما تحكم باطل لاستوائهما

﴿مسئلة﴾ لا يجوز العمل بالشاذ مثل فقيام ثلاثة أيام متتابعات واحتج به أبو حنيفة لنا ليس بقرآن ولا خبر قالوا لا يخفى أن يكون قرآنا وخبراف يجب العمل به قلنا بل يجوز أن يكون مذهبا سامنا لكنه لم يثبت العمل إلا بخبر يغلب على الظن صحته ولما نقل قرآنا قطع بالخطأ فيه

﴿مسئلة﴾ في القرآن محكم ومتشابه قال تعالى منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات والمحكم المتضح المعنى والمتشابه مقابله إما للاشتراك مثل ثلاثة قروء أو للاجمال مثل الذي بيده عقدة النكاح ولا مستم وما ظاهره التشبيه مثل من روجي وأيدينا ويدي وبمينه ويستنزي بهم ومكر الله ونحوه وقيل المحكم ما استقام نطقه للأفادة وهو متحقق وأما مقابله من التشابه بمعنى التخل النظم فكلام الله تعالى منزعه وما عترض به من حروف المجمل ومثل تلك عشرة كاملة ونغضة واحدة وإلهين اثنين فن الجمل أما الحروف فأسماء السور وعند الأكثرين أولدلوها الحرفي على معنيين ذكرتهما في التفسير وأما عشرة فلرفع وهم التخيير وواحدة واثنين صفة للتأكيد

﴿ السنة ﴾

لغة الطريقة والعادة وفي الشرع في العبادات النافذة وفي الأدلة ما صدر عن الرسول غير قرآن من قول وفعل وتقرير

﴿مسئلة﴾ ذهب القاضى وأكثرا المحققين إلى أنه لا يمتنع على الأنبياء معصية كبيرة ولا صغيرة ولا الكفر قبل البعثة وأكثرا المعتزلة والرافض على امتناع ذلك واستثنى المعتزلة الصغائر وغاية معصيتهم أنه هاضم لهم قاض باحتقارهم فينصر عن اتباعهم وذلك خلافاً للحكمة في بعثهم وهو مبني على وجوب رعاية الأصلح والاجماع على عصمتهم بعد الرسالة عن الكفر وعن تعدد الكذب في الأحكام لدلالة المعجزة على صدقهم واختلافوا في جوازه غلطاً فنعاه الأكثر ون وجوزاه القاضى بناء على أن المعجزة دلت على الصدق مطلقاً أو على الصدق اعتقاداً وأما المعاصي غيرها فإن كانت كبيرة أو صغيرة حسنة فالعصمة ثابتة بالسمع عندنا وبالعقل عند المعتزلة إلا في الغلط وإن كانت غيرها فالأكثر على جوازه

هذا وسهوا

﴿مسئلة﴾ في أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من الجبلة كالقيام والعود

والأكل والشرب فلا اتفاق مباح له ولا تمتسه وما ثبت فيه خاصة فلا اتفاق على نفي التشريك
 كوجوب الاضحية والضحية والوتر والتباعد والمشاورة والتغيير والأوصال وصفية المقام
 والزيادة على أربع وما سواهما فان عرف انه يمان يتولى أو فريضة مثل صلوا كما رأيتوني أصلي
 وخذوا عني مناسككم وكوقوعه بعد اجال أو اطلاق أو عموم كالقطع من الكوع والغسل
 الى المرافق اعتبار اتفاقا وما سواه ان علمت صفته من وجوب أو ندب أو اباحة فالجمهور ان
 أمته مثله وقال أبو علي بن خلد في العبادات خاصة وقيل كالم تعلم وان لم تعلم فأربعة الوجوب
 والندب والاباحة والوقف والمختار ان ظهر قصد التربة فتدب والاباحة لنا العلم بأن الصحابة
 كانوا يرجعون الى فعله المعلوم صفته وقوله عز وجل لقد كان لكم في رسول الله أسوة
 حسنة لتصدقوا معنى التأسي وفلما قضى زيد منها وطرا ونحوه وإذا لم تعلم قلنا اذا ظهر قصد القرية
 ثبت الرجحان حكم به مقتضرا فظهر الندب اذا لا وجوب الاثبت وإذا لم يظهر ثبت الجواز اذا
 لا وجوب ولا ندب الا ثبت الوجوب وما آتاكم الرسول فخذوه أوجب بأن الأفعال ما أتى
 بها اليها وبأن المراد وما أمركم لمقابلتها وما نهاكم قالوا قال فاتبعوه أوجب المراد في الفعل على
 الوجه الذي فعله أو في القول أو فيه ما قالوا قال لقد كان لكم في رسول الله إلى آخرها أي من كان
 يؤمن فله أسوة قلناه في التأسي اي قاع الفعل على الوجه الذي أوقعه عليه من أجله فيتوقف
 الوجوب علينا به على الوجوب عليه ونحن نقول به وهو خلاف القرض قالوا قال فلما قضى
 زيد منها وطرا إلى آخرها فدل على أن فعله تشرع قلنا دل على التسوية فمن أين الوجوب قالوا
 خلع نعله فخلعوا نعالهم فأقرهم على استدلالهم وبين العلم قلنا ذلك لأنه من هيات الصلاة لقوله
 صلوا قالوا وأمرهم بالتمتع فمسكوا بفعله فيبين العلم قلنا لقوله خذوا عني مناسككم قالوا
 اختلفوا في الغسل بغير إزال أنفذه عمر بن الخطاب إلى عائشة فقالت فعلته أنا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم فانتسلنا قلنا إنما استفيد من قوله اذا التقى الختانان فموجب الغسل أولاً لأنه
 يتعلق بالسلاة أولاً نهيان لقوله تعالى وان كنتم جنباً فاطهروا قالوا أحمله على الرجوب
 أحوط كما ونسى تعيين صلاة ومطابقة أوجب بأن الاحتياط فيما لا يحتمل التحريم ويرد
 بوجوب صوم الثلاثين اذا غم الهلال والحق أن الاحتياط فيما ثبت وجوبه أو كان الأصل كما
 في الثلاثين وأما ما حدثنا به غير ذلك فلا الندب الوجوب يستلزم التبليغ والاباحة منتحمة
 بقوله لقد كان لكم فتعين الندب أوجب بأن الندب يستلزم أيضاً وينبغي أن الآية تنفي على
 ما تقدم الاباحة الوجوب والندب يستلزمان التبليغ وهو أيضاً هو المنعني إنيته فوجب

الوقوف عنده أوجب بأنه لم يظهر قصد القرينة وأما إذا ظهر فلا الوقت نه لرضت الاحتمالات مع احتمال الخصائص فوجب الوقت

﴿ مسألة ﴾ إذا فعل فعل عنده أو في عصره عالما به قادرا على الإنكار فلم ينكر فإن كان معتقدا لكافر كفى الكنيسة فلا أثر للسكون اجاعا أو لإدلال على الجواز إن لم يسبق تحرير وعلى النسخ إن سبق لأن في تقريره مع تحريره ارتكاب محرم وهو بعيد وأيضا فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة لإيهام الجواز والنسخ وأما إذا استبشر فأوضح وتسلط الشافعي في القياقة بالاستبشار ونزك الإنكار لقول المدلبي وقد بدت له أقدام زيد وأسامة إن هذه الأقدام بعضها من بعض وأورد أن نزك الإنكار لموافقة الحق والاستبشار بما يلزم الخصم على أصله لأن المناقذين كانوا يتعرضون لذلك وأوجب بأن موافقة الحق لا تمنع إذا كان الطريق منكرا وإلزام الخصم حصل بالقياس والآنكار غير رافع له فلو كان منكرا ما أخل

﴿ مسألة ﴾ لا تعارض بين الفعلين لأنهما إن لم تتناقض أحكامهما فواضح وإن تناقضت كما إذا صام في وقت معين ثم أكل في مثله فلا تعارض أيضا لجواز الوجوب أو الندب في وقت الجواز في آخره لو دل دليل على وجوب تكرير ما فعله أولا عليه أو على أمته كان الثاني يدل على نسخ حكم ذلك الدليل على التكرار لأن نسخ حكم الصوم المتقدم لعدم اقتضائه للتكرار ورفع حكم وجد محال وقد يطلق النسخ والتضييق على الفعل بمعنى أنه زال التعبد به على التجوز

﴿ مسألة ﴾ إذا تعارض فعله صلى الله عليه وسلم وقوله ولا دليل على تكريره ولا على تأسي الأمة به وقوله خاص به وتقدم الفعل مثل أن يقول بعد فعله لا يجوز لي هذا الفعل في هذا الوقت فلا تعارض إذ لا يرتفع حكم في الماضي ولا في المستقبل لأن الغرض أنه غير مقتض للتكرار فإن تقدم القول مثل أن يقول فعل كذا في وقت كذا واجب على من يلتبس بظنه كان الفعل ناسخا لحكم القول على القول بالنسخ قبل التمكن والالتجيز الامعية فإن كان قوله خاصا بنا فلا تعارض تقدم أو تأخر فإن كان عاما لنا وله فتقدم الفعل أو القول له ولأمته كما تقدم إلا أن يكون العام ظاهرا فيه فالفعل تخصيص كإسائي فإن دل الدليل على تكرار الفعل وعلى تأسي الأمة به والقول خاص به فلا معارضة في حق الأمة بحال فأما في حقه فالتأخر ناسخ فإن جهل التاريخ فالتأخر الوقف رقيس بالقول وفيل بالفعل لناهما سواء في التقدير فالحكم بأحد هما من غير ضرورة تحكم والاستدلال بأدلة ترجيح القول أو الفعل لا يفيد هاهنا

وان كان قوله خاصا بنا فلا معارضة في حقه وأما في حقنا فالمتأخر ناسخ فان جهل فالتأخر يجب العمل بالقول وقيل بالفعل وقيل يتعارضان فنقف الى التار يخ لنا انه يدل بنفسه والفعل بواسطة بعده عن المحرم فكان أولى وأيضافان القول يعبر به عن المحسوس والمفعول والفعل يختص بالمحسوس فكان أقوى وأيضافان القول متفق على دلالاته والفعل مختلف فيه وأيضافان العمل بالقول ينسخ مقتضى الفعل عنهم ودونه والعمل بالفعل يرفع القول جلة والجمع ولو بوجه أولى الغائل بالفعل يبين به القول فالعمل أولى ولذلك بين جبريل الصلاة بالفعل وبين صلى الله عليه وسلم الصلاة والجمع بالفعل وقال صلوا كما رأيتموني أصلي وخذوا عني مناسككم ولذلك ان من بالغ في تعليم أشار بالتعطيل والاشكال والجواب ان غايته ان وجد البيان بالفعل وقد وجد البيان بالقول أكثر من التساوي يبقى ما ذكرناه سالما فان كان القول عاما فالمتأخر ناسخ في حقنا وحقه فان جهل فالثلاثة كما تقدم فان دل الدليل على تكرره في حقه دون تأسي الأمة به والقول خاص بالأمة فلا تعارض فان كان عاما أو خاصا به فلا معارضة في حق الأمة والمتأخر ناسخ في حقه خاصة فان جهل فالثلاثة فان دل الدليل على تأسي الأمة به دون تكرره في حقه والقول خاص به فان تأخر القول فلا معارضة وان تقدم فالفعل ناسخ في حقه خاصة وان جهل فالثلاثة وان كان القول خاصا بالأمة فلا معارضة في حقه والمتأخر ناسخ في حق الأمة فان جهل فالثلاثة وان كان القول عاما فتقدم الفعل أو القول له والأمة كما تقدم

﴿ الإجماع ﴾

لأنه العزم وأيضا الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أمر وينبغي لمن رأى انقراض العصر أن يزيد في التعريف الى انقراض العصر ولين رأي أن الاجماع لا ينفك مع سبق خلاف مستقر من ميثأوسى وجوز وقوعه أن يزيد ولم يسبقه خلاف مجتهد مستقر وقول الغزالي اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور الدينية مشعر انه لا يوجد وانه لا يلزم بتقدير عدم العماء ولا ينعكس بتقدير اتفاقهم على عقل أو عرفي وخالف النظام وطوائف من الروافض في نبوته فقالوا اتفاقهم فرع تساويهم في نقل الحكم اليهم وانتشارهم في الأقطار يمنع من ذلك عادة ثم ولو سلم التساوي فان كان عن قاطع فالعادة تعميل عدم نقله وان كان عن ظني فاختلاف القرائح وتباين النظر مانع من ذلك كاتفاقهم على أكل طعام واحد في ساعة واحدة ثم ولو سلم جواز الاتفاق فيمنع نبوته لأن العادة قاضية بأنه لا يحقق أن يثبت عن كل واحد من العلماء انه حكم في حكمه بنبوه على ما حكمه

الآخر مع العلم بجواز خفاء بعضهم لا تقطاعه أو لأسره أو لحواله أو لكذبه أو لرجوعه قبل قول الآخر ولو سلمنا ثبوته فنقله بمنع لأنه ان كان آحادا فلا دليل على العمل به في الاجماع وأيضا يصير ظنيا وان كان تواترا وجب استواء الطرفين والواسطة وذلك بعيد والجواب عن الأول ان الانتشار لا يمنع لجدهم وبحتم وعن الثاني المنع فيما ذبحوا زعن قاطع استغنى عنه بأقوى منه أو عن ظني جلي لأن اختلاف القرائع مانع فيما يدق لا فيما هو جلي بالنص والقياس الجلي بعد ثبوت القاطع على العمل بالنظواهر وعن الثالث والرابع الوقوع فانا لا ننكر تواتر النقل عن كل واحد من الصحابة بتقديم النص المقطوع به من الطرفين على ما ليس كذلك من نص وغيره اذا ثبت صحة وجوده فالاجماع انه حجة خلافا لما لا يعتمد به كالنظام وبعض الخوارج والشيعة وقول أحد من ادعى وجود الاجماع فهو كاذب استبعادا للاطلاع عليه في أحد قوليه لا انكارا له حجة لو وجد وقد استدل بطرق منها أجمعوا على القطع بثبوتها المخالف قبل انه حجة لو وجد لأن العادة أن اجماع هذا العدد من العلماء المحققين على القطع في شريع لا يكون عن قواطع ولا ظني فوجب أن يكون لنص قاطع بلغهم لا يقال فاجماع الغلاة لأنه عن نظر ولا إجماع اليهود على أن لاني بعدم موسى فانهم غلطوا من قبل الاتباع لآحاد الأوائل لعدم تحقيقهم والعادة لانجيله لا يقال أثبت اجماع بالاجماع أو أثبت اجماع بنص يتوقف على الاجماع فكان دور الأنا عا أثبتنا كون الاجماع حجة بالنص وأثبتنا النص عن وجود صورة منه بطريق عادي ولا يتوقف وجودها ولا دلالتها على ثبوت كونه حجة فان قيل ان كان المخالف المخطأ من المجتهدين فلا اجماع والالزم أن لا اجماع الا بمخالف وان كان من غيرهم فخطأته لأنه يجب عليه التقليد والجواب أن المخطأ من تقدر مخالفته من مجتهد وافق أو مجتهد طرأ بعد تحقق اجماع قبله ومنها أجمعوا على تقديمه على القاطع قبل انه حجة فاطمة لانهم أجمعوا على أن القاطع مقدم فلو كان ظنيا لتعارض الاجماعان والعادة قاضية باستناعه لا يقال فلا يكون اجماع على الطريقين الا بعد التواتر لتضمن الأدلة ذلك لأن الدليل ناهض في اجماع المسامين مطلقا من غير اشتراط نعم ولو سلمه لم يضر وتمسك الشافعي بقوله ومن يشاقق الرسول الى آخره وليس بمقاطع لاحل ويتبع غير سبيل المؤمنين في مبايعته أو متاجرته أو الاقتداء به أو في الايمان أو في ترك مشاقته أو في ترك الكفر أو في الاجتهاد لا فيما أجمعوا عليه وإذا كان ظاهرا وتمسك به في الاجماع كان دورا بخلاف الدليل به في النيات واستدل بقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس بقوله وكذلك جعلناكم امة مكية واهم واستدل النزال بقوله لا تتبع

أمق على الخطأ من وجهين أحدهما تواتر المعنى وإن لم تتواتر الأحاد لأنه جاء بروايات كثيرة وإن اختلفت الألفاظ عن عمر وابن عمر وابن مسعود وأبي سعيد وأنس وأبي هريرة وحذيفة وغيرهم لا تجتمع أمق على الضلالة لم يكن الله أن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد لا تزال طائفة من فارق الجماعة مات ميتة جاهلية فتفرق أمق فصل العلم كشجاعة على وجود خاتم الثاني تلقى الأمة لها بالقبول قبل ولائها صحتها قطعاً القضاة العادة بامتناع الاتفاق على تصحيحها وامتناع تفديدها على الفاطم والوجه الأول سديد وأما الثاني فتلقى الأمة لها بالقبول يفيد الحكم بصدقها ولا يخرجها عن أخبار الأحاد فلا يصح إسناد الإجماع إليها وتقديم الإجماع على القاطع بغيرها لا بما وسمكت بعضهم ولم يستندوا لإجماع إلى قاطع في الحكم لما حصل لأن العادة قاضية بامتناع إجماع عدد لا تحصى كثرته مع اختلاف الآراء وتشعب طرف النظر على حكم مقلنون والجواب أن ذلك لا يمنع الإقدام في هذه النظر وأما في القياس الجلي وأخبار الأحاد فلا يمنع بعد قيام الدليل على العمل بالظاهر واستدل المخالف بمثل وأزنا إليك الكتاب تبياناً لكل شيء فردوه إلى الله والرسول وأن تقولوا على الله مالاتهمون ومن تصح هذه المعصية لا يوجب قوله قطعاً ومحدث معاذ حيث لم يذكر إجماعاً والجواب أنه لا يقابل القاطع به تسليم ظهورها وأما حديث معاذ فلكون الإجماع لم يكن حينئذ حجة

مسئلة ١٠ اتفق القائلون بالإجماع على أنه لا يعتبر الخارج عن الملة ولا يشترط وفاء من سيوجد والأدلة المتقدمة العقلية والسمعية تدل على ذلك

مسئلة ١١ الأكثر على أن المقلد لا اعتداد به وافقاً ولا مخالفته ويل القاضي إلى اعتباره وثالثها يعتبر منه الأصولي خاصة ورابعها الفرقوي خاصة لأن دليل الإجماع ينهض دونهم وأيضا لو اعتبر لم يتعمد إجماعاً وأيضا فإنه يحرم عليه المخالفة قطعاً فولاؤه لا ونغيته كجهده خالف وعلم عصيانه

مسئلة ١٢ المجتهد المبتدع بما يتضمن التكفير إن قلنا بالتكفير يعتبر والافكـ... وما لا يتضمن التكفير ثالثها يعتبر في حق نفسه لا غيره لأن أدلة الإجماع لا تنهض دونه وأما كونه حجة فعلية ماسية قالوا هاسق فلا يقبل قوله فيما يخبر به كالكافر والصبي والجواب المنع ورد الكافر لأنه ليس من الأمة والصبي لقصوره عن الاجتهاد ولو سلم فلا يقبل على غيره ويقبل على نفسه

مسئلة ١٣ لا يحتسب الإجماع المنتج به بإجماع المحمدي خلافاً للظاهر بنو من أحمدروايتان

لأنه إجماع فوجب اعتباره بالدليل الشرعي فان قيل الأدلة السمعية تدل على انهم الصحابة كقوله كنتم خيرا أمة وكذلك جعلناكم أمة وسطا لأنهم هم المخاطبون وأما نحو ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا يجمع أمتي فلأن من لم يوجد لا يتصف بإيمان ولا بأنه من الأمة والجواب أنه يلزم أن لا ينعقد إجماع الصحابة بعدموت من كان موجودا عند نزولها لكونه خارجا عنهم ولا يعتد بخلاف من أسلم بعدهم لكونهم ليسوا من المخاطبين قالوا إجماع الصحابة على أن كل مسئلة لا إجماع فيها ولا نص قاطع يسوغ فيها الاجتهاد فلو منعنا مخالفة التابعين إذا أجمعوا على مثل ذلك خرقت إجماع الصحابة والجواب أنه لا يلزم في الصحابة قبل تحقق إجماعهم والتحقق أن ذلك الإجماع مشروط بعدم الإجماع قالوا لو اعتبر مع عدم قول الصحابة لا اعتبر مع مخالفة بعضهم ولا اعتبر إجماع الصحابة مع غيبة بعضهم والجواب أن المخالفة المحققة ليست كالعدم لفقد الإجماع في المخالفة عند معبرها فان الغيبة ليست كالموت لا مكان المخالفة مع الغيبة بخلاف الموت قالوا لا يمكن التوصل في التابعين لكثرتهم وانتشارهم والجواب أن هذه مسئلة أخرى تقدم الكلام فيها

﴿ مسئلة ﴾ إذا خالف القليل فليس بإجماع ولا حجة والفاسق وغيره سواء إلا أن يكون الباقي عددا التواتر والمخالف شذوذا كما ثبت إجماع من عدا ابن عباس على العول ومن عدا أبي موسى الأشعري على أن النوم ينفذ ومن عدا أبي طلحة على أن البردي فطر فالظاهر أنه حجة لا إجماع قطعي لأن الأدلة لا تتناولها قطعا وهو حجة لا شتماله على قاطع أو راجح لأنه يبعد عادة إجماع مثل هذا العدد الكثير والمخالف شذوذ على المرجوح لأنه إن قدر راجح غير متسكك المخالف على بعده ولم يطلع عليه أو اطلع عليه بعضهم وخالفه غلطا أو عمدا أدى إلى خطأ الإجماع لمسكهم بما ليس بدليل ولو سلم فيعيد عادة وإن قدر أنهم لم يطلعوا على متسكك المخالف فيبعد اتفاقهم على خلافه راجحاً فثبت أن الظن الحاصل به أقوى من ظن القياس الخفي والعمل للظن قطعاً فالعمل هنا أولى

﴿ مسئلة ﴾ التابعي المجتهد في عصر الصحابة لا ينعقد الإجماع القطعي دونه وقال بعض المتكلمين لا يعتد بخلافه ولو نشأ بعد إجماعهم فعلى خلاف اشتراط انقراض العصر وهي كالتى قبلها لنا أن أدلة القطعي لا تتناولها وأيضا لو كان باطلا قطعاً لما ساغ للصحابة تجويزه وتقرير الثانية أن الصحابة سوغت للتابعين المعاصرين لهم الاجتهاد معهم كسعيد بن المسيب وشرع والحسن وسروق وأبي وائل والشعبي وابن جبير وغيرهم وعن أبي سلمة نذاكرت مع

ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحامل للوفاة فقال ابن عباس أبعده الأجلين وقلت أنا بالوضع
فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي وأجيب بمنع الثانية وأنهم لم يستَوْغَوْهُ مع اجتماعهم وإنما
سَوْغَوْهُ مع اختلافهم قالوا قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقالوا قدوا
بالذين من بعدي وقال أصحابي كأنجوم قلنا يدل على أهلية الاتباع لأن غيرهم غير معتد به
ولو كان يوجب الاختصاص بهم لما اعتبر قول من عدا الأربعة من العشرة وغيرهم ولا قول
ثمان وعلى مع قول أبي بكر وعمر

مسئلة ١٠ إجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك وقيل أنه محمول على أن
روايتهم متقدمة وقيل على المنقولات المسقرة كالأذان والاقامة والصاع والمدة والصحيح
التعميم والأكثر على أنه ليس بحجة لنا أنه بعد عادة إجماع مثل هذا العدد الكثير المحصور على
المرجوح مع أنهم أحق بالاطلاع على الأدلة والترجيح ولو اتفق في غيرها لكان كذلك فإن
مورض بإجماع المخالفين قلنا ان فرضوا كذلك لم يستعمل عادة إلا بالدليل ناهض وهذه
أنظر من مخالفة الشاذ لما فيهما من المحصر ولم يذرا تخالف به على المرجوح ومن الإجماع
السكوتي لضعف الإجماع واستدل بمنزلة أن الأسلام ليأرزا إلى الثانية أن المدينة طيبة تنتفي
خبثها وأجيب بأن ذلك يدل على أنها باهية واستدل بتدريجهم بروايتهم ورد بأنه تمثيل لا دليل
فيه مع أن الفرق بأن الرواية ثبت ترجيحها بالكثرة بخلاف الاجتهاد

مسئلة ١١ لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم خلافاً للشيعة لنا أن أدلة الإجماع لا تنفص
قلوا إنما يريد الله إلى آخرها وأما طائر الغسل من الرحمن فهو في عنهم والجواب أن الآية
في زوجه... أن الله يحب من آمن وأطاع... الذي... كان يجب أن يقول... كن
عاجل جواب أنه أدعى من أن آخر من ذكره واكتفوا له أدعى من أن أمر الله به... بركاته
تلككم أهل البيت قلوا إني نزلت فيكم الآية... قلنا... أن قلنا كتاب الله... من
والجواب أن أخبار الآحاد عندهم ليست بحجة ومعارض بما روي في كتاب الأوسني... وبذوله
أصحابي كأنجوم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء... أفندو بما روي... حقا... من الخبراء
... لا ينعقد الإجماع بأربعة من العشرة مع شهادتهم غيرهم عند أكثر من حلقا...
حازم وعن... في رواية... وكذلك... ما... أبو بكر... لا...
لا ترض قالوا عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين... ما... ما... ما...
أصحابي كأنجوم قالوا الآخرون اقتدوا بالذين من بعدي والجواب إجماع

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط في الإجماع عدد التواتر عند الأكثر لنا أن أدلة السمع تتناوله وأما المستدل بقوله لو لم يكن عن قاطع للمحصل فلا بد من عدد التواتر فإن قيل لا يمكن بقاء التكليف مع ذلك ويلزم منه عدمه لأنه لا تقوم الحجّة إلا بالنقل المتواتر بالرسالة والأدلة والجواب أنه يحصل بالمتقدمين أيضا لا مكان إدامته بأخبار المسلمين وغيرهم ويجوز مع نقصان الجميع بانضمام القرائن المفيدة للعلم قالوا مادون عدد التواتر لا يعلم إيمانهم فكيف يعلم صدقهم قلنا يعلم بالقرائن

﴿ مسألة ﴾ النافون للاشتراط اختلفوا إذا لم يبق الا واحد قليل إجماع لأن مضمون السعي لا يخرج الحق عن هذه الأمة من غير تفصيل واستدل بأنه أمة لقوله تعالى إن إبراهيم كان أمة وهو ضعيف وقيل لما في معنى الإجماع من اقتضاء الاجتماع

﴿ مسألة ﴾ إذا أفتى واحد وعرف به الباقيون ولم ينكر أحد قبل استقرار المذهب فهو حجة وليس بإجماع قطعي وقال أحدوا كثيرا الحنفية وبعض الشافعية إجماع وحجة وقال الجبائي ومتابعوه بشرط انقراض العصر وقال الشافعي بنى الأمرين وعنه خلافة وقال ابن أبي هريرة أن كان قتيبا فإجماع وإن كان حكا فلا لنا ولم يكونوا موافقين لبعض سكوتهم عادة وإذا علم أن العمل بالقياس للظن والظن هنا أقوى فيعلم أن العمل به أولى وأما كونه غير قطعي فلا نقادح الاحتمال فلا تناوله الأدلة قالوا يجوز أن يكون لم يجتهد بعد أو اجتهد ووقف فيه أو حكم وخالف ولم يظهره للتروي أول أنه لم ير الانكار على مجتهد أو مهابة للفتى الأول أو خوف فتنة كما نقل عن ابن عباس أنه سكت في مسألة العول وأظهر النكير بعده وقال كان رجلا مهيما أولئك أنه كفى بغيره الانكار فلا يكون مع هذه الاحتمالات إجماعا ولا حجة والجواب أنها وإن اتحدت تخلاف الظاهر لبعدها في العادة والغالب عادة أنهم لا يسكنون مع المخالفة كقول علي لعمر لما رأى جلد أبي بكر ثانيا أن جلده أرحم صاحبك وكقول معاذه لما رأى جلد الحمال ما جعل الله لك على ما في بطنها سيلا فقال أولا معاذه ذلك عمر وكقول امرأة له لما نهى عن المغالاة في المهور أيعطينا الله بقوله وآتيتهم إحداهن قنطارا ويمنعنا عمر فقال امرأة خطأت عمر وكقول عبيدة السداني لعلي لما قال تجد دلي رأى في بيع أم هانئ الأولاد رأيك مع الجماعة أحب إلي من رأيك وحده ابن أبي هريرة العادة تقضي بأن السكوت في الفتيا وفاق دين الحكم للزوم اتباعه والجواب أن لزوم الاتباع قبل استقرار المذهب لا يمنع من ظهور إبداء الخلاف

﴿ مسألة ﴾ إذا أفتى واحد ولم ينتشر لأهل عصره لكنه لم يعرف بخالف فالأكثر ليس بحجة لأنه يجوز أن لا قول لهم فيها لعدم خطورها أو لهم قول مخالف بخلاف التي قبلها

﴿ مسألة ﴾ لا يشترط انقراض عصر المجتهدين عند المحققين وقال أحدوا بن فور لا يشترط ومنهم من فصل بين الإجماع السكوتي وغيره وقال الإمام يشترط أن كان عن وياس حتى لو انقضى أعتقب إجماعهم لم يكن حجة لنا ما تقدم من أدلة الإجماع واحتدل لو اشترط لكان موتهم مؤثراً في جعل قولهم حجة ولا يصح كوت النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بالفرق أن هذا عن وحي وهذا عن اجتهاد واحتدل لو اشترط لم يحصل إجماع لتلاحق بعض به منا وأجيب بأن المراد انقراض عصر المجتهدين الأولين خاصة أو لا مدخل لللاحق قالوا الولي يشترط لبطل العمل بالتبليغ الصحيح بتقدير الاطلاع عليه فلنا بعيد وبتقديره لا يكون حجة مع القاطع كما لو انقضى قالوا الولي يشترط لامتنع المجتهد من الرجوع عن اجتهاده ورد بمنع النائية لقيام الإجماع قالوا لو لم تعتبر المخالفة في عصرهم لم تعتبر مخالفة من مات لأن من بقي كل الأمة قلنا القول لا يموت بموت قائله فهو من قول الأمة بخلاف ذلك فإنه قد يتحقق قول جميع الأمة وقد قيل بالتزامه وقيل بامتناعه قالوا الآثار دالة على ذلك قال عبيدة الساماني لعل رأيك مع الجماعة أحب اليك من رأيك وحدك وخالف عمر في النسوية في القسم وجاد في الشرب ثم أين وكان أربعين قلنا ليس في شيء منه إجماع

﴿ مسألة ﴾ لا تجمع الأمة إلا عن مسند وقال قوم يجوز أن يكون بغيره مسند لنا أن القول في الدين من غير دليل ولا أمانة خطأ ولا تجمع على خطأ وأيضا فإنه يستعمل وقوع ذلك عادة وأيضا لو جاز لم يكن لاشراط الاجتهاد في المجتهدين معنى قالوا لو كان له ذلك لم يكن لسكون الإجماع حجة فائدة قلنا فائدة سقوط البحث عنه وحرمه المخالفة ثم هو منتهى بقول الرسول صلى الله عليه وسلم فإنه حجة وهو عن دليل وأيضا فإن ذلك يوجب أن يكون من غير مسند ولا قائل به

﴿ مسألة ﴾ الإجماع قد يكون عن قياس وهو التماس الظاهرية حواره من من مع الوقوع لنا أنه لو قدر لم ينز من مع حال والظاهر الوقوع فقد أجمع على إمامة أبي بكر بالاجتهاد حتى قال جماعة رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم لدينا أفلا ترسلنا لنينا وأجمعوا على قتال مانعي الزكاة حتى قال أبو بكر والله لا فرقت بين ما جمع الله وعلى قهر به من جهة الحق بر قياسا على أنه وعلى إرافة نحو الشيرح بوقوع العار فيه كآله بن وعلى ما شارب غور من

قال على اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وأرى عليه محد المفترين وقال
عبد الرحمن هذا حد وأقل الحد ثمانون

مسئلة ١٠ اذا اختلف أهل العصر على قولين ثم أحدث من بعدهم قول ثالث منعه
الأكثر من كوطئ البكر ثم يجلس باقيل يمنع الرد وقيل ترد مع الأرض فالقول بالرد مجانا قول
ثالث وكالجمع الأخ فيل يرت المال كله وقيل بالمقايضة فالقول بالحرمان قول ثالث وكالاتم
مع زوج وأب أو زوجة وأب قيل ثلث الأصل وقيل ثلث ما بقى فالفرق قول ثالث وكالنية
في الطهارات قيل تعتبر في الجميع وقيل في البعض فالتعميم بالنفي قول ثالث وكالفسخ بالعيوب
الخسة قيل يفسخ بها وقيل لا فالفرق قول ثالث ومنهم من فصل وهو الصحيح فقال ان كان
الثالث يرفع ما اتفقوا عليه ممنوع كالسكر فان الاتفاق على انها لا ترد مجانا وكالحد فان
الاتفاق على انه يرت وكالنية في الدلهارات وان كان لا يرفع بل وافق كل واحد من وجهه وخالف
من وجهه فجاثر اذا لم يخالفه لاجماع كفسخ النكاح ببعض العيوب الخسة دون بعض فانه موافق
في كل صورة مذهبا لنا ان الأول خالف اجماعا فلم يسغ والثاني لم يخالف اجماعا فلا يمتنع كما
لو قال بعضهم لا يقتل مسلم يذى ولا يصح بيع الغائب وقال بعضهم يقتل ويصح فلو قال قائل
يقتل ولا يصح أو بالعكس لم يخالف اجماعا بالاتفاق المخالف القول بالتفصيل خلاف الاجماع
لأن كلا قائل بنى التفصيل قلنا عدم القول ليس فولا بنفيه والامتنع القول في واقعة تجدد
وهو باطل ويتحقق بمسئلي الذي والمائب فالواقعة تخطئة كل فريق وتخطئهم تخطئة الأمة
قلنا الحال تخطئة الأمة فيما اتفقوا عليه وأما تخطئة كل فريق فيما لم يتفقا عليه فجاثر قالوا ذهب
الجميع عنه فيكون خطا بدليل الاجماع قلنا ذهبوا عنه بمعنى قالوا بنفيه أو لم يقولوه المخالف
الآخر اختلافا لهم دليل قد ربح الاجتهاد فلا يستقيم أن يكون ما دنا والجواب ان ما ذكرناه
لم يمتثلوا فيه ولو لم فهو دليل قبل تغير الاجماع مانعاً منه لا بعده قالوا لو لم يكن جائزاً لم
يسكت عن انكاره لما وقع وقد قال الله سبحانه للام ثلث ما بقى وقال ابن عباس ثلث الاصل فقال
ابن سيرين يقول ابن عباس في زوج وأبوين وعكس الآخر الجواب ان ذلك من فيل الفسخ
بالعيوب الخسة ولو لم يسلم كان مردوداً وعدم قتل الانكار لا يدل على عدمه

مسئلة ١١ اذا استدلى أهل المصنف بدليل أو تأويل أو بلا جازل من بعدهم احداث دليل
أو تأويل آخر من بعدهم الاكثر من أموالهم واعلى ابيه الله فلا يجوز اتفاقنا لناقول بالاجتهاد ولا
مخالفة ذبه لاجماع فكان جائزاً وأيضاً لو لم يكن جائزاً لانكاره لما وقع ولم يزل المتأخرون

يستخرجون الأدلة والتأويلات المغايرة لما تقدم ولا ينسكروا عليهم قالوا اتبع غير سيدنا المؤمنين قلنا المراد اتبع غير ما اتفقوا عليه لا ما لم يتعدوا له فإنه يؤدي إلى المنع فيما يتعارض الإجماع له بنفي ولا إثبات وهو باطل قالوا تأمرين بالمعروف وهو عام قلنا عارض بنحوه وتهوين عن المنكر ولو كان منكرا لتهوا عنه فأودع الجميع عنه فالقول به خلاف الإجماع وقد تقدم

مسئلة ع إذا انفق أهل العصر الثاني على أحد نولي العصر الأول بعد أن استقر خلافهم فقال الأشعري وأحمد والامام والغزالي تمتنع وقال بعض المجوزين حجة وأطلقوا أنه بعد الأ أن يكون الثاني قليلا أو يقدر الثاني قليلا وفي كونه حجة ينظر أي يذهب في الكثير لأنه لا يكون إلا من غير قطعي أو جلي ويعد عمله الكثير عنهما بخلاف السليل وفسوق كاختلاف الصحابة في بيع أمهات الأولاد ثم اتفق من بعدهم على المنع وفي الصحيح عن عثمان رضي الله عنه النهي عن المدة في الحج وقال البخاري ثم حصل الإجماع بعد ذلك الأشعري لو رفع لكان حجة ولو كان حجة لتهارض الإجماعان لأنه إذا استقر خلاف الأولين فقد استقر إجماعهم على تسويغ كل منهما والجواب منع الإجماع الأول ولو لم يندرج وط أن لا يترجى قاطع كما لو استقر خلافهم فإن قيل لو جاز تغدير الاشتراط في ذلك الإجماع لكان أن يذهب إجماع ثان على خلاف إجماع الأول ولجاز أن يخالف واحد وتقدر اشتراط نفي ذلك والجواب أن فيه إبطال أصل الإجماع ولو سلم فلا إجماع منع منه وله يمنع من هذا كما لو استقر خلافهم سواء الفائل ليس بحجة لو كان حجة لمعارض الإجماعان وقد تقدم فأولوا يحصل الاتصاف فلا إجماع لأن القول لا يعيب بموجب ثالثه والجواب أنه يلزم إذا لم يضر خلافهم مما لو كان حجة لكان مورد بعض الصحابة التالذين بالافين بموجب إجماعا وإيجاب الدماء وإن كان لا يترك على خلافه التالين بأن حجة أولئك تكون حجة لأدى إلى أن يجمع الأصول الأربعة غير المتشابهة وهي الأصول الأدلة المدعية بوجوب تمتع الكتابة وأما من شأنه أن يجمع بين المتشابهة في المذهب فلا بد من الدخول في قولهم من معنى في نفي الخطأ لا اعتبار من شأنه وأوجب بأن من شأنه الأول له بخلاف من شأنه

مسئلة هـ اتفق أهل عصر بعد استقر خلافهم على ما عدا حجة ومعه غير ذلك وأما بعد استقراره فكل من اعتبر انفراد العصر قال حجة ويعز وفور وأما من اعتبرهم فقال بعضهم تمتنع وقال بعض المجوزين حجة وهي كالتى قبلها استدلالا وحوايا لأن كونه حجة أظهر

لأنه لا قول لغيرهم على خلافه بخلاف التي قبلها

﴿ مسألة ﴾ اختلفوا في جواز عدم علم الأمة بخبر أو دليل لامعارض له إذا عمل على وقته الجوزا شرا كهم في انتفاء العلم ليس اجماعا لأنه ليس من ضلهم لأنه عدم كالأول يحكموا في واقعة النافي أتبعوا غير سبيل المؤمنين وقد تقدم

﴿ مسألة ﴾ يمنع ارتداد الأمة كهم في عصر من الأعصار سمعا وقال بعضهم لا يمنع لنا أن أدلة الاجماع السمعية تمنعهم قالوا إذا ارتدوا لم يكونوا من الأمة فلا يتناولهم قلنا يصدق قطعان أمة محمد صلى الله عليه وسلم ارتدت وهو عين الخطأ وذلك ممنوع

﴿ مسألة ﴾ نظر بعض الضعفاء أن قول الشافعي دية اليهودي الثلث يصح التمسك فيه بالاجماع لأن غيره قائل بالكامل وبالنصف وبالثلث وليس بمستقيم لأن فيه وجوب الثلث ونفي الزيادة فوجوب الثلث اجماع ونفي الزيادة إنما يصح بدليل آخر من مانع أو نفي شرط أو عدم الأدلة فيستصحب الأصل وليس من الاجماع في شيء

﴿ مسألة ﴾ يصح التمسك بالاجماع المنقول بخبر الواحد وأنكره الغزالي وبعض الحنفية لنا أن نقل الخبر الظني يوجب العمل قطعا فنقل القطعي أولى وأيضا نحن نحكم بالظاهر قالوا لو صح لصح اثبات أصل بالظواهر ولا يصح تكبر الواحد والقياس قلنا إن تمسك بالأول فالمدعى القطع واحتمال الخط لا يقدح تكبر الواحد وإن تمسك بالثاني فهو فرع اشتراط القطع في أدلة الأصول والمعارض مستظهر من الجانبين

﴿ مسألة ﴾ أنكار حكم الاجماع الظني غير موجب للتكفير اتفاقا وأما القطعي فسكروه بعض وأنكره بعض والظاهر أن نحو العبادات الخمس والتوحيد والرسالة ونحوها مما لم يختلف فيه

﴿ مسألة ﴾ لا يصح التمسك بالاجماع على ما يتوقف صحته عليه كوجود الباري وحمية الرسالة ودلالة المجزة وأما ما لا يتوقف فإن كان دينيا صح اتفاقا في الشرعي والعقلي كروية الباري لا في جهة ونفي الشريك ونحوه وإن كان دنيويا كالآراء في الحروب وتدير الجيوش وترتيب أمر العرب فالنحو ذلك وللقاضي عبد الجبار قولان لنا أن أدلة الاجماع تشملها

﴿ مسألة ﴾ اختلف في كون الاجماع حجة في الأديان السالفة ومن رأى التمسك بالمعقول بالعادة في جميع صور لزمه ومن رآه بالنص لزمه النقل ويشترك الكتاب والسنة والاجماع في المنع والتمسك

﴿ فالسند ﴾ الاخبار عن طريق المتن والخبر يطلق مجازا على الاشارات الجالبة والدلائل
المعنوية مثل أخبرني حينك وبذلك أخبرنا الغراب الاسود وللتبني

وكم لظلام الليل عندك من يد * تخبر ان المتبوية تسكن

و يطلق حقيقة على قول مخصوص للصيغة والمعنى فقيل لا يبدل تعبيره وقيل لأنه ضروري
من وجهين أحدهما ان كل أحد يعلم ضرورة انه موجود وان الفدين لا يجمعان واذا علم الخاص
ضرورة فالأطلق أولى لا يقال امتدلا الكم يدل على انه غير ضروري لان الضروري لا يقبله
لانا نقول كون العلم ضروريا أو نظريا قابل للاستدلال بخلاف الاستدلال على حصوله
ضرورة ورد بأنه يجوز أن يحصل ضرورة ولا يتصوره ولا يلزم من العلم بحصول أمر ضرورة
أو تقدم تصوره والمعلوم ضرورة ثبوتها أو نفيها لا تصورها وثبوتها غير تصورها ولذلك يقام
الدليل على ثبوتها لا على تصورها الثاني التفرقة بينه وبين غيره ضرورة وقد تقدم ثم نقول
لأنه يصح تحديده لكان بسيطا وقد تقدم مثله ثم اختلف في حده فقال القاضي والمعتزلة وغيرهم
الخبر الكلام الذي يدخله المصدق والكذب وأورد عليه فهو محدود ومسيمة صادقة والكاذب
أبدا يقول جميع أخباري كذب فان مثله لا يوصف بمصدق ولا كذب وأجاب أبو حاتم
وغيره انه خبران في المعنى أحدهما صدق والآخر كذب ورد بأنه يلزم كون كل وجود كاتب
خبرين وهو باطل ولو سلم فلم يدخل كل واحد المصدق والكذب فان زعم انهما دخلاه
بالاعتبارين والخبرين لزم أن لا يكون ما خالفه خبرا وهو باطل وأجاب الجبائي بأنه كذب
لانه أضاف الخبر اليه ما معا وهو مستقيم ولكن ما دخله المصدق وأجيب عنه وعن كل خبر
لامتناع اجزاءهما كخبر الله والمقطوع بكذبه واستحالة الكذب في خبر الله بأن المحدود جنس
الخبر وهما مجتمعان وهو فاسد لانه لا بد من صدق الحد على الآحاد الشخصية وأجاب القاضي
بأن المعنى أو قيل فيه صدق وكذب لصدق لغة وأورد أيضا أن المصدق هو الخبر الموافق لخبره
والكذب نقيضه فتعريفه بدور ولا جواب عنه وأورد أيضا انه لا ينعكس أولا يوجد خبر
وجواب القاضى المتقدم - ريد وقال قوم الخبر ما دخله المصدق أو الكذب فيرد عليه الاشكالان
الاولان والدور ويحتس بأن حرف أو للتدريج وهو مناف للتعريف وأجيب بأن المراد قبوله
لا حدهما ولا ترد فيه وقيل ما يدخله التصديق والتكذيب وقيل ما يدخله التصديق أو
التكذيب وقد عرف ما يرد عليه ما اقر بهما حتى قول ابن الحارث بن البصري كلامه في نفسه
نسبة وقال في نفسه لان الكلمة عنده كلام وورد عليه ان فيه وقم وما من زبد في نفسه

الطلب والتعجب الحاصل الى المتكلم وليس بخبر والأولى الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية
ويعنى الخارج عن كلام النفس فهو طلبت القيام بخبر لأنه حكم فيه بنسبة الطلب المتصور
الى المتكلم ولما خرج بخلاف قم ونحوه فإنه لنفس حصول الطلب للمتكلم وليس له خارجي
و يسمى غير الخبر انشاء وتنبيهاً ومنه الأمر . والنهي . والاستفهام . والتعجب . والنزج . والقسم
والنداء . والصحيح أن يعت وثبتت وطلعت التي يقصد بها الوقوع انشاء لانها لا خارج لها
ولانها لا تقبل صدقاً ولا كذباً ولو كان خبراً لكان ماضياً ولم يقبل التعليق ولأننا نقطع بالفرق
بينهما ولذلك لو قال المرجعية مطلقاً شل

﴿ قسمة ﴾

الخبر صدق وكذب لأن الحكم فيه إما مطابق أولاً وقال الجاحظ إمام مطابق مع اعتقاده كذلك
أولاً مطابق مع اعتقاده كذلك أولاً مع الاعتقاد فهذا ليس بصدق ولا كذب واستدل بقوله
افترى على الله كذباً أم به جنسة والمراد الحصر فلا يكون الثاني كذباً بالتقدم ولا صدقاً لأنهم
لا يعتقدونه وأجيب بأن المراد افترى أم لم يفتر فيكون مجنوناً لأن المجنون لا افتراء له أو مخبر
كاذب أم ليس بمخبر لأن المجنون لا خبر له قالوا لو كان كذلك لأنهم من قال قام زيد بصدق أو لم
يقم ولم يأتهم في العكس وأجيب بأن الاتهم يعتبر فيه المقاصد ولذلك حكمت الأمة بصدق من قال
محمد رسول الله وإن لم يعتقد وبالكذب في العكس قالوا قالت عائشة ما كذب ولكنه
وهم وأجيب بأنه متأول بما كذب به بعدا وقيل إن كان معتقداً بصدق والافك كذب
واستدل بقوله والله شاهدان المنافقين لكاذبون وأجيب بأنهم كذبوا في شهادتهم لأنهم
منافقون وهي لفظة

﴿ قسمة أخرى ﴾

وينقسم الخبر الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم واحد منهما فالأول ما علمت
مطابقته ضرورة بنفسه كخبر التواتر أو بغيره كخبر من وافق الضروريات أو نقلها كخبر الله
وخبر رسوله فيما يخبر به وخبر الاجماع وخبر من أخبر من ثبت صدقه أنه صادق ومن وافق
خبره بالخبر الصادق وأما ما يعلم كذبه فما كان مخالفاً لما علم صدقه وأما الثالث فمظنون
الصدق كخبر المذمومين والعبد المذموم فمظنون الكذب كخبر المشهور بالكذب ومنه
مشكوك كخبر الجاهل وقول الفاضل كل خبر لم يلم بصدقه فهو كذب فلهذا لا نؤكد أن كان صدقاً

النصب عليه دليل تكبر المصدي بالرسالة غير صحيح فإنه مقابل بمثله في التقيض وأيضا فإنه يلزم كذب كل شاهد وكفر كل مسلم ما لم يقيم قاطع وقطع بكذب المصدي لأنه على خلاف العادة والعادة تقتضي بكذب المصدي خلافا من غير دليل وينقسم الخبر إلى متواتر وآحاد والتواتر في اللغة تتابع أمور واحد بعد واحد من التواتر ومنه ثم أرسلنا رسلنا تترى أصله وتري وألفه لللاحاق فمن نون والتأنيث في الآخر وفي الاصطلاح خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه وقيل بنفسه ليخرج خبر جماعة علم صدقهم بغيره من قرينة وغيرها

في مسألة أخرى اتفق العقلاء على أن خبر التواتر بشرطه قيد العلم بصدقه خازنًا للمصنية والبراهمة لأنما نجد من أنفسنا العلم الضروري بالبلاد النائية والام الخالية والملاوك والانباء والخلفاء بمجرد الاخبار كما نجد العلم بالمحسوسات ومنكر ذلك مباهت وما يوردونه تشكيك في الضروريات فلا يسمع قالوا يستحيل اتفاق الخلق الكثير كاتفاقهم على أكل طعام واحد وردبأنا قد علمنا وقوعه قالوا يجوز على كل واحد لو انفرد الكذب والجملة مركبة منه بخائر كذبهم ويستحيل منه حصول العلم قلنا لا يلزم من ثبوت أمر لا حادث ثبوت الجماعة فان المعلوم الواحد متناه ومعلوماته تعالى غير متناهية والواحد جزء العشرة والعشرة ليست جزءا منها وكل لبنة جزء من الدار وليست الدار جزءا منها قالوا يؤدي إلى تناقض المعلومين فكان باطلا قلنا اذا حصل الأول استحال حصول الثاني قالوا لو حصل به علم لحصل بأخبار اليهود والنصارى عن موسى وعيسى (١) قلنا لو حصل بشرطه حصل به قالوا لو حصل به علم ضروري لما فرقنا ضرورة بين ما حصل به وبين العلم بالباهيات والمحسوسات لأن الضروري لا يختلف قلنا لأنه ليس بيد من لا يعلم موسى بل عادي ولا يفرج العلم عن كونه عناية بآمره من آخر في معرفة الحصول قالوا لو كان ضروري بالمتألف قلنا لا يثبت ومن ادعى أنه لو كان المتألف ما علمه ما كان خلافا للعرف طائفة لكم في المحسوسات ما نعلمه في جوابنا

في مسألة أخرى الجوز على أن العلم بالتواتر ضروري وقال الكوفي وأبو الحسين البصري نقارى وميل القراني إلى اثبات قسم ثالث (٢) وذهب إليه ريف المرنطقي والسيف الآمدي إلى الوقت لنا لو كان نظري لا يحتاج إلى توسط المقدمات ونحن قاطعون بالعلم بما ذكرناه من المتواترات مع اتفاق ذلك وأيضا لو كان نظري لا يحتاج إلى واسطة الخلاف فيه محتمل لا كغيره من النظريات

(١) قد يحصل العلم بخبر جماعة ولا يتل به حصل بكل جماعة

(٢) بهامش الأصل وهو ٠٠ بين ضروري أولى وبين كسبي ويدقنا في بابها

واستدل أبو الحسين بما حاصله لو كان ضروريًا لما اقتصر إلى ترتيبه على علم آخر وقد افترق لأنه إنما يحصل العلم بعد علم أن المخبر عنه محسوس من جملة ادعائهم إلى الكذب وكل ما كان كذلك فليس يكذب ويلزم أن يكون صدقًا قلنا لا نسلم احتياجه إلى سبق علم بذلك بل إذا حصل علم سبق ذلك لاسبق علم بذلك وإضافته لا تثبت الثانية إلا بالعادة والعادة توجب أن المخبر نفسه صدق وهو المدعى فاستغنى عن الترتيب ولا يفيد صورة الترتيب لأنه يمكن في كل ضروري قالوا لو كان ضروريًا لعلم أنه ضروري ضرورة كغيره لأن حصول علم ولا يشعر به محال قلنا معارض بمثله والتحقق أنه لا يلزم من شعوره بالعلم شعوره بعفته قالوا لو كان ضروريًا لاختلف فيه وقد تقدم

مسألة ١٠ اتفق العلماء غير شذوذ على أن خبر التواتر لا يولد العلم لئانه موجود يمكن وكل موجود يمكن ليس إلا لله تعالى واستدل لو كان مولدًا لسكان إمامين الآخر أو من الأول أو من الجميع والأولان باطلان للزوم بتقدير الانفراد والثالث باطل لأمرين أحدهما أن مسببًا عن سببين كخلق بين خالقين والثاني أن المقتضى معدوم ولا تولد عن المعدوم وأجيب بأنه متولد عن الآخر بشرط المتقدم قالوا لو كان مخلوقًا لله لأمكن أن يحصل وأن لا يحصل وهذا واجب الحصول كخبر التواتر فلا يكون بالأخبار بل بالتولد مما هو مباشر بالقدرة والجواب أنه يمكن غير أن الله تعالى أجرى العادة بمخلقه عند التواتر كالشبع والرى ونحوهما عند أشباهها

مسألة ١١ اتفقوا في التواتر على شروط واختلاف في شروط الأول ثلاثة في المخبرين كونهم متعددين تعدد يمنع التواطؤ على الكذب مستندين إلى الحسن مستويين في الطرفين والوسط ولا يحتاج إلى عالمين لأنه لا ينفك ما شرط عن علم بعضهم وقد يكون الجميع عالمين وأن يكون المسقع متأهلًا للعلم غير عالم به لا ممتنع تحصيل الحاصل ومن زعم أنه نظري شرط تقدم العلم بذلك كله ومن قال ضروريًا لم يشترط وضابط العلم بحصولها حصول العلم لأن ضابط حصول العلم سبق العلم بها واختلاف في أقل العدد فقال بعضهم خمسة لأن مادونهم بينة تقبل بالتركيب وقطع القاضي بنقص الأربعة وتردد في الخمسة وقيل اثنا عشر عدد النقباء لأنهم إنما جعلوا كذلك ليحصل العلم بخبرهم وقيل عشرون لقوله أن يكن منكم عشرون وقيل أربعون لأنه عدد الجمعة عند كثيرين وقيل سبعون لاختيار موسى لهم وقيل غير ذلك في عدد مخصوص وهو الصحيح فضابطه ما حصل العلم عنده لانا فاطمون بما ذكرناه من

المتواترات من غير علم بعدد مخصوص لا متقدما ولا متأخرا مع اننا لا نجد اليسه في العادة سبيلا
لانه يحصل بتزايد القنون على تدرج خفي كما يحصل كمال الفعل بالتدرج الخفي والقوة البشرية
قاصرة عن مثل ذلك وأدلة الحاصرين مع تعارضها وعدم مناسبتها مضطربة فانه ما من عدد
يفرض منها الا ويمكن أن يحصل به العلم ويمكن أن لا يحصل ويختلف باختلاف الفرائض الاتفاقية
للتعريف الزائدة على القدر المحتاج اليه في التعريف واختلاف الاطلاع عليها واختلاف
ادراك المستفيين واختلاف الوقائع واختلاف في شروط منها أن لا يجبروا على الصدق
وفيه نظر ومنها أن لا يحويهم بلد ولا يحصرهم عدد وهو فاسد فانا نقطع بحصوله دونه ومنها
اختلاف أنسابهم وأوطانهم وأديانهم وهو مثله ومنها الاسلام والعدالة وهو مثله فانا نقطع ان
أهل القسطنطينية اذا أخبروا بقتل ملكهم حمل العلم وشبهتهم أخبار النصارى بقتل المسيح
وكلمة التثليث والجواب اختلال استواء الطرفين والواسطة ومنها اشتراط الشيعة المعصوم
فيهم دفعا للكنب ومنها اشتراط اليهود أهل الذلة والمسكنة فيهم لان غيرهم يمكن تواطؤهم
لعدم خوفهم ولو عكس لكان أقرب ولا يمنع أن تكون هذه الشروط تقرب الحصول وأما
شروط فيه فلا

مسئلة ١٠ ذهب القاضي وأبو الحسين الى أن كل عدد أحادي عشر عاملاً الواقعة لشخص
فعله مفيد لتغير الشخص آخر وهذا إنما يصح إذا فرض تساوى الغرائن وغيرها بما تقدم
وذلك بعيد في العادة

بمسئلة : اذا اختلفت اخبار المخبرين في التواتر في الوقائع واشتقت على معنى كلى مشترك بجهة التضمن أو الالتزام حصل العلم به كوقائع عنده في حروبه وحاميه
في شجاعته ولا بد أن يكون العلم بغيره امرع

✽ خیر الواحد ✽

خبره ينته اليه التواتر وقيل ما أفاد الظن وبطل عكسه بغيره لا يبعد الظن وما زاد فله على الـ
سواء من حيثها

[illegible]

كان كذلك لا طرد تكبر التواتر وأيضا لو حصل العلم به لأدى إلى تناقض المعلومين عند إخبار العدلين بالتناقضين وأيضا لو حصل العلم به لوجب تخطئة مخالفه بالاجتهاد ولعورض به التواتر ولا ممتنع التشكيك بما يعارضه وكل ذلك خلاف الاجماع وأما حصوله بقرينة فانا نجد العلم عند خبر ملك يموت ولده مع احتفاف القرائن من انه لا مريض عنده سواء ومن الصراح والجنابة وخروج النساء على أحوال مكرهة معتادة في موت منله وخروج الملك كذلك وجدنا لا نشك فيه لا يقال العلم حصل بمجرد القرائن كالعلم بخجل الخجل ووجيل الوجيل وارتضاع الطفل اللبن لأننا نقول لولا الخبر لجاز أن يكون موت آخر قالوا أدلتكم تأباه قلنا أما الأول فنقول مهما حصلت مع الخبر قرائن تقتضي العلم كان العلم عاديا وأما الثاني فلا أنه اذا حصل العلم بما ذكرناه استعمال حصول منله في النقيض بخلاف الخبرين المجردين فانا نقطع بالوقوع وأما في الثالث فلا أنه لم يتفق وقوع ذلك في الشرعيات قالوا قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يتبعون الا الظن فاولم يكن مفيدا للعلم لكن امر تكبير مأنهى وذم على اتباعه والاجماع على وجوب الاتباع وأجيب بأمرين أحدهما انما اتبع الاجماع وهو قاطع والثاني حمله على ما المطلوب فيه العلم من البيانات جمعها بين الأدلة

مسئلة ١٠ اذا أخبر واحد بمحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه لا يدل قطعا على صدقه وقيل يدل ثلثا انه يحفل انه ما سمع أو ما فهمه أو كان بينه أو علم انه لا يفيد انكاره أو رأى تأخيره وان كان دنيو يا فيحصل مع ذلك انه ما علمه وبغير عدم الجميع فالصائر غير ممتعة على الانبياء قطعا

مسئلة ١١ اذا أخبر واحد بمحضرة جماعة عظيمة عن أمر محس ظاهر وسكتوا عن تكذيبه لا يدل قطعا على صدقه اما انه يحفل انهم لا يسمعون كذبه أو علمه بعضهم وسكتوا أو علم الجميع وهم ما علم أنهم علموا أو علم أنهم علموا والامتناع بمثلهم ان كان سكونهم في العادة يقتضي تكذيبه قالوا يمنع عادة قلنا ممنوع

مسئلة ١٢ اذا روى واحد خبرا وأجمعت الامنة على العمل بمقتضاه لا يدل قطعا على صدقه وقال أبو هاشم وجماعة منهم يدل فان أرادوا انه يدل على أن مدلوله حكم الله قطعا فصحيح وان أرادوا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قطعا فغير صحيح لانه يحفل أن يكون بعضهم عمل بغيره مما يواضعه أو عمل الجميع به لقيام القاطع على وجوب العمل به وان كان قلنا قلنا قالوا لو لم يكن صدق قال كان اجماعهم حطاً فلنا بالمعنى الاول لا الثاني

مسئلة **﴿** اذا انفرد واحد فيما تتوفر الدواعي على نقله وقد شاركه خلق كثير كما لو انفرد واحد في مدينة عقيب الجمعة بقتل الخاطيب على التبريد بل على كذبه قطعاً خلافاً للشيعة لنا أنا نجد من أنفسنا العلم بكذبه عادة قطعاً وأيضاً وراز كهان ذلك لجاز حكمان شعروا بمصر و بغداد وذلك حال قطعاً وكذلك ففطع بكذب من ادعى أن القرآن عورس زما يورده تشكيك في الضروريات فلا يسمع قالوا الدواعي الى الكفان المارة كثيرة ولا يحصل العلم مع تقديرها ولذلك لم ينقل النصارى كلام المسيح في المهد ونقاوا مادونه ونقل القرآن متواتراً ونقل انشقاق القمر ونسج الحماقي يده ونسج الماء من أصابعه وحنين البذع وتسليم الغزاة وصفة دخوله مكة من عنوة أو صلح وافراد الاقامة وتنسبها وافراد الحج وقرانه ورفع اليدين في الصلاة وترك البسمة آحاداً فلما يمتنع في انتفاء الداعي الى الكفان أيضاً بالعادة كما يتحقق انتفاء الداعي الى كل طعام واحد وكلام عيسى في المهد ان كان بمحضرة خلق فقد نقل قطعاً والافليس مما نحن فيه وأما نحو الاقامة فيجوز أن الامرين كانوا سائعين ويجوز أن يكون استغنى عن النقل لعلمهم أنها فروع أو لها حديثه مسخر أو دفع وأما غير القرآن من المجزئات فان كان بمحضرة خلق فقد نقل واستغنى عن الاستمرار بالقرآن الذي هو أشهرها والافليس مما نحن فيه

مسئلة **﴿** بعد التعبد بمنزلة الواحد العدل جائز عفاً لاخلال الجبائي لنا القطع بأنه لا يبرم منه محال قالوا امتنع له ليره لأنه يؤدي الى تحليل الحرام وعكسه بتقدير كذبه وذلك باطل فانما ان كان كل مجتهد مصيباً لا يردوان كان المصيب واحداً فاعلم ان لو لم يخط الحكم المخالف كالتعبد بقول المفتي والشاهد بن قالوا لواز لجاز له عبديه في الاخبار عن ابي اري وهو باطل بغير مجزئة قلنا اننا يعلم كذبه بالعادة وآية انتفاء جبره فاذل انقيام القاطع الى العلم به ولا فاطم بغير مجزئة بل انما ان يقول الرسول من انكم بآية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قلنا بيزر زو ونع وطننا اشدق سم العربيين ما يؤدي الى كذبة انما هو للتشوف في العادة الى ذلك بخلاف الاخبار قالوا لواز لجاز في نقل القرآن قلنا القرآن مجزئة منضت العادة بالتواتر فيه قالوا لواز لادى الى التناقص عند التعارض قلنا لا يرجع والوقت والتفسير يدفعه

مسئلة **﴿** يجب العلم بالمراد لاجل الامتداد والرافع وانما هو بالمراد

بأنه صلى الله عليه وسلم بعث الوليد بن عقبة ساعيا فصادوا خبراتهم ارتدوا فأجمع على غزوهم حتى نزلت أن جاءكم فاسق نبيا وأجيب بأنه لا يعزم لكن بعث خالد وأيضاً فاتهم أجاد قالوا قال الله تعالى ولا تتفلس باليساء علم وأن تقولوا أن يتبعون إلا الظن وإن الظن وإن غاية ما يفيد الظن وأجيب بما تقدم وما به ينمى في منع التعبد به فإنه لا قاطع لهم قالوا توقف صلى الله عليه وسلم في خبر ذي الديدن حتى أخبره أبو بكر وعمر قلنا لأنه لما انفرد من الجمع الكثير كان مظنة غلطه ولذلك يجب التوقف في مثله القائل بدليل العقل أبو الحسين البصري الظن في تفاصيل الجمل المعلوم وجوبها عقلا يجب العمل به عقلا بدليل قبول العدل في ضرورة كل شيء والقيام من تحت حائط لما كان تفصيل واجب معلوم وهو اجتناب المضار وهذا كذلك لأنه صلى الله عليه وسلم بعث للمصالح ودفع المضار فخير الواحد تفصيل له ويرد بأنه يجب في العقليات ولكنه أولى سلمنا لكن لأنسده في الشرعيات سلمنا لكنه قياس ظني في الأصول قالوا صدقه يمكن فيجب احتياطاً رد بأنه قياس بغير أصل فإن كان أصلاً المتواتر فلا يستقيم العلم به وإن كان المقتضى فذلك لخصوص وهذا عموم سلمنا لكنه قياس شرعي لا دليل عقلي سلمنا لكنه ظن قالوا ولم يجب نخلت الوقائع من الحكم وهو مجتمع ورد بالمنع عند عدم الأدلة سلمنا لكن الحكم عند عدم الأدلة تنفي ذلك الحكم وهو مدرك شرعي دعاء ورد بالشرع

﴿ الشرائط في خبر الواحد ﴾

فيها التكليف لأنه إذا كان لا يضربها فللغلط وإن كان ضابطاً أو قارباً إلى الوجع ولا حتمال كذا كالفاسق لعدم بعثهم في إمامته وقولهم لأنه لا يفي ما عارضه على نفسه فلا يزالون على ما هم عليه منقوض بالبعد وانسجور عليه وأما إجماع المدينة على شهادة الصبيان بهم على بعض من اندمأ قبل تفرقهم فسنننا ليس إجماعاً لها لذكرنا بأنها بينهم مفردين وأما إجماع قبله والرواية بعدة فقيداً بدليل إجماع الصحابة على قبول ابن ميار وابن زبير وعبد الله بن عمر في مثله وبدليل إجماعهم على إسماع الصبيان من المباحين وبدليهم من شهادتهم انعم له قبله مقيم به فروايتهم أولى ومنها لا سلام بدليل الإجماع وأبو حنيفة وإن ثبتهم ادنهم بعضهم على بعض ولم يقبل روايتهم وبه قوله ن جاءكم فاسق نبيا والكافر فاسق أولاً ونى وبه كالأصل وبه منع لأنه لا يوجب قبولهم لأنه لو رتبته وانما نادى خبره الكافر وأما كافر فهو التيسير فقد استتب به ثم التامضي والمراد منه خبره من أوله من أوله من أوله من أوله

فاسق بنبأ وهو فاسق القابل لظاهر المصدق فوجب قبوله كغيره وقالوا نحن نحكم بالظاهر وهذا ظاهر فوجب قبوله ورد بأن الآية أولى لتواترها وخصوصها بالفاسق وعدم الموافقة على تخصيصها وذلك مخصص بالكافر والفاسق المظنون صدقهما باتفاق ثم هو معارض بنص ولا يتقف قالوا الفاسق في العرف مسلم ذو كبيرة أو صغيرة أصغر عليها أجيب بأنه عرف متأخر وإنما يجعل على العرف الأول ومنها رجحان ضبطه على سهوه لعدم حصول الظن بالتساوي والرجحان في العكس فإن جهل حل على الأغلب فإن قيل إذا كان عدلاً يظهر أنه لا يروى إلا ما يذكره ولذلك أنكر حتى أبي هريرة إلا كثار وقبل قلنا يظهر أنه لا يروى إلا ما يعتقده أنه يذكره وما ذكرنا في ظن السامع وأما أبو هريرة فلم يكن لاختلال ضبطه ولكنه لما أكثر خيف عليه معه اختلال الضبط فإن قيل الأصل الصحة فلا يترك للأحقال كشك الحدث بعد الطهارة قلنا لأصل وهما سواء والترجيح للعكس بخلاف شك الحدث فإن سبق الطهارة يرجحها حتى لو بقي الشك لم يحكم بها ومنها العدالة والعدل لقلة التوسط وضد الجور وفي الاصطلاح أهلية قبول الشهادة وهي محافظة دينية وقيل هيئة في النفس تعمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس بها بدعة وإنما يتحقق باجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصفات وبعض الصفات وبعض المباح وقد روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم الكبائر تسع الشرك بالله وقتل النفس وقذف المحصنة والزنا والغرام من الزحف والسرور وكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والاحقاد في البيت الحرام وزاد أبو هريرة كل الربا وزاد على السرقة وضرب الخمر وأما بعض الصفات فيأيدل على الحسة ودناءة الهمة كسرقة لقمة والتطغيف بعبث وأما بعض المباح فيأيدل على ذلك من مثله كإمساك الحمام وصحبة الأزدال والحرف الدنية من دباغة وحجامة وحياكة من لا ياق يد من غير ضرورة لأن من تسكبها لا يمتنع الكذب غالباً ويعتبر في الشهادة لا في الرواية شرط آخر كالحرية والكورية والعسدد وعدم القرابة والعداوة

في مسألة بـ الاكترون على أن مجهول الحال لا يقبل ولا بد من معرفة عدالته أو تركيته وقال أبو حنيفة تكفي سلامته من الفسق ظاهراً لئلا ان الفسق مانع باتفاق فوجب تحقق سده كالسبي والكفر وأيضا لا دليل عليه فلا يثبت واستدل بقياسه على شهادة العقوبات ورد بأن الشهادة أكد واستدل بأن عمر ردد رواية فاطمة ورد على رواية الأشجعي في المفوضة ورد بأنه إن ارداهم لم يور الصدق قالوا قال تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فالفسق

شرط التثبت فإذا اتفق اتقى وردبانه لا يتحقق الا بالخبرة أو التزكية قالوا قال نعم نعمكم
بالتظاهر وجاء اشراي فأسلم وشهد بالجلال قبله وأجيب بالمعارضة بمثل ولا تقف وبأنه عرف
عدالته قالوا كان الصحابة يقبلون مطلقاً من لم يظهر فسقه وردبانه ولو سلم فإن الصحابة
عدول فالظاهر الصدق فيقبل كاخباره بالذكاة وطهارة الماء ونجاسته ورق جاريته وردبانه
الرواية أعلى رتبة فلا يصح التماس ديمتقيقه أن ذلك مستبول مع الفسق والتقص بفسق فظهر
صدقه

بمسئلة في الناسق قطعاً بأويل ان كان ممن يتدين بالكذب كالحملانية فلا يختلف فيه وان
كان كفسق الخوارج ونحوه من الواضحات فالأكثر من على قبول شهادته ورويته
وذهب العاصي والجباي أبو هاشم الى ردّها وهو المختار لما ان جاءكم فاسق وهو مقطوع
بفسقه وإضافان الأدلة تمنع من الظن غير اننا خالفناه في العدل فبق ما عداه واحتدل بالقياس
على الفاسق وضعف بضعف الظن في الاصل قالوا نعم نعمكم بالتظاهر ونحوه وردبانه تقدم
قالوا أجمع الصحابة على قبول قتلة عثمان والخوارج وردبانه الاجماع ويجوز أيضاً أن يكون
التامل منهم لا يعتد الفسق وأما نحو خلاف البسالة وبعض مسائل الأصول وان ادعى كل
فريق النسط فليس من ذلك لقوة الشبهة عند كل واحد في الجانب الآخر وأما من يشرب
النبيذ من مجتذوه فله ونحوه من الفروع الظنية فالقطع انه ليس بفاسيق ظناً ولا قطعاً وان
قلنا أن المصيب واحد لأنه يؤدي الى الفسق بما يجب عليه وهو باطل قطعاً والمصحح أن لا أحد
وإيجاب الشانبي الحد لظاهر رأيهم انتهى عنده

بمسئلة في الأكثر من الى أن الجرح والتعديل يثبت بالواحد في الرواية دون الشهادة
وقيل لا يثبت بالواحد فيهما وقال الشافعي يثبت بالواحد فيهما لأنهم اسرطان فلا يزيدان
على مشروطهما كغيرهما قالوا شهادة فيجب العادة كغيرها وردبانه خبر فيكفي الواحد
كغيره قالوا عدا أحويلاً وردبانه الآخر أحوط حذر من تضبيع الأمر والنهي

بمسئلة في ذكر سبب الجرح والتعديل قال الشافعي يكفي الاطلاق وقيل لا يكفي فيه
وقال الشافعي يحتاج الجرح لا التعديل وقيل بالعكس وقال الامام ان كان عالماً
باسبابهم لم يخف فرما والاحتج القاضي لو لم يكن العدل بصراً لم يشهد لانه زور والظاهر صدقه
فلا معنى لاشتراط ذكر السبب وما قدر من الخلاف في سبب الجرح بشدفع بأنه لو لم يكن وفاد
لكان مدلساً وأجيب بأنه قد بينى على اعتضاده وقد لا يحظر به الى الخلاف أصلاً لما في نو

أكتفى لا ثبت مع الشك للالتباس في العدالة والخلاف في التجريح وأجيب بأنه لا شك مع أخبار العدل الشافعي لو ثبت في الجرح لأدى إلى التقليد بخلاف في أسبابه العكس العدالة متبسة لمحاب التصنع بخلاف الجرح الامام لو أثبتنا بغير العالم لأثبتنا مع الشك بخلاف العالم
 ﴿ مسألة ﴾ إذا عارضنا فالجرح متقدم لأنه في الحقيقة أثبات لما ينفيه الآخر أما لو عين السبب ونفاء العدل بطريق يقيني فتعارضان فالترجيح

﴿ مسألة ﴾ في الطرق الضمنية حكم الحاكم العدل الذي لا يرى الحكم بغير العدل بالشهادة تعديل متفق عليه وكذلك عمل العالم بمثله وليس من باب الاحتياط ورواية العدل ثالثا المختار وإن كانت عادته أنه لا يروى إلا عن العدل فتعديل والأقلا لنا لو لم يكن عدلا عنده لم يرو عنه بدليل عادته أو كان مدلسا القابل لو لم يكن عدلا عنده لم كان مدلسا رديا أنه قد علم أنهم يروون عن لو سئلوا عنه لم يعدلوه فلا تدليس الراد لو قيل لتقبل مع الشك وليس من الجرح ترك العمل بما روى وترك الحكم بما شهد لجواز المعارض من معارض أو قلة ضبط أو غلبة نسيان ولا الحد في الشهادة على الزنا إذا لم يكمل النصاب ولا بمسائل الاجتهاد إذا كان مذهبه كالشطرنج والتبذ ولا بالتدليس من المعارض كقول من لحق الزهري قال الزهري موها أنه سمعه ومثل أنبأنا فلان وراء النهر موها جيها ن وأما يعني غيره

﴿ مسألة ﴾ إلا أكثر على عدالة الصحابة وقيل حكمهم فيها كغيرهم وقيل إلى حين الفتن بينهم وقالت المعتزلة عدول الإمام قاتل عليا فإنه مردود لنا ما تحقق من الأدلة على عدالتهم مثل وكذلك جعلناكم أمة وسطا أي عدولا . كنتم خيرا . والذين معه أشداء . أصحاب كالنجوم وما تحقق بالتواتر من مناقبهم وجهادهم واستالم الأوامر والنواهي وأما الفتن فالواجب أن نحمل على اجتهادهم فلا إشكال بعد ذلك للاجتماع على وجوب العمل بالاجتهاد إن كان واجبا وجوازه إن كان جائزا على قول المصوبه وغيرهم

﴿ مسألة ﴾ أصحاب من رآه النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يرو ولم تطل وقيل أن طالت صحبته وقيل إن اجتمعوا هي وإن كانت لفظية فينبني عليها ما تقدم لنا أنه فعل يقبل التقيد القليل والكثير فدل على أنه مشترك بينهما كالزيارة والحديث وأبضا وحلف لا يصح حث بساعة قالوا لو كان كغير الملازم لما فهم من أصحاب الجنة وأصحاب القرية وأصحاب الحديث ونحوه الملازمة ولما صح نفيه عن الواقف والرائي والأصل الحقيقة فيما ينبت قلنا قدمت الملازمة فيما ذكره فاونقي الاخص لا يستلزم نقي الاعم

﴿ مسألة ﴾ لو قال من عاصره النبي صلى الله عليه وسلم أنا صحابي مع إسلامه وعد الله صدقي ويعقل الخلاف لانهم يدعوي رتبة لنفسه وأما ما ليس من الشروط فالعدد خلافا للجبائي فإنه اشترط خبراً آخر أو موافقة ظاهراً وانتشاره بين الصحابة أو عمل بعضهم ونقل عنه في الخبر في الزنا أربعة والدليل والجواب ما تقدم في خبر الواحد وأما اشتراط اثنين عن الصحابي المشهور كل واحد عنه اثنان فبعيد وان التزم به البخاري وسلم في حجهيهما على ما ذكره الحاكم وقيل انما الزمان يكون عن روايتان في الجملة وليس من الشروط المذكورة ولا البصر ولا عدم القرابة بل يجوز للولد عن الوالد لاتفاق الصحابة على جميع ذلك ولا عدم العداد ولعموم حكم الرواية ولا الحربة ولا الاكثار ولا معرفة نسبة ولا العلم بفعه أو غريبه أو معنى الحديث لقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأً ولاموافقة القياس خلافاً لأبي حنيفة لأن الاعتقاد على خبره والراوي عدل فالظاهر صدقه

﴿ في كيفية الرواية ﴾

أما الصحابي فاذا قل سمعته صلى الله عليه وسلم أو أخبرني أو حدثني ونحوه فهو خبر واجب القبول واختلاف في مسائل

﴿ مسألة ﴾ إذا قال الصحابي قال صلى الله عليه وسلم فلا كثر على انه محمول على انه مسموع منه لا من غيره وقال الفاضل من رد فيتنى على عدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم
﴿ مسألة ﴾ إذا قال سمعته صلى الله عليه وسلم يأمر بكذا أو ينهى عن كذا فلا كثر انه حجة لأن الظاهر انه لا يقول ذلك الا عن تحقيق انه أمر ونهى وأيضا فان الظاهر إرادته على طريق الاحتجاج قالوا شكوك فيه فلا يكون حجة لأنه يعمل انه اعتقد انه أمر ونهى وليس كذلك عند غيره ويحمل انه يعتقد ان الأمر بالنهي عن صده وبالعكس فيقول نهى وأمر فما كل ذلك بعيد منه

﴿ مسألة ﴾ إذا قل أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم أو أباح فلا كثر على انه محمول على أمره صلى الله عليه وسلم فيكون حجة لأن الظاهر انه لا يقول ذلك الا عن أمره صلى الله عليه وسلم قالوا مشكوك فيه لأنه يحتمل أن يكون مضافاً إلى أمر الكتاب أو الأمة أو بعض الأئمة أو عن الاستنباط لأنه مأمور بموجب القياس والجواب انه بعيد

﴿ مسألة ﴾ إذا قال الصحابي من السنة كذا فلا كثر انه محمول على سنته عليه الصلاة والسلام فيكون حجة خلافاً للكرخي من الحنفية لاوله ما تقدم

﴿مسئلة﴾ اذا قال الصحابي كنا نفعل أو كانوا يفعلون كقول عائشة كانوا لا يقطعون في الشيء التامه فالأكثر على انه عمل الجماعة فيكون حجة لنا لما تقدم قالوا لو كان للجميع لما ساغت المخالفة لأنه إجماع قلنا سوغت له لأن الطريق ظني كما تسوغ في خبر الواحد وإن كان نصا قاطعا وأما غير الصحابي فستنده قراءة الشيخ أو قراءته عليه أو قراءة غيره عليه أو إجازته له أو مناوئته ما يرويه عنه أو كتابته له بما يرويه عنه فأما قراءة الشيخ فهي أعلى الرتب على الأصح فإن قصد إسماعه وحده أو مع غيره قال ناوانا وقال سمعته وإن لم يقصد إسماعه قال قال وأخبر وحدث وسمعت وأما قراءته من غير تكبير ولا ما يوجب سكونا عنه، من إكراه أو غفلة أو سكوت أو غيرهما فمعمول به خلافا لبعض الظاهرية لأن في سكوتهم إيهام الصحة وذلك بعيد من العدل ويقول ناوانا قراءة عليه ومطلقا على الأصح وقال الحاكم القراءة على الشيخ اخبار على ذلك عهدنا أثمتنا ونقله عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأما قراءة غيره من غير تكبير فكقراءته وأما الإجازة فإن يقول أبوت لك أن تروى عني كذا أو ما صح عندك من سمعوا عني وحده أو مع غيره فالأكثر على تجوز الرواية بها فيقول أبوزار أو حدثني وأخبرني إجازة والأكثر على منع حدثني وأخبرني، ملنا باختلاف أنباء المرفوع ومنع قوم حدثني إجازة وقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجوز الرواية بها قال أبو بكر الرازي الحنفي إن كانا عالمان بمضمون الكتاب جازت كما لو قال شهد لي بمضمون هذا وهما عالمان إنان الظاهر انه لا يروى إلا بعد علم أو ظن بعد الله فوجب أن يصح قالوا كذب فلا يجوز لأننا لم نصدقه ولم نصدقه به فلنا إن لم يصدقه صريحا فقد حدثه ضمنا كما لو قرأ وهو ساكت والمناولة والكتابة إليه بحديث أظهر من الإجازة إذا افترن بهما الأذن في الرواية فيقول ناواني أو كتب الي أو أخبرني وحدثني مناولة وكتابة وأنباء، مطلقا ولو غلب على ظنه انه يروى حديثا عن شيخ فكذا الإجازة في الخلاف قالوا في الجميع ظن ولا يجوز الحكم به كالشهادة والجواب ان الشهادة احتياط فيها بمالم يحتط في الرواية ولذلك وجب العمل بكتبته صلى الله عليه وسلم مع الآحاد وإن لم يعلم ولو شهد بمثله لم يجز

﴿واللهديث أحكام﴾

منها نفس الحديث بالإنشائي الأكران كان عارفا باختلاف واقع الألفاظ جاز والأولى صورته إن أمكن والأبجى وعن ابن سيرين والرازي الحنفي وجماعة وجوب نقل صورته وقيل إن كان يلغظ مرادف جاز والافلام روى عن مالك انه كان يشدد في البناء والتأني في

الأولى لا رد لغيره لنا مروى عن ابن مسعود وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه وأيضا فإننا علمناهم بغاؤه عنه أحاديث في وقائع متعددة بالفاظ مختلفة وتكرر وشاع ولم ينكر أحد فكان إجماعا والاجماع على جواز التفسير بالجهة غير الأولى وأيضا ما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم كان ينفذ رسوله لتبليغ الأحكام من غير تعبد لفظ وأيضا فإنه قد علم أن المقصود بالمعنى فلا أثر للفظ قالوا انظر الله امرأ إلى آخره والجواب القول بتوجيه فان من نقل بالمعنى أداء كلامه ولذلك يقول المترجم أدبته كما سمعته سنا أن المراد المعنى فنقول دعاه لأنه الأولى ولم يمنع غيره قالوا الوجود لا أدى إلى الإخلال بالمقصود فإننا قطع باختلاف العلماء في معاني الألفاظ ويتنبه بعضهم على ما لا يشبه الآخر فإذا قدر ذلك مرتين أو ثلاثا ما اخل بالمقصود بالكلية وأجيب بأن الكلام فحين نقل بالمعنى سواء قالوا أو جازلجاز في القرآن والأذان والشهد والتكبير وأجيب بأن ذلك مما ثبت التعبد به لمعنى ليس في مسئلتنا

بمسئلة نحن إذا أنكرنا الأصل رواية الفرع فإن كان تكذيبا فلا اتفاق على أنه لا يعمل به لأن أحدهما كاذب فيه غيره معين ولا يقدح في عدالتهما وإن لم تكن تكذيبا فلا كذب على العمل به خلافا للكرخي وبعض الحنفية ولا حذر وإبتان لئلا نعدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كما وماب الأصل أو جرح واستدل ان سميل بن صالح روى عن أبيه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قسى باليمين مع الشاهد ثم نسبه فكان يقول حسدني ربيعة عني ولم ينكر عليه أحد قلنا صحيح فأين وجوب العمل قالوا في الصحيح ان عمارا قال لعمر أمانذاكر يا أبا هريرة المؤمنين إذا كانوا في سرية فأحبنا ثم نجد المذهب فأمأنت ثم فصل وأما أنا فقهكت في الزاب فصليت فقال النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بكهيب أن تعرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكميتك ثم يغسل وجهك قلنا مسئلة أخرى أده يكن عمار رايا عن عمر ولعله لم يقبله لشكه قالوا وعمل بذلك العمل مع السند لأن نسبة النسيان اليه ما على سواء قلنا جازم وجواز نسبه يانه يجوز في غيره قالوا أو جازلجازه مل بشهادة الفرع مع نسيان الأصل قلنا باب الشهادة أصبق فقد اعتبر له عدد والحرية ثم كوردوا امتناع لعنة من امتناع إعجاب وأشهد دون أعلم قالوا وعمل به لعمل لما كتم بحكمه أو شاهد شاهد ان ونسب ذلك لا يجيب ذلك عند مالك وأحمد وأبي يوسف وإنما ينز السابعة

بمسئلة نحن إذا انهدر العدل بزيادة لا يخالف مثل أن يرد على دخل أبيه قوله رسول الله كان انجاس مختلفا قبل باتفاق وان كان واحدا فان تهي غيره إلى حد لا يتصور غيره من

مثلها لم يقبل وان لم ينته فالجمهور يقبل وقال بعض المحدثين وأجد في أحد قوليه لا يقبل لئانه عدل جازم فوجب العمل بقوله قالوا لو عمل به لعمل مع الشك لأن نسبة الوهم اليه أظهر لانفرادهم وتعدد هم قلتاسهم والانسان عمالم يسمع في أنه سمعه جازما بعيدا بخلاف سهو ١٤ سمع فانه كثير فان جهل تعدد المجلس فأولى بالقبول فان كانت الزيادة مخالفة يتعذر بها الجمع فالظاهر التعارض ولوروى العدل الزيادة مرة وأهلها مرة فكتعددا لرواية واذا أسند الخبر واحد وأرسله الباقون أو رفعه ووقفه الباقون أو وصله وقطعه الباقون فكان زيادة

﴿مسئلة﴾ حذف بعض الخبر اذا لم يتعلق بالذكور جائز عند الأكر كذا أخبار متعددة وان كان متعلقا كناية أو استثناء ونحوه مثل حتى يزهي ومثل إلا سواء بسواء لم يجز

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد فيما تم به البأوى كخبر ابن مسعود في نقض الوضوء بمس الذكر وخبر أبي هريرة في غسل اليدين عند القيام من النوم وكر رفع اليدين في الركوع الأكثر انه مقبول بخلاف السكر في وبعض الخنفيه لنا قبول الأمة له في تفاصيل الصلاة وفي وجوب الغسل قبل انه اجاع وأيضا عدل جازم فيما يظهر صدقه فوجب قبوله وأيضا لو لم يقبل لم تقبل في الغسل والحجامة والفقه في الصلاة وقد قبل باتفاق وأيضا لو لم يقبل فيه لم يقبل القياس لأنه أضعف قالوا لو كان صحيحا النقل متواترا لأنه مما يكثر السؤال عنه والعادة قاضية في مثله بنقل متواتر ورد بمنع العادة واسناده بما تقدم من المصد والحجامة وغيرها قالوا لو كان صحيحا لوجب عليه أن يلقيه الى عدد التواتر لئلا يؤدي الى إبطال صلاة أكثر الخلق بخوار البيع والنكاح والطلاق والعتق ورد بمنع الوجوب وإبطال الصلاة انما يكون فممن بلغه خاصة وانما البيع ونحوه فاعلم وقع نواتره بالاتفاق أو كان مكلفا بإشاعته

﴿مسئلة﴾ اذا روى الصحابي خبرا مجملا كالقمر وحمله على أحد محمليه وبنينا على انه غير ظاهر في جميعها فالمرء وف حمله عليه لأن الظاهر انه لم يعمله الا القرينة عينية فان كان ظاهرا في معنى فحمله على غيره فالأكثر حمله على ظاهره وفيه قال الشافعي كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرت له حاجته وقيل بالمثل على تأويله وقال عبد الجبار وأبو الحسين ان علم انه صار اليه لعمله بقصده صلى الله عليه وسلم اليه وجب والا فلا فان كان الخبر من صافيتين اطلعه على ناسخ عنده وفي العمل بنظر

﴿مسئلة﴾ خبر الواحد اذا ثبت انه صلى الله عليه وسلم عمل بمحمليه وليس هو في عموم أو كان العمل من خواصه فالعمل بالخبر والافالة صيغ أو العمل بالراجح وان عمل بخلاف خبر

أكثر الأمة فالعمل بالخبر مالم يكن كاجتماع أهل المدينة

مسألة خبر الواحد فيما يوجب الحد أقل من مقبول وقال الكرخي وأبو عبد الله البصري لا يقبل لنا عدل جازم في حكم ظني فوجب قبوله قالوا وقبل لا يسقط الحد بالنسبة لأنه محذول وقال صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات قلنا لا شبهة مع الحديث الصحيح كما لا شبهة مع الشهادة وظاهر الكتاب باتفاق

مسألة خبر الواحد المخالف للقياس إن تعارض من كل وجه فالأكثر خبره مقدم وقبل بالعكس وقال أبو الحسين إن كانت العلة بنص قطعي فالقياس وإن كان الأصل متطوعاً به خاصة فوضع اجتهاد والا فالخبر والمختار إن كانت العلة مندوحة وصار وجهه على الخبر في الدلالة ووجودها في الفرع مقطوعاً به فالقياس وإن كانت راجحة ووجودها في الفرع مظنون فالوقت والا فالخبر هذا إن قلنا إن التعصب على العلة لا يخرجنا لأن عمر ترك القياس في الجنين بخبر رجل بن مالك وقال لولا هذا لكانت فيه برأى في إيجاب دية الأصابع على قدر منافعها بخبر الواحد في كل أصبع عشر رطل في ميراث الزوجة من أدبه وإنكره أحد لا يقال قد خالف ابن عباس خبر أبي هريرة في الرضوء بمسألة النار بالقياس وقال السنائي وتوضاً به الجيم فكيف نتوضأ عنه نتوضأ وخالف خبره إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الماء قبل أن يغسل يديه بل لا تأتينا قول لا يحالفه للقياس بل خالف الأول بما يروى أنه أكل كتف شاة مملية وصلى ولم يتوضأ وخالف الثاني بأنه رأى أنه لا يمكن وذلك قال فكيف تمسح بالمهراس كما قالت عائشة وأيضاً حديث ما أخرجه أهل العلم بالقياس وأقره النبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً لو قدم القياس لقام الأضعف في الطن وهو خلاف ما لم لأن الخبر يجهل في أمرين العدالة والدلالة والقياس يجهل في جهة في نوب حكم الأصل وفي كونه معللاً وفي وصف صالح للتعليل وفي بني المعارض في الأصل وفي وجوده في الفرع وفي بني المعارض في الفرع من مانع أو قوت شرط وإنما في تقديم ما يقدم إن حصله راجح إلى تعارض خبرين ترجيح أحدهما فوجب العمل بالراجح وفي الوقت كون كل واحد منهما يرجح بوجه فإن كان الأصل خبر الواحد افتقر إلى الأمرين أيضاً فحتمال الخطأ في الأمر أقل قالوا أحمال المراءى في القياس أقل فمكان أولى لأحمال كذب أو كفر أو فقه أو خطأ أو إهمال أو تجور أو اضمار أو تمسح بخلاف القياس قلنا ذلك متطرف إلى الأصل البات بخبر الواحد وهو من صوره لأربع وألحق أن ذلك إن أحاط بعيد قالوا الخبر مريض بته كذبه وتخطئه فلهذا لم يوجه عن أمره

قلنا وكذلك القياس بتقدير الخطأ قالوا جاز تخصيص الكتاب به فالخبر أولى قلنا ليس محل النزاع فإن كان الخبر أعم خص به على ما يأتي شرطه وإن كان القياس أعم وقلنا إن العلة تفيد التخصيص فكذا ذلك والاعتراضان

(مسئلة) الخبر المرسل وهو أن يقول عدل ليس بمحامي قال صلى الله عليه وسلم ثالثها قال الشافعي إن أسنده غيره أو أرسله آخر وشيوخهما معتقة أو عضده قول صحابي أو قول أكثر العلماء أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل كابن المسيب قبل والافلا ورابعها إن كان من أئمة النقل قبل والافلا وهو المختار لنا أن إرسال الأئمة التابعين كان مشهورا مقبولا ولم ينكره أحد كإرسال ابن المسيب والشعبي وإبراهيم النخعي والحسن وغيرهم لا يقال لا إجماع في مسائل الاجتهاد لأننا نقول لا إجماع قطعي بخلاف الظني فإن منع عدم الإنكار قلنا هو الأصل والظاهر أنه لو كان لتتل وأيضا فإن العدل من أئمة النقل إذا قال قال صلى الله عليه وسلم جازما فالظاهر أنه لم يقله إلا بعد ثبوته وذلك يستلزم تعديل الوساطة وقد تقدم قبوله وأيضا لو لم يكن عدلا عنده لكان مدلسا قالوا لو قبل لقبول مع الشك لأن المرسل لو سئل لجاز أن يعدل وأن لا يعدل قلنا ذلك في غير أئمة النقل قالوا لو قبل لقبول من سمي مجهولا ولا ينبغي مجهول بصفته والجهل بعينه يستلزم الجهل بصفته قلنا لا يلزم من الجهل بعينه الجهل بصفته كما لو قال أخبرني عدل قالوا لو جاز العمل بالمرسل لم يكن لذكر الأسناد معنى قلنا فائدة في غير أئمة النقل وفي المنقول عنه إذا اشتبهت حاله ظاهر وفي أئمة النقل تفاوت رتب المنقول عنهم وفي القبيلتين رفع الخلاف وأيضا في النفوس تشوف في تعرف المنقول عنهم قالوا لو قبل لقبول في عصرنا قلنا إن كان من أئمة النقل قبل الفائل مطلقا استدل بمراسيل الصحابة والتابعين ولا يفيدهم التعميم قالوا العدل إذا أرسل غلب على الظن تعديله قلنا التعديل ممنوع لأن الظاهر أن العدل الجاهل يرسل ولا يدري من رواه ولذلك لم يقبل في عصرنا وقد أخذ بعضهم على الشافعي في اشتراطه فقال أما اشتراطه أسناد غيره فالعمل بالسند وأما اشتراط غيره فإن كان دليلا فالعمل به وإن لم يكن فقد انضم غيره لقبول إلى غير مقبول وأجيب عن الثاني بأن الظن قد يحصل أو يقوى بالانضمام بخلاف الأفراد وأما المنقطع فإن يكون بين الراوي وبين رجل لم يذكر أو لم يعرف وفيه نظر وأما الموقوف فإن يكون قول المحامي أو من دونه

﴿ المتن ﴾

ما يشترك فيه الثلاثة من دلالة منطوق ومفهوم فنه الأمر ولفظ الأمر حقيقة في القول
المخصوص باتفاق وهو قسم من أقسام الكلام والتقدير كان واحداً في ذاته فيصح كونه
أمر أو نهياً وخبراً لا اختلاف تعلقه ومتعلقه والأكثر على أن الأمر للفعل مجاز وقيل مشترك
وقيل متواطئ لئانه يسبق إلى الفهم منه القول المخصوص دون غيره فكان حقيقة فيه غير
متواطئ إذ لو كان متواطئاً لعم لم يفهم منه الأنحص كما لا يفهم من حيوان إنسان بخصوصيته
واستدل باختصاصه بالأطراد وبلاشتقاق وبالجمع على أمور وقد تقدم واستدل لو كان
حقيقة لزم الاشتراك وهو خلاف الأصل للدخول بالتفاهم وعورض بأن المجاز خلاف
الأصل للدخول بالتفاهم فرجح بأن المجاز أغلب وبأن الاشتراك يحتاج إلى القرينة في
مدلوليه والمجاز في أحدهما وبأنه يكون أوجز وأبلغ وأوفق في بديع الكلام ويتوصل به
إلى السجع والمقابلة والمطابقة والمجانسة والروى ورد بترجيح الاشتراك باطراده لقلة اضطرابه
وبلاشتقاق لاتساعه وبصحة المجاز فيهما لكثرة فائدته وبقوة دلالة لعموم قرائنه لقلة دخله
واستغناؤه عن العلاقة وعن النظر في الحقيقة ولسلامته عن مخالفة الظاهر وعن الغلط عند
عدم القرينة وما ذكر من كونه أبلغ إلى آخره فشارك فيهما والحق أن ذلك كله لا يقابل كونه
أغلب فيغلب على الظن أنه من قبيل الأغلب القائل بالتواطئ مشترك في معنى عام فوجب
جعل اللفظ له دفعا للاشتراك والتجوز وأجيب بأنه إنما يستقيم أن لو لم يدل الدليل على
خلافه وإلا وجب رفع الاشتراك والمجاز أصلاً فإنه لا يتعذر في كل موضع مثله وإضافته
يستلزم صحة إطلاق الأعم والأعلى الأنحص وأيضاً فالقائل هنا قائلان حقيقة وعبارته
يقول أحدهما بالتواطئ

﴿ حد الأمر ﴾

افتضاء فعل غير كلف على جهة الاستعلاء وقال القاضي والامام والغزالي القول المقتضى طاعة
المأمور جعل المأمور به وزاد بعضهم بنفسه ليخرج اللفظ فيرد عليه أن المأمور مشتق منه
وبأن الطاعة موافقة الأمر فيجب الدور فيهما وقيل الأمر خبر عن الثواب على الفعل والعقاب
على الترك وقيل عن اشتقاق الثواب لفهم من جواز عدم الثواب والعقاب فيه فيرد عليه أن

الخبر يستلزم الصدق أو الكذب بخلاف الأمر واعترض بأن تعريف الأمر بالطلب تعريف
 بالاختياري قلنا أجمعنا على أن الأمر من الكلام موجود لا يلتبس إلا بالصيغة والارادة فاذا بينا
 أنه ليس واحد منهما تعين المستزلة لما أنكرنا كلام النفس قال أكثرهم الأمر قول القائل
 لمن دونه أفضل أو ما يقوم مقامه ويرد عليه التهديد وغيره من معانيه والمبلغ والمحاكي والادنى
 وقال قوم صيغة أفعل مجردة عن القرائن الصارفة عن الأمر وفيه تعريف للأمر بالأمر وإن
 أسقطه لزمه التجرد مطلقا وقال قوم الأمر صيغة أفعل باقتران ارادات ثلاث ارادة وجود
 اللفظ و ارادة دلالتها على الأمر و ارادة الامتنال فالأول عن النائم والثاني عن التهديد ونحوه
 والثالث عن المبلغ وفيه نهايت لكون المدلول المراد إن كان الصيغة فسد لقوله و ارادة دلالتها
 على الأمر وإن كان غير هافسد لقوله الأمر صيغة أفعل ثم فيه تعريف الأمر بالأمر وقال
 قوم الأمر ارادة الفعل ورد بأن السلطان لو أنكر متوعدا بالاهلاك على ضرب سيد لعبده
 من غير جرم فادعى مخالفة أمره و ارادته عذره بمشاهدته فانه يأمر ولا يريد امتثاله لأن
 العاقل لا يريد هلاك نفسه وقد أورد مثله على الطلب فان العاقل لا يطلب هلاك نفسه وهو
 لازم والاولى لو كان الأمر بالفعل ارادته لوجب وقوع أوامر الله تعالى كلها لانه لا معنى لارادة
 الفعل سوى تخصيصه بحال حدوثه فاذا لم يوجد لم تخصص الصيغة القائلون بكلام النفس
 اختلفوا في كون الأمر له صيغة تخصه وقال الامام وغيره هذه الترجمة خطأ فانه لا يختلف في
 امكان التعبير عنه مطلقا ومقيدا في وجوب أو نهي مثل أوجبته وحقت وفرضت ونهيت
 وسنت وخصوا الخلاف بصيغة أفعل وما في معناها وقد صرح اطلاقها بأزاء خمسة عشر مجلا
 الوجوب، والنهي، والارشاد، والاباحة، والتأديب، والامتنان، والاكرام، والتهديد،
 والانداء، والتسخير، والاهانة، والتسوية، والدعاء، والتمني وكالقدرة مثل (١) أقم الصلاة
 فكتبوهم واصطادوا واشهدوا اذا تباعدتكم كل مما يليك كلوا مما رزقكم ادخلوها بسلام اعمالوا
 ما شئتم تمتعوا كونوا قردة كونوا حجارة فاصبر وافاغفر لي ألا أيها الليل الطويل الانجلي كن
 فيكون وقد اتفق على انها مجاز فباعدا الوجوب والنهي والاباحة والتهديد ثم الجمهور على
 انها حقيقة في الوجوب وقال أبو هاشم ومتابعوه للنهي وقيل للطلب المشترك بينهما وقيل
 مشترك فيهما وقال الأشعري والقاضي بالوقف فيهما وقيل مشتركة فيهما وفي الاباحة وقيل
 للاذن المشترك في الثلاثة وقالت الشيعة مشترك في الأربعة لنا أن الأئمة الماضين كانوا

(١) في هامش الاصل مانعه بخط المصنف مثال كل صيغة عقبها ليست بمجموعة ككلمتنا

يستدلون بمطلقها على الوجوب من غير بيان قرينة وإن ينكر أحد فدل قطعا على ظهورها كالعمل بالأخبار واعتراض بأن ذلك ظن لا قطع والجواب المنع ولو سلم فيكفى في مدلول اللفظ نقل الآحاد والاعتذار بالعمل بكبر الفلواهر وأيضا قوله ما منعك أن لا تسجدا إذا مرتك والمتراد به اسجدوا في قوله تعالى واذقنا لللائكة اسجدوا وأيضا إذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ذم على مخالفة أمره ومنه أف عصيت أمري ولا أعصى لك أمرا وأيضا تارك المأمور عاص بدليل أف عصيت أمري وكل عاص متوعد بدليل ومن يعص الله فدل أنه واجب واعتراض بأن المراد أمر إيجاب وهو خلاف الظاهر وقال تعالى فإعذر الذين يخالفون عن أمره إلى آخرها حدد على مخالفة مطلق أمره وهو معنى الوجوب واعتراض بأن قوله عن أمره مطلق فلا يعم ورد بأن المصدر إذا أضيف كان عاما فمما أضيف إليه مثل ضرب زيد وأكل عمر واعتراض بأن معناه أن يعمل على موجب معتقده من إيجاب ونهْي ورد بأنه بعيد وأيضا فانا نقطع بأن السيد إذا قال لعبد خط هذا الثواب ونحوه مطلقا ولو بكناية أو إشارة فلم يفعل عد عاصيا وهو معنى الوجوب وأيضا فإن الوجوب أحوط فكان أولى واستدل قوم بأن الاشتراك خلاف الأصل فاما للوجوب أو للنهْي أو للإباحة أو للتهديد ولا حاصل لدعوى الظهور في الإباحة والتهديد ونحن نقطع بالتفرقة بين قوله نذبتك إلى أن تسقى وبين قوله اسقني ولا فرق إلا اللوم ورد بأنه إن سلم الفرق فلا نذبتك نص واسقني محمل القائل بالنهْي إذا أمرتك بأمر فأوامنه ما استطعتم فردنا إلى مشيئتنا وهو معنى النهْي وأجيب بأنه إنما رده إلى استطاعتنا وهو معنى الوجوب القائل بمطلق النهْي ثبت الرجحان وجعله لأحدهما تقييد من غير دليل فوجب جعله للشرك دفعا للاشتراك قلنا بل بدليل ثم فيه اثبات الأمة بلازم الماهيات وهو خطأ القائل بالاشتراك ثبت إطلاقها عليهما أو عليها كثيرا والأصل الحقيقة قالوا حسن الاستفهام وافعل واجبا وافعل نذبا ومباحا وقد تقدم مثله القاضي لو ثبت لم يثبت الإبدليل والعقل لا مدخل له ونقن الآحاد لا يفيد العلم والتواتر يوجب استواء طبقات الباحثين وأجيب بالأدلة الاستفراعية المتقدمة القائل بالأذن المشترك ثبت الأذن كفايا في مطلق الطلب

﴿ مسألة ﴾ صيغة الأمر لا تدل على التكرار ولا المرة الواحدة وهو مختار الإمام وقال الأستاذ للتكرار مدة العمر مع الامكان وقال أبو الحسين وغيره للمرة ولا تحفل للتكرار وقيل بالوقف ومختار القاضي بناء على القول بالصيغة الوقف في الزيادة على المرة لنا أن مدلول الصيغة طلب حقيقة الفعل والمرة والتكرار للحقيقة خارجي فوجب أن يكون بهامثلا

وأما لو دللت الأدلة المصدر المطلق لأن الصيغة طلب تحصيله فمعنى أضرب أو جدد ضرباً وأما الثانية فلا نك تقول أضرب ضرباً مكرراً وغير مكرراً وكثيراً وقليلاً فتعديه بمسغمة أنواعه ومن المعلوم أنه لا دلالة للوصوف على معنى الصفة ولذلك يبرأ بالمرّة الواحدة لتعقّب المأمور به الاستاذ لو لم يكن للسكرار التكرار المصروف والصلاة ورد بالمنع والتكرار من غيره وعورض بالحج قالوا ثبت في لاتصم فوجب في صم لاتصم ما طلب ورد بأنه قياس في اللغة وبالفارق بأن النهي يقتضي النفي وبأن التكرار في النهي غير مانع من فعل غيره بخلاف التكرار في الأمر قالوا الأمر في الشيء نهى عن جميع أفعاله والنهي يعم فيستلزم تكرار المأمور ورد بالمنع ثم بأن اقتضاء النهي للاضداد دائماً فخرج اقتضاء الأمر بالتكرار قالوا قطع بأن السيد إذا قال لعبده أحسن عشرة زيد أو عظمه أو وقره ففعل مرة ثم ترك عدداً عاماً فدل أنه للتكرار ورد بأنه مستفاد من القرينة الدالة على أن الأمر بأكرامه لكرامته والاصل دوامها فيقتضي دوام مسيئها المرّة الواحدة فقطع بأنه إذا قال السيد لعبده ادخل الدار فدخل مرة عدداً مختلفاً فدل أنه للمرّة ورد بأنه يبرأ بالحصول حقيقة المأمور به لانها من ضرورته لأن الأمر ظاهر فيها ولا في التكرار قالوا لو كان للتكرار مكان صل مراراً تكريراً وصل مرة تناقضاً قلنا ولو كان للمرّة لجاء مثله الوقف لو ثبت ثبت بدليل إلى آخره

مسئلة ١٠ القائلون بأن الأمر لا يقتضي التكرار لا لخلاف بينهم أن الأمر إذا علق على ما ثبت عليه كالزنا وجب تكريره بتكريره للجماع على اتباع العلة لا للأمر وإنما اختلفوا فيما إذا علق على غير ذلك والمختار أنه لا يقتضي التكرار أما القطع بأنه إذا قال السيد لعبده ان دخلت السوق فاشتر كذا عدداً مختلفاً بالمرّة مقتصرًا واستدلوا بقضي التكرار بالشرط لاقتضاء الخبر ورد بأنه قياس قالوا ثبت ذلك في أوامر الشرع إذا علقتم وان كنتم جنباً والسارق والسارقة والزانية قلنا أما ما كان عليه فسلم وأما غيره فلم يثبت الا بدليل خاص ولذلك لم يثبت تكرار الحج وان كان مشروطاً بالاستطاعة قالوا تكرار بالعلة فليست تكرار بالشرط لأنه أقوى لاتقاء المشروط لاتفاته قلنا الفرق أن العلة مقتضية معالمة والشرط لا يقتضي مشروطه

مسئلة ١١ القائلون بالتكرار قائلون بالفور وأما القائلون بأن المرّة تبرىء فقد اختلفوا في اقتضاء الأمر المطلق الفور فقالت الخنفية والحنابلة تقتضيه أول أزمنة الامكان وقال القاضي يقتضي إما الفور وإما العزم وقال الامام بالتوقف لغة ولكن ان يادرا مثل وقالت الشيعة

بالتوقف وان بادر وعن الشافعي لا يدل على الفور ولا على التراخي فأيهما حصل أجزأ وهو الصحيح لنا أن مدلول الصيغة طلب النقل والفور والتراخي خارجي وأيضا أنه بوصف المصدر المطلوب بالفور والتراخي ولا دلالة للموصوف على الصيغة وأيضا فإنه للاستقبال باتفاق فلا يختص بغيره وأيضا فإن مدلول الصيغة طلب الفعل فإذا أتى بالفعل مقدما أو مؤخرا فقد أتى بلأمر فوجب أن يكون ممثلا للفور نقطع بأنه اذا قال لعبدك اسقني فأخره عاصيا ورد بأنه انما فهم للعادة فان طالب السقي محتاج اليه عاجلا فهو بخلاف الفرض قالوا كل غير أو منشيء فالظاهر قصد الزمان الحاضر بدليل زيده قائم وأنت طالق وأنت حرف كذلك هذا ورد بأنه قياس في اللغة وبالفرق بأن فيه دلالة الاستقبال قالوا طلب كالتبني وقد تقدم قالوا الأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده كما تقدم قالوا قال تعالى ما منعك أن لاتسجد إذا أمرتك قدمه على ترك البدار قلنا لأنه أمر مقيد بدليل فاذا سويته قالوا لو كان التأخير مشروطا لمتنع التقديم ورد بأنه انما يلزم أن لو كان معينا وأما اذا كان الواجب الموسع فلا قالوا لو كان التأخير مشروطا لوجب أن يكون الى أول آخر أزمنة الامكان باتفاق ولا يستقيم لانه غير معلوم والجهل بالشرط جهل بالمشروط ورد بأنه يلزمهم لو صرح بجواز التأخير والتحقيق انه انما يمتنع أن لو كان التأخير معينا وأما اذا كان متسكنا من الخروج عن العهدة فلا قالوا قال تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم فاستبقوا الخيرات فدل على انه يقتضيه شرعا قلنا محمول على الافضلية والالم يكن مسارعا وأيضا فإنه استدلال بعموم المقتضى لأن المعنى أسباب مغفرة القاضي ما تقدم في الموسع الامام الطلب متمقق والتأخير مشكوك فوجب البدار ليخرج عن العهدة يتيقن وأجيب بأنه غير مشكوك فيه

﴿ مسألة ﴾ اختيار الامام والفراي ان الامر بشيء معين ليس نهيا عن ضده ولا يقتضيه عقلا وهو المختار وقال القاضي أولا ومتابعوه نهى عن ضده وقال ثانيا ومتابعوه يتضمنه ثم اختلفوا فاقصر قوم وقال القاضي ومتابعوه والنهي عن الشيء أمر بأحد أضداده على الوجهين ثم منهم من عم الوجوب والندب ومنهم من خصص الوجوب ومن لم يثبت كلام النفس فعناه ان المدلول في الصيغتين واحد وقال قوم لا يستقيم لمن كان مذهبه جواز تكليف المستحيل أن يقول بقولي القاضي لأن من مذهبه صحة الأمر بالشيء والنهي عنه فانتفاء النهي عن ضده أقرب فليس بواضح فان ذلك يؤدي الى حصول المستحيل لما يستلزم من حصول الترجيح ونفيه والندم ونفيه والطاعة ونفيها وجواز البذل ونفيه والخبر بذلك ونفيه ولو سلم ان

ملهمهم كذلك فلا ياتزمهم ذلك اذا كان استلزامه عقليا لنا لو كان الأمر بالشئ عين النهي عن ضده أو مستلزما له لم يحصل بدون تعقل الضد والكف عنه لأنه مطلوب النهي والا أدى أن يكون المتكلم ناهيا وطالبا لأمر لا يشعر به وأما الثانية فأننا نقطع بمحمول طلب الفعل مع الذهول عن الضد والكف واعتراض بأن المراد الضد العام لا الخاص وتعقله حاصل لأنه لو كان متلبسا بالمطلوب استحالة طلبه لامتناع تحصيل الحاصل وأجيب بأنه إنما يطلب في المستقبل فلا استحالة ولو سلم فالكف عنه واضح وأيضا على المعمم لو كان لكان ترك استيعاب الزمان الممكن بالنواقض مكررها لأنه مندوب فيزوم أن لا مباح وهو خلاف الإجماع قال القاضي لو لم يكن إياه لكان أمثلا أو ضدا أو خلافا وهي باطلة لأن كل موجودين إما أن يتساويا في صفات النفس أولا والثاني إما أن يتنافيا بأنفسهما أولا فلا وكانا مثلين أو ضدين لم يجعلا ولو كانا خلافا لجاز أحدهما مع ضد الآخر وخلافه لأنه حكم الخلافين ونحن نقطع باستحالة الأمر بالفعل مع ضد النهي عن ضده وهو الأمر بضده لأنهما نقيضان أو تكليف بغير الممكن والجواب أن أراد بطلب ترك ضده طلب الكف عن ضده فهما خلافاً ونمنع لازمهما عنده فقد يتلزم الخلافان فيستحيل ذلك وقد يكون كل واحد منهما ضد الآخر كالظن والشك فأنهما معاضد العلم وإن أراد بترك ضده عين الفعل المأمور به على ما يدل عليه استدلاله الثاني رجع النزاع لفظيا في تسميته تركا سم في تسمية طلبه نهيا وعلى ثبوته يكون حاصله أن له عبارة أخرى كالأحجية مثل أخولك ابن أخت خالتك وذلك شبه اللعب القاضي أيضا السكون عين ترك الحركة فيزوم إذا طالب السكون أن يكون طالبا لترك الحركة وأجيب برجوع النزاع لفظيا كما تقدم القائل بالتضمن أمر الإيجاب طلب فعل يذم على تركه اتفاقا ولا يذم إلا على فعل وهو الكف عنه أو الضد فيستلزم النهي لأنه معناه والجواب أن ذلك إنما يزوم أن لو سلم أن ذلك من معقول الأمر ولو ازمه وأما من يجوز الإيجاب من غير ذلك فلا ولو سلم منع أن لا يذم إلا على فعل بل يذم على أنه لم يفعل فلا نهى ولو سلم فأنما ذم على الكف أو الضد بدليل خارجي شرعي فلا يستلزم النهي عقلا ولو سلم فالنهي طلب كف عن فعل لا عن كف كما أن الأمر طلب فعل لا كف والا أدى إلى طلب الكف عن الكف لأنه مطلوب النهي هنا فيستلزم وجوب تصور ذلك لكل أمر وهو باطل قطعا وأيضا فإنه يتسلسل إما أن سلم أنه يستلزم الذم على الكف أو الضد عقلا وإن انتهى عنه ما يذم عليه نهض الدليل فإن قلتم الوجوب طلب فعل لا كف فلا يتسلسل قلنا والنهي طلب كف عن فعل لا عن كف وأيضا

فانه يستلزم وجوب تصور كف الكف لكل أمر وهو باطل وأيضا لو كان كذلك لصح العكس لأن الطريق واحد ولا يصح لانه يترتب أن يكون الزنا واجبا من حيث هو ترك اللواط وبالعكس فيثاب على كل واحد بقصده وبطلان ذلك معلوم من دين الامة قالوا لا يتم المأمور به عقلا لا بترك ضده وهو الكف عن ضده وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فالكف عن الضد واجب وهو معنى النهي أجيب بمنع الثانية وقد تقدم الطاردون اما مثل الى آخره وترك الحركة عين السكون فاذا نهى عن الحركة فقد أمر بالسكون وقد تقدم ما قالوا اذا كان النهي طلب ترك الفعل كان الترك فعلا فيتمين أن يكون أحدا أضداده اذ لا ترك سواء وأجيب بأن مطلوب النهي الكف عن الفعل وهو فعل محقق فلم يتمين أحدا أضداده فان ظم فيكون أمر بالكف لأنه طلب فعل رجوع النزاع لغضيا ولزم أن يكون النهي نوحا من الامر ولا يراد حيث تدفى المعنى الطاردون في التضمن لا يتم المطلوب بالنهي عقلا لا بأحد أضداده كما مر وأجيب بما تقدم وبالألزام الغضبي وبالزام أن لا مباح والغار من الطرد اما لان مطلوب النهي عن الفعل عندهم نفيه واما للالزام الغضبي واما لان أمر الايجاب يستلزم الذم على الترك وهو عندهم الضد وهو فعل محقق فاستلزم النهي بخلاف النهي فانه طلب كف عن فعل يذم فاعله والامر طلب فعل يذم فاعله غير كف واما لما يترتب من ابطال المباح والمخصص أمر الوجوب دون التنبه للأمرين الآخرين

مسئلة ١٠ اذا فسر الاجزاء بالامتنال فالانيان بالمأمور به على وجه يدل على الاجزاء اتفاقا وان فسر باسقاط القضاء فالأكثر على انه يدل عليه وقال عبد الحبار لا يدل عليه فان أراد به لا يمتنع أن برد أمر بعده بمثله فسلم ويرجع النزاع في تسميته قضاء وان أراد انه لا يدل على سقوطه فساقت لأنه لو لم يدل عليه لم يعلم امتثال أبدا وقد علم باتفاق وأيضا فان القضاء استدراك لما فات من مصلحة الأداء والغرض انه لم يفت نهى فلو وجب القضاء لكان تحصيله للحاصل قالوا لو كان مسقطا للقضاء لكان المصلي يظن الطهارة آتيا أو ساقطاعنه لقضاء ذاتيين الحدث وأجيب اما بأن القضاء ساقط واما بأن المأمور به صلاة بعلم الطهارة أو بظن ذاتيين خلافة وجب مثله بأمر آخر قالوا لو كان مسقطا للقضاء لكان اتمام الحج العاصم سقاطا للقضاء وأجيب بأنه وجب قضاء ما أفسد واتمامه فعل آخر بأمر آخر قالوا لو كان لاجرا إسقاط القضاء لما صح أن يقال لم يسقط القضاء لان الفعل غير مجزئ للاتحاد العلة والمعلول وأجيب بأن الاجزاء ههنا الامتنال ولا يصح

مسئلة ١١ اذا وردت صيغة الامر بعد المنظر فأكثر القائلين بأنها الوجوب أنهم اللامح

وقالت المعتزلة لا أثر لتقدمه ونوقف الالم ومتابعوه لنا انها غلبت في الاباحة مثل واذا حلتهم
فاذا قضيت كنت نهيتكم عن ادخال لحوم الاضاحي فادنروا قالوا لو كان مانعا من الوجوب
لامتنع التصريح ولا يمتنع اتفاقا واجيب بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر
﴿مسئلة﴾ الامر بفعل في وقت معين لا يقتضيه بعده لا أداء ولا قضاء فان ثبت قضاء فبأمر جديد
وقالت الحنابلة وبعض الفقهاء يجب القضاء بالامر الاول لنا لو اقتصاه لاشعر به وصم يوم الخميس
لاشعاره بصيام يوم الجمعة وأيضا لو اقتصاه لما انفك عنه وقد انفك كالجمعة والأضحية وغيرهما
وأيضا لو اقتصاه لكان أداء وأيضا لو اقتصاه مع اقتصاء الاول لكانا سواء فلا يكون إيماء ويكون
التخصيص بالوقت ضائعا وأيضا قال صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
ذكرها ولو كان الاول مقتضيا لاستغنى عنه قالوا اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
والفعل مستطاع في الزمن الثاني واجيب بأن المعنى فأتوا منه ما استطعتم في زمانه قالوا
الزمان ظرف من ضرورة الأمور به فاقتضاه لا يؤثر في سقوطه رد بأن الكلام في فعل
مقيد لو قدم لم يعتد به قالوا الوقت كما جل الدين رد بالمنع اذ لو قدم لم يعتد به قالوا لو كان
بأمر جديد لكان أداء قلنا انما يسمى قضاء لما فيه من استدراك مصلحة ما تقدم وجوبه ومن
قال ان الامر على الفور فهو كالمقيد بوقت

﴿مسئلة﴾ الامر بالامر بالشيء ليس أمرا بالشيء بخلاف البعض لنا لو كان لكان قول
القاتل مر عبداً بأن يتجر في مالك تعدى او لكان قول السيد لغنم مرسالنا بكذا يناقض قوله
لسالم لا تفعل والقطع بأنه لا يناقض وأيضا لو كان لكان مروهم بالصلاة أمر ايجاب للميمان
قالوا وقال الملك لوزيريه قل لفلان افعل كذا فهم منه أمره رد بأن هذا تبليغ بخلاف مره بكذا
قالوا فهم ذلك من أمر الله رسوله بأمر ما قلنا للعلم انه مبلغ

﴿مسئلة﴾ اذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب الفعل المتصور وجوده باعتبار مطابقة الماهية
الكلية المشتركة لان الماهية هي المطلوبة لنا ان الماهية المشتركة لا يتصور وجودها في الاعيان
لما يلزم من وجودها في جزئياتها فيكون كليا جزئيا وهو محال قالوا المطلوب مطلق
والجزئي مقيد فالمشترك هو المطلوب قلنا اذا بطل طلب المشترك تعين ما ذكرناه

﴿مسئلة﴾ الامران المتعاقبان مختلفان ولا مانع عادة من التكرار من أمر يف أو غيره
والثاني غير معطوف مثل صل ركعتين صل ركعتين معمول بهما معا وقال أبو الحسين بالوقف
لنا فائدة التأسيس أظهر فكان أولى من التأكيد قالوا يلزم منه مخالفة براءة الذمة بالنفي

الأصلي فيتعارض الترجيحان قلنا ما رخص بما يلزم من الوقف من مخالفة مقتضى الأمر على كل فيبقى الترجيح بالتأخير سالما فان كان معطوفا فالعمل بهما أرجح فان كان مانعا عادى من التكرار مع عطف نحو اسقى ماء واسقى ماء فعمل نظري في قوة الماء اسع المتقابل للعطف فان تأكد أو تعدد قدم وإن خفف عن العطف فالعكس والا فالوقف

﴿ انتهى ﴾

افتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء وما قيل في حد الأمر من مزيف وغيره فتدقير على متبادله في حد النهي والكلام في صيغته وإثباتها وانطلاقها في النفي والوقوف وفي تساؤلها الحظر لا الكراهة وبالعكس أو مشبهة أو موقوفة كالكلام في صيغة الأمر ويستحب حكمها على جميع الأزمان وحكمها بالفور لغة في كون تقدم الوجوب عليها قرينة للمعنى نقل الأستاذ الاجماع وتوقف الامام وله مسائل مختصة بما ذكرناه من مقابلة من مسائل الأمر

مسئلة ﴿ النهي عن الشيء لعينه يدل على فساد النهي عنه شرعا لافقة وقيل لغة وثالثها في الاجزاء لا في السببية وقيل يدل على الصحة أما كونه لا يدل لغة فلأن فساد سلب أحكامه وليس في لفظ النهي عن الشيء ما يشترط بذلك وأما كونه يدل شرعا فلأنه نزل العلماء يستدلون على الفساد بالنهي في أبواب الربا والأنكحة وغيره وأيضالو لم يفسد لزوم من غيه حكمه للنهي ومن ثبوته حكمه للحكم بالصحة واللازم باطل لانها اما أن يتساوى أو لا و مرجوحية النهي والتساوى يمنع الطلب لحله عن الحكمة ورجحان النهي يمنع الصحة لحلوها عن الحكمة لكونها مرجوحة فان قيل هذا الترجيح يناسب نفي الصحة فيحتاج الى شاهد بالاعتبار قلنا انما قضي العدم المناسب بما يبينه لا يناسب فيحتاج الى أصل الغائل بأنه لغة قال عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردد ومن أدخل في ديننا ما ليس منه فهو ردد والنهي عنه ليس بدين فكان ردا أي غير صحيح وأجيب بأنه لا يلزم أن يكون ذلك لغة ولو سلم لم يصح رد على غيره من باب جماعين الأدلة قالوا لم يزل العلماء الى آخره وأجيب بما تقدم قالوا الأمر يقتضي الصحة والنهي يقتضي نقيضه فيقتضي نقيضا وأجيب بأن الأمر لا يقتضي لغة أيضا ولو سلم فلا يلزم اختلاف حكمهما بالجواز اشرالك المتقابلان في لازم واحد ولو سلم فأي يلزم أن لا يكون النهي مقتضيا للصحة لأنه يقتضي الفساد القائل لا يدل قالوا لودل من

جهة المعنى لتناقض مع التصريح بالصحة ولو قيل نهيتك عن المراجعة لعينها ولو فعلت هلك
 لصح وأجيب بالمنع لما سبق القائل يدل على الصحة لو لم يدل عليها كان المنهى عنه غير الشرعي
 والشرعي هو الصحيح المعتبر كنهيه عن صوم يوم النحر وعن الصلاة في الاوقات المكروهة
 ورد بعد تسليم الشرعي ان الشرعي ليس معناه المعتبر لقوله عليه الصلاة والسلام دعى الصلاة
 أيام أقرائك والنزوم دخول الوضوء وغيره في معنى الصلاة ولا قائل به قالوا لو كان ممنوعاً
 يمنع أجيب بأنه إنما امتنع للنهي فلم يمنع الممتنع وبالنقض بمثل ولا تنكحوا ودعى الصلاة
 وقولهم يجعله على المفهوم اللغوي يوقعهم في مخالفة ان الممتنع لا يمنع ثم هو متعدد في الحائض
 ﴿مسئلة﴾ النهي عن الشيء لو صفه يدل على الفساد وخالف الأكثرون والخلاف فيه كما
 تقدم وقال الشافعي يضاد وجوب أصله وقال أبو حنيفة يدل على فساد الوصف لا المنهى عنه
 لنا ما تقدم من المعنى لأنه منهي عنه واستدلال العلماء على تحريم صوم يوم العيد ونحوه بالنهي
 قالوا لو كان كذلك لزم التناقض بتصريح الصحة كما تقدم واللازم باطل لأن طلاق الحائض
 معتبر ووطء الأب معتبر في ملك الابن وذبح ملك الغير معتبر وغير ذلك وأجيب بأن النهي
 عن الشيء لعينه صريح فلا يقبل والنهي عنه لوصفه ظاهر فيه وما جاء على خلافه فباعتبار
 الجهتين يصرف النهي عنه بدليل دل عليه وما نقل عن الشافعي فان حمل على انه يضاده ظاهراً
 فلم والا وورده في الكراهة لأن الأحكام كلها متضادة

﴿مسئلة﴾ المحققون على ان النهي يقتضي الدوام وخالف شذوذ لنا اننا نقطع بأنه لو قال
 السيد لعبده لا تفعل كذا مجرد افعله في وقت ما عدا عاصياً وأيضا لم يزل الفقهاء يستدلون
 بذلك مع اختلاف الأوقات قالوا والدل عليه لم ينكح وقد نهيت الحائض عن الصوم والصلاة
 ولادوام قلنا يدل عليه ظاهراً لانما

﴿ العام والخاص ﴾

قال أبو الحسن العام اللفظ المستغرق لما يصلح له وليس بمانع لأن نحو عشرة ومائة ونحو
 ضرب زيد عمر ايدخل فيه وليس بعام وقال الغزالي اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على
 شيئين فصاعداً وليس بجامع لأن لفظ المعدوم والمستحيل عام ومدلوله ليس بشيء ولأن
 المتوصلات بمصلاهما من العام وليس بلفظ واحد ولا مانع لأن كل شئ يدخل فيه وليس بعام
 ولأن كل جمع لمعهوداً ونسكرة يدخل فيه وليس بعام الا أنه قد يستترجم هذين والأولى ما دل على

سميات باعتبار أمر اشتركت فيه مطلقاً ضربة فتقول باعتبار أمر اشتركت فيه ليخرج نحو
عشرة وقوله مطلقاً ليخرج نحو المسلمين لم يودين وقوله مطلقاً (١) ليخرج نحو اسم الجنس
النكرة كرجل وامرأة والخاص بخلافه

مسئلة في الاتفاق على أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة والصحيح أنه في المعاني
كذلك وقيل مجازاً لا حقيقة وقيل بخصوص بالألفاظ لأن معنى العموم حقيقة تشمل أمور
للمعنى فكأن صريح إطلاقه على الشمول باعتبار وضع اللفظ يصح باعتبار المعنى لتحقيق معنى
العموم وضماويان وجود أمر معنوي شامل لمتعدد عموم المطر والخشب والقحط وغيره
ولذلك قالوا عم المطر وكذلك ما يتصوره الإنسان من الحقائق الكلية فمما شاع للمعاني
الجزئيات لدخولها تحتها ومن ثم قال المنطقيون العام ما لا ينفع تصويره من الشراكة والخاص
بخلافه فإن قيل المراد أمر واحد شامل لمتعدد مطلقاً وعموم المطر ونحوه ليس كذلك قلنا
ليس العموم لغة بهذا القيد ولو لم فإن ذلك ثابت في عموم الصوت والأمر والنهي ونحوه وكذلك
المعاني الكلية المتصورة لأن لها أمولا فلا تعد الوجودية لمطابقها

مسئلة في الشافعي والمحققون للعموم صيغة وضوطة حقيقة وقال قوم لا صيغة له
وقال أرباب الخصوص وضعت له صيغة مجازاً وهي حقيقة في الخصوص وقال الأشعري
تارة بأنها منكرة وتارة بالوقف وقال القاضي بالوقف إما على معنى مانع لم يضع له أم لا وإما
على معنى أنه وضع له إلا أننا لا نعلم أمشرك هو أم ظاهر وقال قوم بالوقف في الأخبار لا في
الأمر والنهي وهي عند المحققين من أسمائه السروط والاستعماء والموصولات والجوهر
المعرفة وما في معناها تعريف جنس والمضافة واسم الجنس المعروف تعريف جنس والمضاف
مما يصلح للبعض والجميع والسكرية في النفي لنا لقطع بأن السيد إذا قال لعبده لا تضرب
أحد من الناس فضرب واحد أعد مخالفاً وأيضاً فأنقطع بأنهم كانوا يستدلون بها في العموم
مثل السارق والسارقة والزانية والزاني وحرم الربا ويوصيكم الله في أولادكم فإن قيل إنهم
ذلك بالقرائن فالجواب أن انقطع بأنهم لو قال كل من قال لك ألف فضل له بفرل واحد
مخالفاً واستدل بوقائع متعددة كاحتجاج عمر في قتال أبي بكر ما نهي الر كاتبة قوله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يتوبوا لا اله الا الله واحتجاج فاطمة على أبي بكر بكفر بقوله
يوصيكم الله في أولادكم وأجيب بالتحصيل نحن من الأنبياء لا نررب ودول شأن المانع

قول الشاعر * وكل نعيم لا محالة زائل * كذبت فان نعيم أهل الجنة لا يزول وقول أبي بكر الأثمة من قریش وقرر الجميع بأنه لم ينكره أحد واعترض بأن الإجماع السكوت وان نهض في الفروع فلا ينهض في الأصول ولو سلم فاعفاهم الجميع بالقرائن وأجيب عن الأول بأنه تسكر وشاع ولم يوجد مخالف وذلك يقتضى القطع عادة ولو سلم فالملطوب دلالة لفظ فيكفي الظن وعن الثاني بأنه يؤدي إلى أن لا يثبت اللفظ مدلول ظاهر لتجوز فهمه بالقرائن وأيضا فان الاتفاق على أنه لو قال من دخل داري من عبيدي فهو حر ومن نسائي فهي طالق ثم عمل الجميع وأيضا فان قول ابراهيم عليه السلام للأنسكة أن فيها لوطا وجوابهم لتنجينه يدل على فهمه العموم من أهل القرية وأيضا فانه يصح باتفاق أكرم الناس إلا الفاسق والاستثناء اخراج الداخل واعترض بأن الاستثناء اخراج الصالح وأجيب بأن إجماع العربية على أنه اخراج ما لولا لدخل وأجيب أيضا بمثل عشرة الأدوارها وضعف بأن كل ذلك صالح وأيضا فانه يفهم من نحو لا اله الا الله نبي ما سوى الله تعالى واستدل باعتراض ابن الزبير في انكم وما تعبدون باللائكة والمسج حتى زلت إن الذين سبقتم لم ولم ينكر فيهم العموم وأجيب بأن ما ظهره لا يعقل ففهمه خطأ ولذلك روى أنه صلى الله عليه وسلم قال له ما أجهلك بلغة قومك واستدل بأن العموم أمر ظاهر يحتاج إلى التعبير عنه فالعادة تقضى بالوضع له كالواحد والاثنين والخبر والاستخبار إلى غيره وأجيب بأنهم قد تركوا مثله بخصوص الروائع والطعوم ورد بانهم ما أخلاوا بل قالوا رائحة العود والمسك فاستغنوا وأجيب بأنهم وضعوا أيضا للعموم مجازا أو مشتراكا فاستغنوا واستدل بأنهم فرقوا بين كل وبعض قطعوا ذلك معنى العموم وأجيب بأن التفرقة لأن كلا صالح بخلاف بعض الخصوص متيقن فجعله له حقيقة أولى رد بان اثبات اللغة بالترجيح وعورض بأن العموم أحوط فمكان أولى قالوا أكثرها الخصوص ولذلك يقال لا عام الاخصص فجعله حقيقة للأغلب أولى رد بأنه لو سلم فلا يدرك كالغائط والعدرة قالوا لو كانت للعموم لكان الخصوص كذبا كعشرين ويريد عشرة وردبانه انما يلزم أن لو كان نصا كعشرين قالوا لو كانت للعموم لكان تأكيدها عبثا والاستثناء نقضا ورد بأن في التأكيده قوة الدلالة فيقوى الظن ويبعد التخصيص والاستثناء لا يلزم للاتفاق على عشرة الانلانة وسيأتي الاشتراك أطلقتهما والاصل الحقيقة رد بأن الأصل نفي الاشتراك لما يؤدي إليه من الاخلال بالتفاهم قالوا حسن الاستفهام كالقرء ورد بأن الاستفهام حسن في كل حقيقة لها مجاز طلبا للتصديق الفارق بين الطلب وغيره الإجماع

على تكليف الأمة عموماً فلا يمكن الأمر والنهي للعموم لما كان التكليف عاماً ورد بأن ذلك لازم في غير الأمر والنهي مما ورد دلالة فأنه كلهم يتعرفونها ولو سلم الفرق فبالقرائن يعرف العموم

بمسئلة ١٠ الجمع المنكر ليس من صيغ العموم عند المحققين لنا القطع بأن رجالاً ونحوه للجمع أي جمع كان كرجل للواحد أي واحد كان ويزم أن لا يكون ظاهراً في العموم كما أن رجلاً ليس ظاهراً في زيد وعمرو وإيضافه لو قال له عندى عبيد صغ تفسيره بأقل الجمع ولو كان ظاهراً في العموم يصح قالوا إذا ثبت صح إطلاقه على كل جمع فإذا حلتاه على العموم كان حلاً على جميع حقائقه فكان أولى ورد بأنه لا دلالة له على خصوص جمع لاحقيقة ولا مجازاً كرجل بالنسبة إلى زيد وعمرو فبطل أن يكون حله على العموم لجميع حقائقه قالوا لو لم يكن للعموم لكن اختصاصاً ببعض وإسقاطاً عن باقي رد بأنه بعينه يجري في النكرة فرددوا التحقيق منع الأولى وانما هو موضوع للجمع المشترك قالوا يصح الاستثناء منه ودمنع ذلك إلا أن يكون صفة لقوله لو كان فمما آلهة الله ولذلك ارفع

بمسئلة ١١ يصح طلاق أبنية الجمع على اثنين مجازاً وبالجملة حقيقة وقال الامام يصح للواحد والخلاف في نحو رجل ومسلمين وضمائر الغيبة والمطاب لافي لعطف جمع ولا في نحو نحن فعلاً ولا في باب فلو بكافاته وفاف لنا فان كان له اخوة والمراد اخواناً وإيضاً قال ابن عباس لعثمان ليس الاخوان اخوة في لسان قومك فقال عثمان لا أنتض أمراً كان قبلى وتوارته الناس ولم ينكر عليه الاستدلال وعدل إلى التأويل وعن زيد بن ثابت الاخوان اخوة واجمع بينهم ما ان الاول أراد حقيقة والثاني أراد مجازاً وإيضاً فلا نه لا يسبق إلى الفهم عند سماعه أقل من ثلاثة وهو دليل الحقيقة قل المثبتون فان كان له اخوة للاخوين والاصل المميضة ورد بقصة ابن عباس قالوا انكم مسنةون لموسى وهارون ردد المراد وهارون وقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ورد بأن لطائفة جماعة وبهوله وكنا لحكمهم شاهدين ورد بأن الذمير للقوم أو لهم والماكم فيكون الحكم بمعنى الأمر والا فلا يصح إضافة المصدر إلى الفاعل والمفعول ما وبهوله خصمان اختعهوا ورد أن الجمع جماعة قالوا قل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثنان شافوهما اجابته وأجيب بأن المراد في الفضيلة بدليل انه صلى الله عليه وسلم انما يعرف الشرع لا اللغة النافون له جملة أسكر ابن عباس كونه لغة جملة ولم ينكر عليه وأجيب بأنه أراد حقيقة بتقدم قالوا لو صح لصح جادى رجل عاتلان

ورجلان عاقلون وأجيب بالتزامه مجازاً وبأنهم يراعون صورة اللفظ قالوا قل له على دراهم لم يقبل تفسيره بأقل من ثلاثة وأجيب لانه ظاهر فيه قالوا فرقوا بين رجلين ورجال وفعلوا قطعاً وأجيب لان الاول نص والثاني ظاهر فيما زاد عليه

مسئلة ١٠ اذا خصص العام كان مجازاً في الباقي وقال الحنابلة حقيقة وقال أبو الحسين حقيقة إن خصص بما لا يستقل من شرط أو صفة أو استثناء وقال أبو بكر الرازي حقيقة إن كان الباقي غير منحصري وقال القاضي حقيقة إن خصص بشرط أو استثناء وقال عبد الجبار حقيقة إن خصص بشرط أو صفة وقيل حقيقة إن خصص بدليل لفظي وقال الامام حقيقة في تناوله مجازاً في الاقتصار عليه لئلا لو كان حقيقة لكان اللفظ مشتركاً لانه اذا ثبت انه للاستغراق حقيقة وهو مخالف للبعض في المعقول لزم من جمعه للبعض حقيقة الاشتراك والثانية الغرض وأيضا لو كان حقيقة لكان كل مجاز حقيقة لانه كان ظاهراً في العموم بمجرد وجوده والخصوص بقربنة كسائر المجاز الحنابلة كان اللفظ متناولاً له حقيقة باتفاق والتناول على ما كان وأجيب بأنه كان متناولاً له مع غيره قالوا يسبق الى الفهم وهو دليل الحقيقة قلنا بقرينة وهو دليل المجاز أبو بكر الرازي العام حقيقة في متعدد غير منحصري فاذا بقي غير منحصري فهو حقيقة أجيب بأنه حقيقة في الجميع لا في البعض أبو الحسين لو كان ما لا يستقل يوجب تجوزاً في نحو الرجال والمساكين وأكرم بني تميم إن دخلوا دارك لكان نحو مساكين للجماعة مجازاً ولو كان نحو المسلم لمهود أو للجنس مجازاً ونحو ألف سنة لا خمسين عاماً مجازاً وأجيب بأن الواو والتون في مساكين من صيغة الكلمة كألف ضارب وراو مضروب واللام والألف في المسلم ان جعلت حرفاً فهي لمعنى في غيرها فالجوع الدال وان جعلت اسماً كالذي فكذلك كما وصولات وأما الاستثناء فسيأتي والقاضي كذلك الا أن الصفة عنده كأنها مستقلة وعبد الجبار كذلك الآن الاستثناء عنده ليس من التخصيص المنحصر باللفظية لو كانت القرائن اللفظية توجب تجوزاً الى آخره وهو أضعف مما تقدم الامام العام لتكرير الآحاد المتعددة فاذا خرج بعضها لم يخرج الباقي عن حقيقته في تناوله ارضا فالأن معنى الرجال فلان وفلان وانما اختصر وأجيب بالنوع وانما يذكر لبيان حكمه ووضع من فرداً لا جميع فاذا خرج واحد لم يبق وضعه لئلا يقطع باختلاف المتعدد فان لكل دلولا

مسئلة ١١ العام بعد التخصيص بين حجة فيما بقي عند المجتهدين وبجمل ليس بحجة اتفاقاً

وقال البيهقي حجة أن خص دليل متصل وقال أبو عبد الله البصري حجة أن كان لفظ العموم متبعا عنه قبل التخصيص كقولوا لمشركين والافليس بحجة كالسارق والسارقة فإنه لا ينبي عن الحرز والنصاب وقال عبد الجبار حجة أن كان قبل التخصيص لا يقتضي بيان دار كل مشركين والافليس بحجة كما قبلوا الصلاة فإنه يقتضي بيان الشرعية قبل تخصيصه بالخائض وقيل حجة في أفضل الجمع وقال ابن أبان وأبو ثور ليس بحجة لنا ما سبق من استدلال الصحابة بالعموم مع كونه مختصا وأيضا فإنه قطع بأنه إذا قلنا كرم بنى نعيم وفسلانا لا تكرمنا إذا ترك عدعاصيا وأيضا كان متناولا للأصل بقاؤه واستدلوا بكون حجة بعده لكانت دلالة عليه موقوفة على دلالة على الآخر ولناية باطلة لأنه ان تكس قدور والافتقار واجب باختيار المكس والدو رانمايزم بتوقف لتقدمه واما بتوقف المعية فلا قالوا هو بعد التخصيص بحمل لأنه يردد في كل جمع مما بقى ومما بقى لا تهاجها تهاجها قلنا لا تردد بل هو لما بقى لم تقدم لفائل أفضل جمع أفضل الجمع متفق ومما بقى منسكوك قلنا لا شك مع ما تقدم

في مسألة ثمة جواب السائل غير المستدل دونه تابع بالسؤال في عمومها اتفاقا مثل فلا إذا وفي خصوصه على اختيار كدوله مثلا نجز بك فان كان مستغلا مساويا فكذلك العلم مثل أنت وضاعا الحرف قال هو الداهو رماؤه والناس مثل قوله للاعرابي اعتق رقبتك إن كان انحصر اتبع الأخص وإن كان أعم في حكم آخر فالإتفاق على عمومها فيه مثل هو الطهور وماؤه الحل ميتته كما ابتدأ به وإن كان أعم منه مثل قوله لما سئل عن يمر بغضاة خلق الله الماء طهورا لا ينجسه إلا ما غلب طعمه أو لونه أو ريحه فابجهورانه عام وقيل عن الشافعي خلافا وكذلك لو ورد على سبب خاص من غير سؤال كماروى أنه مر بشاة ميمونة فقال أعمأ هاب دبيع فقد ظهر لنا أن الصحابة عجمت أكثر العمومات مع ذلك بما آية المرفة في سورة المجن أو رداء صفوان وآء الطهارة في سورة بن مضر وآية اللعان في حلال بن أمية وغير ذلك ولا ينكر وأبنا فانه عام بوضع اللفظ واللفظ ثابت مثله لو لم يكن سبب قالوا لو كان عاما لكان نأخرا للبيان لأن المقصود بيان الساعدة وهو ممتنع وأجيب بالمنع بل لعله يكون تعديا ولعله يكون قبله فتدبنا أوله بين قبله ولو سلم فليس عن وقت الحاجة قالوا لو كان عاما لجاز تخصيص السبب بالاجتماع أجيب بأنه اختص بالمنع لكونه مقطوعا بدخوله على أنه قد نقل عن أبي حنيفة أنه أخرج الأمة المستخرشة من عموم قوله الولد لأنراش فلم يأت الحق ولد عام وروده في ولد نيمه فانه قال

عبد الله بن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي ولد علي قراشه قالوا لو كان عاملا اتفق على نقل
السبب لعدم فائدته قلنا فائدته منع تخصيصه وهو معرفة أسباب التزويل والأخبار قالوا انقطع
بأنه إذا قيل له فقد عندي فقال والله لا تقديت أنه لا يعم قلنا خرج ذلك بالعرف قالوا لو علم
يكن مطابقا قلنا مطابق وزاد وهو أحسن قالوا لو علم سكن حكما لأحد المجازات بالعم
لفوات العلم وبالوصية لأن مجازه مابق وكل من أبعاضه قلنا بل حكم بظاهره والنص
خارجي ولو علم حكم بالدليل

مسئلة ١ المشتركة يعبر إطلاقه على معنييه مجازا لا حقيقة وكذلك مدلول الحقيقة
والمجاز وعن القاضي وشايج المستر له يصح حقيقة أن جمع الجمع وعن الشافعي مثلهم إلا أنه
ظاهر عنده فيهما إذا تجرد عن القرائن فيجب حمله عليهما فالعام عنده قسمان قسم متفق
بالحقيقة وقسم مختلف وقيل لا يصح أن يراد وقال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد لأنه لغة
وقيل يجوز في النفي لافي الإثبات والاكتران بجمعه باعتبار معنييه بفي عليه لئلا يصدق على
الغهم أحدهما على البدل وهو دليل الحقيقة فإذا أطلق دليهما كان على خلافهما واستدل في
المحتمل لو كان للجموع حقيقة لكان مريدا لكل واحد من مفرداته ومريداً في معناه وهو محال
وأجيب بأن حمله منافسة لمظنية لأن المراد منه في المدلولين لابقاؤه لكل مفرد أو أم الحقيقة
والمجاز قلنا أنه استعمل اللفظ في غير ما وضع له أولا فوجب أن يكون مجازا لأن وضعه لهما
فرع وضعه للمجاز مفردا وأيضا لو كان حقيقة فيهما لكان مشتركا بين المفرد والجموع وذلك
يؤدي إلى الاشتراك أبدا أو غلبا واستدل على نفي المحتمل لوضع استعماله لهما لكان مريدا
ما وضعته له ومريدا للعدول عنه وهو محال وأجيب بأنه مريد ما وضعته له فقط مجازا وهو
الجموع واستدل الشافعي بقوله ألم تر أن الله يسجد له وسجد الناس غير سجد وغيرهم وقوله
إن الله وملائكته يصلون على النبي وهي من الله رحمة ومن الملائكة استغفار وأجيب بأن
معنى السجود والخضوع ومعنى الصلاة الاعتناء بآثار الشرف أو بتقدير خبر أفعال حذف
لدلالة ما يقار به أو بأنه مجاز بما تقدم قالوا قال سيبويه الويل له خبر ودعاء وأجيب بأنه
محمول على أنه ظاهر في الخبر واستعمل الدعاء مجازا أو لاختلاف محتمل للصدق والكذب والدعاء
غير محتمل فيتناقضان ولو علم فمناه مشتركة على البدل ولو علم قان التعميم ولنا في السلب أنه
نفي المثبت والمثبت أحدهما فكذلك الساب ولنا في الجمع أنه في المعنى تعدد المفرد والمفرد
لأحدهما فكذلك الجمع

﴿ مسألة ﴾ نفي المساواة كقولك لا يستوى يقتضى التعميم كغيرها وقال أبو حنيفة لا يقتضيه لئلا يندخل على نكرة فوجب التعميم كغيرها قالوا المساواة بأى وجه كان أعم من المساواة بوجه خاص والاعم لا يشعر بالأخص أجيب بأن ذلك فى الاثبات لا فى النفي والا لم يعم نفي أبدا قالوا لو كانت الاعم لا يصدق النفي أبدا اذ ما من شئين الا بينهما مساواة ولو فى نفي سواهما عنهما قلنا إيماننا فى مساواة يصلح انتقازها قالوا صدق ان المساواة فى الاثبات للعموم بما تقدم والاعم يستقيم إخبار بمساواة لعدم الاختصاص فوجب أن يكون المنفى جزئيا لان نقيض الكلّى الموجب جزئى سالب قلنا صدق ان المساواة فى الاثبات للخصوص والاعم يصدق اثباتها أبدا اذ ما من شئين الا بينهما نفي مساواة ولو فى تعيينهما ونقيض الجزئى الموجب كلّى سالب والتحقق ان العموم من النفي فترم الثانى دون الأول

﴿ مسألة ﴾ المقتضى وهو ما احتفل أحد تقديران لاستقامة الكلام لا عموم له فى الجميع أما إذا تعين أحدهما بدليل كان كظهوره فى العموم والخصوص فإنه لا فرق بين أن يتعين المقدرو بين أن يظهر وقد مشى بقوله رفع عن أمى اللطفا والنسيان فان المقدران المحققة لاستقامة الكلام متعددة فى كل حكم دنيوى وآخرى لأن حمله على ظاهره غير مستقيم لتحقق ذلك من الأمة لنا لو أضمر الجميع لأضمر مع الاستثناء ولا يضر لأنه على خلاف الأصل قالوا أقرب مجازا إلى رفعها عموم جميع الأحكام لأنه يجعلها كالعدم بخلاف البعض أجيب بأن المستزم للعموم رفعها وهو غير حاصل ولو سلم أن المستزم رفع المنسوب اليها فباب غير الاضمار فى المجاز أكثر وكان أقرب فيتعارضان فيسلم الدليل قالوا العرف فى قولهم ليس للبلد سلطان ولا وزير نفي الصفات فكذلك حمنا أجيب بأنه قياس فى العرف وأوسم فلا يعم فى الصفات والالزم نفي عنه وارا دونه وغيرها قالوا ليس بعض أولى من بعض فيتعين الجميع لبطلان التحكم فى التعيين والاجال فى المبهم وأجيب بأن المصدر حكم مالا حكم معين والنعمان الى الشارع واذا كان الاجال على خلاف الأصل لزم من التعميم زيادة الاضمار وتكثير مخالفة الدليل وهما على خلاف الأصل

﴿ مسألة ﴾ الفعل المتعدي فى سياق النفي والشرط من لا أكلت وان أكلت مقتضرا عليه عام فى فعولانه عند المحققين فيقبل تخصيصه وقال أبو حنيفة لا يقبل تخصيصه لانه فرغ العموم ولا عموم لئلا لا أكلت لنى حقيقة الأصل بالنسبة الى كل ما كول اتفاقا وهو معنى العموم وكذلك ان أكلت تعليق على حقيقة الأصل فوجب قبوله التخصيص كالعموم قالوا

التفصيل فرع العموم ولا عموم وأجيب بأن المعنى لا أكلت شيئاً فهو بالقبول أولى أولاً
يكون متى أكل وهو معنى العموم قالوا لو كان عاماً فيه لمكان عاماً بالنسبة إلى الزمان
والمكان وأجيب بالتزاء والفرق بأن أكلت دال على التأكل كقول بحلاف الزمان والمكان
ضعيف قالوا إن أكلت لا كل مطلق فلا يصح تفسيره لمخصص لأنه غيره قلنا علم أن المراد
المقيد بالمطابق المطلق لاستعانة وجود الكل في غير الذهن والالتمصت بالمقيد وهو خلاف
الاجماع

مسألة ١٠ الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه وجهاته مثل أنه صلى الله عليه وسلم صلى
داخل السكبة فلا يعم الفرض والنفل ولا تعيين الإبدليل وكذلك صلى بعد غيبوبة الشفق
فلا يعم الشفقين الحرة والياض الأعلى رأى من يرى المشترك عاماً وكذلك كان يجمع بين
صلاتين في السفر لا يعم وقت الأولى والثانية ما ولا يدل أيضاً على تكرار الفعل منه وإنما
يستفاد من مثل قول الراوى كان يجمع بين الصلاتين في السفر كقولهم كان حاتم يكرم الضيف
ولا يدل أيضاً على دخول أمته الإبدليل خارج على المساواة من قول مثل صلوا كما رأيتموني
أصلي ونحوه أعني مناسكتكم أو قرينة كوقوعه بعد اجل أو اطلاق أو عموم كما تقدم أو بقوله
لقد كان لكم أو بالقياس قالوا قد علم نحو سها فسمد وفعته أنا ورسول الله واغتسلنا وأما أنا
فأفيض الماء وغيره قلنا هم بما ذكرناه لا بصيغة الفعل

مسألة ١١ نحو قول الصحابي نهى عن بيع الثمر وقضى بالنفقة للجاري ثم الفرر والجار
خلافاً للآخرين لنا عدل عارف باللغة والمعنى فالظاهر أنه لا ينقل العموم إلا بعد ظهوره
أو قطعه وظن صدق الراوى يوجب الاتباع قالوا يحتمل أنه نهى عن غرر خاص وقضى لجار
خاص أو سمع صيغة ليست عامة فتوهم العموم والاحتجاج بالحكمي لا بالحكاية قلنا خلاف
الظاهر لعلمه وعدالته

مسألة ١٢ إذا علق صلى الله عليه وسلم حكماً على علة فالظاهر عمومها عندنا شرعاً بالقياس
لأب الصيغة وقال القاضي أبو بكر لا يعم وقيل يعم بالصيغة كقوله في قتل أحد زملوهم بكلوهم
ودمائهم فانهم يحشرون وأوداجهم تشذب دماً وكما لو قال حرمت المسكر لكونه حلاً فإنه يعم
تحريم كل حلاً لنا أنه ثبت التعبد بالقياس وما ذكرنا ظاهر في استقلال العلة فوجب العمل
ولو كان للصيغة لمكان قول القائل أعققت غنماً لسواده يقتضى عتق سودان عبيده ولا
قائل به القاضي يحتمل أن العلة علو درجته ونحقق شهادتهم مع الجهاد لا بمجرد ولا سكار مع

كونه حائوا قلنا مجرد احتمال فلا يترك ظاهر التعليل به الآخر ونحو حرمات المسكر مثل حرمات
الخمر لا يكره وأجيب بمنع المماثلة

مسئلة ١٠ الخلاف في أن المفهوم له عموم على القول لا ينفع لأن النفي والاثبات لم يردا
على شيء واحد لأن مفهومي الموافقة والمخالفة لا يختلفان فيهما في عمومهما فإعداد المنطوق
به على الوجهين ومن نفي العموم كالغزالي لم يرد ذلك وإنما أراد أن العموم لم يثبت بعرض
المنطوق به ولا يختلف في ذلك أيضا

مسئلة ١١ قالت الحنفية مثل قوله صلى الله عليه وسلم لا ية تل مسلم بكافر ولا ذوه عهد في
عهده معناه بكافر فيقتضي العموم لا بدليل وهو الصحيح لنا ولما لا يقدر نفي لا تمتنع قتله مطلقا
وهذا باطل وإذا قدر وجب الأول بالقرينة فيجب التعميم لا بدليل لأنه الأول أو ضميره
قالوا التقدير خلاف الأصل قلنا نعم ويجب التعبير اليه بالدليل قالوا لو كان ذلك لسكان
وبعولتهن للرجعية والباثن لأنه ضمير المطلقات فلنا ولا دليل التخصيص لسكان كذلك
قالوا لو كان لسكان فهو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمرامعناه يوم الجمعة وأجيب بالإنزاع ظاهره
وبالفرق بأن ضرب عمر و في غير الجمعة لا يمتنع

مسئلة ١٢ الخطاب الخامس به مثل يأياها الزمل . يأياها المدثر . أتق الله . ثن أنكرت ليس
بعام للأمة فان عم فبدليل آخر من قياس أو غيره وقال أبو حنيفة وأحمد وبعض الشافعية
للأمة لا بدليل لنا القطع بأن الفاظ خطاب المفرد لا تتناول غيره لغة وأيضا لو كانت تتناوله
لغة لسكان أخرجه من ليس بموافق في السبب تخصيما وأيضا لو كان نحو إذا طلقتم النساء بلغن
الجمع يتبع ضائعا قالوا 'ذا قيل لمن له منسب الاقتداء ركبتنا جرة العدو وشن الغارة فهم لغة
أنه أمر لا يتبعه معه ولذلك ينال قبح البلد وكسر العدو والمراد مع اتباعه والجواب أن ذلك ليس
بعام بمطابقة ولا ضمن وإنما يستلزم مقصود المشاركة ولا يترك مثله في خطابه صلى الله عليه وسلم
أذ لا يتوقف المقصود على المشاركة قالوا قال تعالى يأياها النبي إذا طلقتم النساء فدل أنه خطاب
للأمة وأجيب بأن هنا خطاب للأمة وذكر النبي أو لها بالنداء يجري مجرى التثنية قالوا
قال فدا قضى زيدا منها وطرا زوجنا كلها إلى آخرها فأخبر أنه أباح له ليكون مباحا للأمة
ولو كان خاصا بهم يتعد إليهم وأجيب بأننا قطع بأن الأمة غير داخله في زوجنا كلها وإنما أخبر
أنه رفع المخرج عنه المقصود رفع المخرج عن المؤمنين وذلك يحصل بالقياس وبدليل التامس
ولا يتعين العموم قالوا لو كان الخطاب له خاصا به لسكان مثل خالصة لك وناقلة لك زاد من غير

فائدة قلنا فائدة قطع الالحاق بطريق القياس اذ لو لم يزد لا يمكن
 ﴿مسئلة﴾ خطابه صلى الله عليه وسلم لواحد من امته ليس خطابا للباقيين خلافا للحنابلة
 ومتابعيهم لنا ما تقدم قبلها من القطع لزوم التخصيص ومن عدم فائدة حكمي على الواحد
 حكمي على الجماعة قالوا النصوص تدل على التعميم قال وما أرسلناك الا كافة للناس
 بعثت الى الناس كافة بعثت الى الاسود والاحمر واجيب بأن المعنى أن يعرف كلا ما يخصه من
 صحاح ومريض ومقيم ومسافر وحر وعبد وطاهر وحائض وغير ذلك فلا يلزم اشتراك الجميع
 قالوا فقل صلى الله عليه وسلم حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يأبى ذلك قلنا هذا يدل
 على انه حكم على الجماعة بالقياس والمعنى أو حكم على الجماعة بهذا الدليل لأن خطاب الواحد
 يتناول حكم الجماعة قالوا نقطع بحكم الصحابة في الحوادث بما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
 على الآحاد لحكمهم في الزنا بحكم ما عرروا رجوعهم في ضرب الجزية على المجوس الى ضربها
 على مجوس هجر وغير ذلك قلنا ان كانوا حكموا بعد معرفتهم بالتساوي في السبب الموجب
 فهو معنى القياس والافه وخلاف الاجماع قالوا لو كان خاصا لكان مثل قوله لأبى بردة في
 التضحية بعناق تجزيك ولا تجزي أحدا بعدك ولا عرابي زوجته بما سمعه من القرآن هذا لك
 وليس لاحد بعدك وتخصيصه حرمة بقبول شهادته وحده وتخصيصه عبد الرحمن بلبس الحرير
 زيادة من غير فائدة قلنا فائدة قطع الالحاق كما تقدم

﴿مسئلة﴾ لا يدخل نحو النساء في نحو الرجال ولا العكس اتفاقا ويدخل الجميع في نحو
 الناس اتفاقا واختلف في نحو المسلمين من جمع المذكر السالم ونحو فعلا وما يغلب فيه المذكر
 فالأكثر لا يدخل النساء ظاهرا وقالت الحنابلة وشذوذ يدخل لنا قوله ان المسلمين
 والمسلمات ولو كان داخلا لما حسن فان قيل فائدة كونه نسا فيهن للتأكيد قلنا فائدة
 التأسيس أولى وأيضاروى ان أم سلمة قالت يا رسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الرجال
 الرجال فأنزل الله ان المسلمين والمسلمات ففتت ذكرهن مطلقا ولو كن داخلات لم يصدق
 فيهن ولم يصح تفريره وأيضا فانه تضعيف المفرد والمفرد مذكر وأيضا لو كان ظاهرا للرجال
 والنساء لكان مجازا في الرجال ولا قائل به قالوا المألوف من العرب تغليب الذكورة عند
 لاجتماع باتفاق ولو كانت ألف امرأة مع رجل قيل دخلوا قال تعالى اهبطوا آدم وحواء
 وابليس وأجيب بصحة ذلك اذا قصد فيه التعبير عن الجميع فيكون مجازا ولا دليل على الظهور
 فان قيل الاصل الحقيقة قلنا يلزم الاشارة قطعا والاصل عدمه قالوا ولم يكن داخلان

لما استمع قول العربي أنهم آمنون ونساؤكم آمنت وأجيب بالمنع ولو سلم فإن العرف في التأمين الأمن من المخاوف في النفوس والنساء والاموال فاستنم تأمينهن لأنهن داخلات قالوا ولم يدخلن ما شاركن للذكرين في الاحكام وأجيب بأنهن وإن شاركن في بعض فقد خالفن في بعض كأحكام الجهاد والجمعة وغيرها فلو كن داخلات لزم التخصيص وهو خلاف لاصل والتعقيق أن الاشتراك بدليل من خارج لا بدخولهن قالوا وأوصى لرجال ونساء بمائة ثم قال وأوصيت لهم بكذا دخلت النساء بغير قرينة وهو معنى الحقيقة قلنا بل بقرينة الإيلاء الاول

مسئلة من الشرطية تم المذكر والمؤنث عند الأكثرين لنا أنه لو قال من دخل داري فأكرمه ومن دخل داري فهو حر لزم على ترك النساء وحقن بالدخول والاصل الحقيقة فإن قيل التعيم من قرينة دخول داره كالزائر فكان مجازا قلنا لو قال من دخل داري فأكرمه كان كذلك

مسئلة الخطاب بالناس والمؤمنين ونحوهما يعم الحر والعبد عند الأكثرين وقيل للحر خاصة وقال الرازي الحنفى ان كان لاثبات حق الله عم فيهما لنا ان العبد من الناس والمؤمنين حقيقة فوجب دخوله عند التركيب قالوا لعبد مال تصرف فيه فكان كالبيمة ورد بأنه مكلف بالإجماع قالوا ثبت صرف منافعها إلى سيده فلو خوطب بصرفها إلى غيره لتناقض وبأنه مالك في غير وقت تضايق العبادات ولا تناقض قالوا ثبت نكر وجهه عن خطاب الجهاد والحج والعمرة والجمعة وصحة التبرع والافرار والاصل عدم التخصيص قلنا خرج بدليل نكرو وج المريض والحائض والمسافر عن العمومات في الصوم والصلاة والجمعة والجهاد قالوا حق السيد يقتضى تخصيصه لوجهين أحدهما ان حق الله على المساعدة لعلوه عن النفع والضرر بخلاف البشر والثانى انه يمنعه من النواقل وأجيب عن الاول بأنه لو كان كذلك لما قدم بالخطاب الخاص أجماعا وعن الثانى لمعارضة تقدمه في الفرائض

مسئلة ما ورد على لسانه صلى الله عليه وسلم مثل يا أيها الذين آمنوا يا أيها الناس يا عبادى . عام للرسول معهم عند الأكثرين وقيل لا يدخل وقال الحلبي يدخل الآن يكون مأمورا في أوله بأمر الأمة مثل قل للمؤمنين لئلا الرسول من المؤمنين فوجب دخوله عند التركيب وأيضا لو لم يدخل لأنكره لما فهم موه لأنه كان إذا لم يفعل سأله لم يفعل فيذكر وجب التخصيص قالوا هو الأمر ولا يكون بغير خطاب واحد أمر مأمورا وقالوا الأمر طاب

الأعلى من الأدنى وهو محتج في الواحد وأجيب عنهما بأنه مبلغ لا أمر قالوا فلا يكون مبلغا لنفسه قلنا ليس مبلغا لنفسه بل للأمة بخطاب جبريل وهو داخل فيه قالوا هو مخصوص بأحكام كوجوب ركعتي الصبر والضيء والأضحي وتحریم الزكاة وإباحة نكاح بغير ولي ولا مهر ولا شهود والصفي من المقنم وغيره فدل على انفراده عن أمته وأجيب بأن انفراده في ذلك لا يوجب انفراده في غيرهما فان المريض والمسافر والمرأة محتصون بأحكام ولم يفرجهم ذلك عن العمومات الحلیمی لو قال الملك لوزيره قل يا أيها الأمراء افعلوا كذا لم يدخل قلنا كلها مقدر فيها ذلك وانما دخل لأن جبريل مبلغ له

مسئلة ١٠ نحو يا أيها الناس ويا أيها الذين آمنوا من أوضاع المشافهة لبس خطاب لمن بعدهم وانما ثبت حكمه لم بدليل آخر من اجاع أو نص أو قياس وقالت الخنابلة ومتابعوهم عام في الجميع لنا القطع بأنه لا يقال للمعدومين يا أيها الناس ونحوه وأيضا فان خطاب الصبي والمجنون بذلك متعذر والمعدوم أجدر قالوا لو لم يكن مخاطبا له لم يكن مرسل اليه والثانية اتفاق وأجيب بأنه لا يتعين للأعلام الخطاب الشفاهي بل يكون لبعض شفاهها وبعض ينصب الدلائل والامارات بأن حكمهم حكم من شافهم قالوا لم تزل العلماء يحتجون على من بعد الصحابة بمثل ذلك فدل على التعميم قلنا لأنهم عموا أن حكمه ثابت عليهم بدليل آخر لانه جمع بين الأدلة

مسئلة ١١ الخطاب داخل في عموم متعلق خطاب به عند أكثر بن أمراء أو نهيا أو خبرا لئانه من الناس والمسلمين ونحوهم فوجب دخوله في المركب كسوله وهو بكل شيء عليم ومثل من أحسن اليك فأكرمه أو لاتنه قالوا لو كان لكان داخل في قوله الله خالق كل شيء وليس داخل باجاع قلنا لانه خص بدليل العقل قالوا لو قال لعبده من دخل داري فتصدق عليه بدرهم فدخل لم يحسن ذلك قلنا لانه تخصيص بقريئة الاستغناء أو بأن العبد لا يتصدق على سيده

مسئلة ١٢ مثل قوله خذ من أموالهم صدقة لا يقتضي أخذ الصدقة من كل نوع والاكثر على خلافه لئانه اذا أخذ صدقة واحدة صدق انه أخذ من أموالهم صدقة واذا صدق لزوم الامتثال وأيضا فان الاجماع على أن كل دينار ودرهم مال ولا يجب أخذ الصدقة منه باجاع قالوا أمر بأخذ صدقة من عموم الأموال فكان معناه خذ من كل مال قلنا ليس معناه من كل مال لان كل ما يدل على التفصيل وكذلك فرق بين قولك للرجال عندى درهم وبين لكل

رجل عندي درهم باتفاق

﴿مسئلة﴾ العام المتضمن معنى المدح أو الذم مثل إن الأبرار لي نعم وإن الفجار لي جحيم والذين يكثرزون للعموم عند الأكرين ونقل عن الشافعي خلافه لئانه عام ولا منافاة بينهما فوجب التعميم كغيره قالوا سبق لقصداً بالمبالغة في الحث أو الزجر فلا يلزم التعميم قلنا لا منافاة بينهما

﴿التخصيص﴾

قصر العام على بعض مسمياته وقال أبو الحسن بن التخصيص انما جرح بعض ما تناوله الخطاب عنه وأورد عليه ان التخصيص غير الاستثناء يتناوله الخطاب وأجيب بأن المراد ما تناوله الخطاب بتقدير عدم التخصيص كقولهم خصص العام وعاء مخمس وقيل تعريف ان لفظ العموم للمخصوص وأورد الدور وأجيب بأن المراد التخصيص في الاصطلاح ويطلق التخصيص على قصر اللفظ على بعض مسمياته وإن يكن عاماً بالاصطلاح كما يطلق العام على المتعدد المدلول كمثرة والمسلمين لمهودين وضماً راجع وهؤلاء هم المعروف بمخصص ولفظ العموم ونحوه وهو يسمى مخصصاً ولا يتصور تخصيصه بالاعتبار في أجزاء يصح افتراقها لا مكان صرفه إلى البعض كما لو كان بكل

﴿مسئلة﴾ تخصيص العام جائز عند الأكرين لئنا لقطع بأنه لا يلزم من وضع العاط العموم للمخصوص مجازاً محال منه ولا من غيره وأيضاً لو يجزله يقع قال الله خلق كل شيء وقال وهو على كل شيء قدير ما نذر من شيء يدمر كل شيء وأوتيت من كل شيء حتى فيل لا عموم إلا مخصص إلا قوله وهو بكل شيء عليم قالوا التخصيص في الخبر يوجب كذباً فلا يجوز كالتسخ فلنا لو كان كذلك لكان كل بخاز يوجب كذباً وهو باطل باتفاق والنسخ بآي

﴿مسئلة﴾ الأكرية لانه لا بد في منتهى التخصيص من بناء جمع كبير يعرب من مدلوله وقيل يكفي ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد والمختار إن كان التخصيص باستثناء أو مدح أو ذم إلى واحد مثل أكرم الناس إلا الجاهل وأكرم الناس العالم منهم وإن كان بمنصل غيرهما جازاً أو اثنين مثل أكرم الناس العلماء وإن كان بغير متصل فإن كان لمخصوص وفيل كاللانة حار رجوعه إلى اثنين مثل قتلت كل زنديق وقد قتل اثنين وهم ثلاثة وإن كان له مخصص أو عدد

كثير فالذهب الأول لنا انه لو قال قتل كل من في المدينة وأكلت كل رمانة وكان قتل واحد أو اثنين أو ثلاثة ونحوها عدلا عبا وكذلك لو قال من دخل داري وأكل فأكرمه وقال أردت زيدا وعمرا وخالدا القاتل بالاثنتين والثلاثة ما قيل في الجمع ورد بأن الجمع ليس بعام كما تقدم القاتل بالواحد كرم الناس إلا الجهال وأجيب بأنه مبنى على الاستثناء قالوا وإن الله لما خلقهم وأجيب بأن ذلك للتعظيم وهو بمنزلة عن العموم والتخصيص ولو كان باللام لكان للعموم المتكلم أو المخاطب مثل نحن الخافضون وأنتم الخافضون قالوا قال عمر لسعيد وقد أخذ إليه القعقاع مع ألف فارس قد أخذت إليك ألفي رجل ورد بمنع أنه من العموم ثم معناه مقاوم ألفي رجل قالوا لو امتنع لكان أمال عدم استغراقه أو لكونه صار مجازا وذلك بمنع تخصيص كل عام ورد بأنه امتنع بجواز خاص وهو قبله المنفى بالدليل المتقدم قالوا قال تعالى الذين قال لهم الناس أرادهم بن مسعود ولم يعد مستجنا للقرينة قلنا الناس للعموم فلا عموم قالوا صح أكلت الخبز والتمر وشربت الماء والمراد به القليل وليس يستجبن ورد بأن ذلك لبعض المطابق للعموم الذي منسبه في اليهود والوجودى فليس من العموم والتخصيص في تى

﴿ التخصيص ﴾

متصل ومنفصل المتصل الاستثناء والشرط والمقتضى والغاية وتدخل بدل البعض وهو يخص باتفاق وهو الاستثناء في المعنى وإن كان على العكس في المخرج البقي كالشرط والصفة أما الاستثناء فتصل ومنقطع ولا تدخل للنقطع في التخصيص ولا تعرف خلافا في صفة لغة وأما اختلاف في كونه حقيقة أو مجازا وعلى الحقيقة قيل متواطئ وقيل مشترك ولا بد لصحته من مقارنة المتصل في مخالفة الحكمين فتدبر في نفي الحكم عن المستثنى مثل ما جاء في زيد الأمر أو قد يكون لأن المستثنى حكم آخر له مخالفة بوجه مثل ما زاد الأمانة قص وماتفع الأماضر مثله في لكن لأنها تقدر بها ومن ثم لم يقل ما جاء في زيد إلا أن العالم حادث ولأن المتصل أولى لم يصح له فقهاء الأمصار على المنقطع إلا عند تعذره ومن ثم قالوا في له عتدي مائة درهم الاتوب أو ما أشبهه الأقيمة توب ولما اتفق في تقديره بل كن اختلاف في وجوب حذف الخبر ولزومهم الجلة فيما أتى مما يحمله يقوى أنه ليس بخبر كقوله تعالى آخر الانشقاق لم أجز غير ممنون ونحوه القاتل بأنه مجاز يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز في غيره وأيضا لو لم يكن مجازا فيه لم

يشترط مقارنته بالحقيقة وهو دليل المجاز واستدل بأن الاستثناء مأخوذ من ثبت عنان
 الغرس والثوب أى تقضته ولا تقض إلا فى المتصل وأجيب بأنه مشتق من التنية كأنه ثنى
 الكلام فيه وهو تحقق فيها ولو سلم فلا يلزم من اشتقاقه باعتباره منى أن لا يكون حقيقة
 فى معنى آخر كالعين التواطىء وبالعناء له ثم قسم قبل على التواطىء قلنا كما بقى وفى اسم
 الفاعل وهو مجاز فى المستقبل باتفاق قالوا الأصل عدم الاشتراك والمجاز فوجب أن يكون
 للمشارك قلنا لا تنبى الاعتبالوازم الماهيات الاشتراك خاصة للمتصل انجراج وخاصة المتفصل
 مخالفة من غير انجراج وأطلق عليهما والأصل الحقيقة وأجيب بأن الأصل عدم الاشتراك
 ولو سلم فاذنبت دليل المجاز بطل ذلك والا فلا تنبى مجاز ولو سلم فلا تنبى اشتراك فى المخالفة
 وهو ما حده فعلى القول بالتواطىء ما دل على مخالفة بالغير المصفة وأخواتها وعلى أنه مشترك
 أو مجاز لا يجهل فى حد فيقال فى المنقطع ما دل على مخالفة بالغير المصفة وأخواتها من غير
 انجراج وأما المتصل فقال الغزالي قول ذو صيغ مخصوصة بصورة دال على أن المذكور به
 لم يرد بالقول الأول وقد أورد على طرده التخصيص بالشرط والوصف بالندى والغاية ولا يرد
 الأولان وعلى عكسه جاء القوم لازيما ونحوه فإنه ليس بندى صيغ وأيضاً فإن كل مذكور
 بالاستثناء المتصل مراد بالقول الأول دلى ما سأتى وقيل الاستثناء انجراج بهض الجملة من
 الجملة بالآ أو ما يفوم منها وأورد على طرده قام القوم ولم يزم زيد فإنها قامت مقام الآ
 وأجيب بأن الآ للاستثناء بخلاف هذا وقيل لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال على أن
 مدلوله غير مراد بما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية وأورد على طرده نحو قام القوم
 الأريدم وقام القوم بل زيد وعلى عكسه ما جاء لازيما فإنه لو لم يقطر يكن الباقي جملة وان
 مدلول كل استثناء متصل مراد بالآول وأيضاً فإن الشرط والصفة يدلان على أن مدلولهما
 هو المراد ولا حاجة إلى الاحتراز عنهما والاولى نجراج بالآ وأخواتها وقد اختلف فى تحقيق
 مدلول المفردات فى الاستثناء المتصل ولا ترون على أن المراد بعشرة ونحوها فى عشرة لا
 ثلاثة سبعة والثلاثة قرينة لذلك كالتخصيص بغيره وقال الفاضل عشرة الثلاثة بازاء
 سبعة كاسمين وضعاً للمسمى واحداً أحدهما مركب والآخر مفرد وقيل المراد بعشرة عشرة
 باعتبار الأفراد ثم أخرجت ثلاثة بالاسناد بعد الانجراج فلم يستدل الآلى سبعة وهو الصحيح لنا أن
 الأول غيره مستقيم للنسب بأن من قال اشتريت الجارية لا تعضها يرد استثناء نصفها من نصفها
 ولأنه كان يتسلسل ولأن الضمير عائد على الجارية بكاملها قطعاً ولا يجمع العربية على أن

الاستثناءات خارج بعض من كل ولا بطلان النصوص والعلم بأننا سقط الخارج فنعلم أن المسند اليه ما بقى والثاني كذلك للعلم بأنه خارج عن قانون اللغة اذ ليس في كلامهم مركب من ثلاثة ولا مركب غير مضاف. عرب الأول ولا متناع اعادة الضمير على جزء الاسم في مثل اشتريت الجارية الانه فيها ولا جماع العربية الى آخره قال الأولون لابد أن يراد بعشرة كلها أو سبعة والأول باطل للعلم بأنه ما أقر الاربعة فباعتبار الثاني وأجيب بأن الحكم بالاقرار باعتبار الاسناد ولم يستند الاربعة الانراج قالوا لو كان المراد عشرة امتنع من الصادق مثل قلت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما لما ينهم من اثبات ثبوت الخمسين ونفيه وأجيب بأن الحكم بالثبوت كالحكم بالاقرار القاضي اذا بطل أن يكون المراد عشرة وبطل أن يكون سبعة فمبين أن يكون الجميع لسبعة وأجيب بأنه عشرة أخرجت ثلاثة وأستدبع الانراج الى سبعة واذا تحقق ذلك في الفاظ المدد والنصوص فغيرها منها من عام وغيره باتفاق وقد تبين أن الاستثناء على قول القاضي لا يخصص وعلى المختار يخص من حيث بين أن المسند اليه بعضه وغير تخصيص من حيث أن المراد به الجميع فلذلك لا يكون مجازا وعلى الأكثر تخصيص لأنه أطلق لفظ الجميع لبعضه في الافراد والاسناد ما وما يساق من صور الاستثناء لبيان كونه متصلا أو منقطعا فها قد وجدوا الا بليس كان من الجن قيل منقطع لأنه أخبراه من الجن فدل على انه منقطع ولأنه مخلوق من نار والملائكة من نور ولأنه له ذرية ولا ذرية للملائكة وأجيب بأنه حكم بعصيانهم والامر للملائكة وقوله من الجن قال ابن عباس من الملائكة نسل يقال لهم الجن أولان المعنى كان من مشبهى الجن ولا بعد أن يكون بعضهم من نار وأن يكون لبعضهم ذرية فان قلتم لاننا فيهم بدليل وجعلوا الملائكة قلنا يجوز أن تتوالد مع غيرهم وبنها قوله فانهم عدوا الى الرب العالمين والضمير للأصنام وأجيب بأنه ضمير ما كانوا يعبدونه وهو الله تعالى والأصنام ومنها ما لم به من علم الاتباع الظن وليس اتباع الظن من العلم واعترض بأن العلم يطلق على الظن متواطئا فيع اتفاقا أو مجازا وحقيقة بدليل فان علمتهم مؤمنات فيسم على قول حقيقة وعلى الآخر مجازا ورد بعد تسليمه بأن المستثنى اتباع وأما قوله لا يسمعون فيها لنوا ولا تأثيا . إقلا سلا ماسلاما . والآن تكون تجارة . ولا هم ينقدون إلا رسة فواضح في المنقطع وأما قولهم في قول النابتة وما بال بع من أحد إلا الا وارى . إنه متعل لأن أحد اللادميين وميزهم بدليل رأيت أحدا الجارين فضعيف وكذا قولهم في ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * . هـ فنقول من قراع السكتائب

انه متصل لأن قول السيف عيب للعلم بأنه لم يرد ذلك
 ﴿مسئلة﴾ شرط الاستثناء الاتصال لفظاً وما في حكمه كقطعه بتنفس أو سعال وشبه
 وعن ابن عباس بصح وان طال الزمان شهراً وقيل يجوز بالنية من غير تلفظ كالخصيص
 بغيره وحمل بعضهم مذهب ابن عباس عليه لقربه وقيل بصح انفصاله في كتاب الله خاصة لنا
 انه لو صح لم يقل صلى الله عليه وسلم فليكفر من بيننا لأنه لا حث عليه بالاستثناء مع كونه
 أسهل فكان ذكره أولى وكذلك جميع الاقرارات والطلاق والعتق وأيضا فإنه يعلم أنه لو قال
 عندي عشرة ثم قال بعد شهر الا واحد لم يعد منتظما كالشرط وكذلك المدة والمال ونحوها
 باعتبار اللفظ وأيضا فإنه يؤدي الى أن لا يعلم صدق ولا كذب قالوا قل صلى الله عليه وسلم
 والله لأغزون قريشا ثم سككت وقال بعده ان شاء الله ولولا عنته لم يقله قلنا يعمل
 على السكوت العارض بما تقدم جمابين الأدلة قالوا سألته صلى الله عليه وسلم اليهود عن لبث
 أهل الكهف فقال غدا أجيبكم فتأخر الوحي بضعة عشر يوما ثم نزل ولا تقولن لشيء قال
 ان شاء الله قلنا يعمل على معنى أذكر ربى ان شاء الله كما يقال لك افعل كذا فتقول أفعل
 ان شاء الله قالوا قل ابن عباس بصحته وهو عربي فتأوله متبع قلنا تأوله على انه يصح ان
 تقدمت النية جمابين الأدلة قالوا يصح كالنسخ والتخصيص والكفارة قلنا قياس ولو سلم
 فالفرق أن النسخ واجب التأخير والتخصيص بيان المراد والكفارة رافضة لائم الحث
 لائق الحث

﴿مسئلة﴾ الاستثناء المستغرق باطل بانفاق والأكثر على جواز المساوى والأكثر
 وقالت الحنابلة والقاضى في أحد قوليه بينهما وقال ابن درستويه والقاضى أيضا يمنع في
 الأكثر خاصة وقيل ان كان المدعى محال اعتبر الأكثر والائتمار وقيل بمنع في العقد
 الصحيح كائنه الا عشر بخلاف خمسة لان ابن عبادى ليس لك عليهم ما طان الا من اتبعك من
 النافرين والغاوين أكثر بدليل وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين ولا سجدا أكثرهم
 شاكرين والمساوى أولى واعتراض بأنه لا يثبت مثل هذا الاصل بالمعنى فإنه يجوز أن يكون
 منقطعا وأجيب بأنه اذا ثبت أن الأول أعم وجب الاتصال والالم يثبت متصل أبدا لا احتمال
 وأيضا قوله كلكم جائع الا من أطعمته والاعتراض والجواب كالأول فان قيل جاز لأن العدد
 غير مخرج قلنا مذهب غير معروف لمعتبر وأيضا فان فقهاء الأمصار على انه لو قال عشرة الا
 تسعة لم يلزمه الادهم واعتراض بأنه بناء على هذا المذهب وأجيب بأنه لو لا ظهور ما

اتفقوا عليه عادة المشترط الأقل مقتضى الدليل منع الاستثناء لأنه إنكار بعد إقرار غيرنا
خالصاً في الأقل تغليباً للأكثر فبقى ما عدا ما على الأصل وأجيب بمتنع أنه إنكار بعد إقرار
لأنها جملة واحدة لما سبق من أن الاسناد بعد الانحراج بل الأصل قبوله لا مكان صدق المتكلم
ولو سلم فاعايد اليه بالدليل قالوا عشرة الانسمة ونصف وثلاث درهم مستقيم ركيك بخلاف
عشرة الادرهما وأجيب بأنه لو سلم استقباحه لم يمنع من صحته كعشرة الادانقا ودانقا
الى عشرين

(مسئلة) اذ اتعقب الاستثناء بجملة متعاقبة بالواو فقالت الشافعية يرجع الى الجميع
وقالت الحنفية الى الآخرة وقال الغاضي والغزالي وغيرهما بالوقف وقال الشريف المرتضى
بالاشتراك وقال أبو الحسنين ان تبين استقلال الأولى عما بعدها بما ينبيء عن الاضرار
فلا ضرورة من أن يحتلها نوعاً أو ما وليس الثاني ضميره أو حكماء غيره مشتركين في غرض والا
فراجع الى الجميع والمختار ان ظهر الانقطاع فلا تروا ان ظهر الاتصال فجميع وان
أشكل فالوقف لنا أن الاتصال يجعلها كالشيء الواحد والانقطاع يجعلها كالأجانب
والاشكال يشكك القائل بالجميع مطلقاً العطف بصير المتعدد كالمفرد فلا فرق بين اخرب
الجماعة الذين قتلوا وسرقوا وزنوا إلا من تاب وبين الذين منهم قلة وسرقوا وزنوا والجواب
ان كان بينهما فرق فلا بد من جامع للاشتراك فيكون قياساً والافهم واحد وهو باطل قالوا
لو قال والله لأكلت ولا شربت ولا خربت ان شاء الله عاداً الى الجميع والجواب ان هذا
شرط للاستثناء فان الحق به قياس وهو ممتنع ولو سلم فالفرق ان الشرط مقدر عليه بخلاف
الاستثناء ولو سلم انه استثناء فقرينة الاتصال وهي اليقين على الجميع قالوا لو كرر الاستثناء
في كل جملة قبل الأخرى عند مستقبها قلنا عند قرينة الاتصال خاصة ولو سلم فلما فيه من
الطول مع إمكان الاكدا من الجميع قالوا صالح الجميع وحله على البعض تحكم كالعام قلنا
كونه صالحاً لا يوجب ظهوره فيه كالجعل المنكر قالوا لو قال له على خمسة وخمسة الاستة عاد
الى الجميع قلنا ليس هذا بجملة ولو سلم فلضرورة حله على الاستقامة القائلون بأنه للآخرة
آية القذف لم يرجع الى الجلب باتفاق قلنا الدليل دل عليه وهو حق الأدعى ولذلك عاد الى غيره
قالوا لو قال له عندي عشرة الأربعة الا اثنين لزمه ثمانية قلنا ليس بجملةتين وأيضاً فإنه
لا يستقيم رجوعه الا الى أحدهما فكان الآخر أولى الآن يتعذر فيرجع الى الأول مثل عندي
عشرة الا اثنين الا اثنين قالوا الجملة الثانية حائلة فكان كالكوت قلنا هذا لو لم يكن الجميع بمثابة

الجملة قالوا حكم الأولى بكاملها متيقن والرفع شكوك فلا يعارضه قلنا إذا جاز أن يكون للجميع فلا يمين وأيضا فإن الجملة الآخرة كذلك لجواز رجوع الاستثناء إلى الأول بالدليل قالوا الاستثناء يجب رجوعه إلى ما قبله لعدم استقلاله وما يجب للغير ضرورة تقيده بقدرها وما يليه أولى لأنه المتحقق ولأنه الأقرب كما في الغنائز قلنا يجوز أن يكون وضعه للجميع فلا تقييد كالشرط والصحة عند الأكبر ولها لو قام دليل على الجميع اعتبر إجماعا القائل بالاشتراك حسن الاستفهام فدل أنه مشترك وأجيب بأنه يجوز أن يكون لعدم المعرفة بما هو حقيقة فيه ولو سلم العلم برفع لاحتمال قالوا أطلق عليه وعلى الجميع والاصل الحقيقة قلنا والاصل عدم الاشتراك فلا خلاف قالوا لو قل ضربت ربه وعمر يوم الجمعة كان للجميع قلنا ليس بجمل

مسئلة لا يشاء من الأنبياء نفي وبالعكس خلافا لأبي حنيفة لنا لو لم يكن كذلك لم يكن لا إله إلا الله توحيدا وهو توحيد بالاجماع وذلك مستلزم للأنبياء ولو كان كذلك لزم من صحة لا إله إلا الله صحة الصلاة والعبادة والاصطحاب والابدية من القيل بيوت العلم عند الحياة والمصلاة بمجرد الطهارة هو ما طرأ بهما والجواب أن الحياة ليس غرضا من العلم فثبت بجهته وأن أراد أنه لا يثبت ذلك لا بسبب ما سبقتهما من لفي إلى الأصل ولا بد من وجود الشرط وجود ضروري وإنما السكك في معنى الآية لتعذر حقيقة فمأورا ذلك أنه لا يستقيم نفي جميع صفات الصلاة المعبرة إذا حصلت مع الطهارة والجواب أنه مثل ما زبد العالم ونحوه مما يستثنى من الأحكام العامة لا من المحكوم عليه والاستثناء من الأحكام العامة المقدرة التزم به إجماع الحكم على التصديق وكان أصله إجماعا على معنى ما قاله كائن فالثالث قال ما زبد عالمنا قيل ما زبد الاعاء وأما على معنى أن ذلك أكلها وقول بعضهم أنه طاع فمستسه فانه فرع باتفاق فكل فرع متعلق بذلك فمستلزم على الاستثناء

في التخصيص بالشرط

قال الغزالي الشرط مالا توجد المشرط ودونه ولا يدرم أن يوجد مع وجوده وأورده هو لأن المشرط مشتق من الشرط وأورده على طرده جزء السبب وفيل ما ينفى به المؤثر عليه وأورده على عكسه السببية العديدة فانها شرط في العلم ولا تأثير ولا مؤثر والأولى ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية وهو علة في كمالها لا علم والاراد في كمالها

للعلاوة والاحسان للرجم والى غيرهما مثل أنت طالق ان دخلت الدار وأكرمك
وتسمى هذه الصيغة ونحوها شرطا وجوابا جزاء وان كان استعمالها في السببية غالبا
وانما استعملت في الشرط الذي لا يبق للسبب سواء مثل أنت طالق ان دخلت الدار فذلك
يخرج بهما الى الولا هي لدخول لغة فتقول أكرم بني تميم ان دخلوا الدار فولا الشرط لم الجميع
مطلقا فتمره الشرط على الداخلين وقد يتعدان وقد يتعدان على الجمع وعلى البدل فيجىء
أو أو أما فهذه ثلاثة كل واحد منها مع الثلاثة يكون تسعة وذلك واضح والشرط كالاستثناء فيما
ذكر من الاتصال وكان قياسه أن يكون صدر الجملةين لأنه قسم من الكلام كالاستفهام
والثني ومن ثم قال الاكثر ان ما تقدم على سبيل الاخبار والجزاء محذوف والحق أنه لما كان
جملة عود لمعاملة المستقل فان في الاكثر ان ما تقدم ليس جزاء لفظا فسلم وان عودا ولا
معنى فعناد في معلوم واذا تعقب الشرط بجملة متعاقبة فقد نقل من الشافعي وأبي حنيفة عوده
الى الجميع والحق انه كالاستثناء والمختار كالمختار

﴿ التخصيص بالصفة ﴾

مثل أكرم بني تميم الطوال فتمره الصفة على الطوال وعود الصفة الى ما يليها أو الى جميع
ما تقدم كالاستثناء

﴿ التخصيص بالناية ﴾

مثل أكرم بني تميم الى أن يدخلوا الدار فتمره الناية على غير الداخلين وقد تكون هي
والمقيد بها متعددين ومتعديين كالتسعة في الشرط وعود الناية الى ما يليها أو الى جميع ما تقدم
كالاستثناء

﴿ التخصيص بالمنفصل ﴾

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على جواز التخصيص بالعقل لنا الله خالق كل شيء وهو على كل شيء
قدير والعقل قاض ضرورة باستحالة كون القديم الواجب بذاته مخلوقا ومقدورا وأيضا والله

على الناس حج البيت ومن لا يفهم غير مراد بنظر العقل واعترض بأن الصبي والمجنون
 المخاطب بآروش الجنائيات وقيم المتلفات والاجماع على صحة صلاة الصبي وحجه فلا يخرج
 نظر العقل وأجيب بأن تعلق الحق بما لم يخطأ بالوضع لا تعلق بهما وخطاب وجوب الأداء
 متعلق بالولي دونه وأما صحة صلاته وحجه فإن كان لا يفهم فقد تقدم استعماله خطابه وإن كان
 يفهم فمسألة أخرى قالوا لو كان تخصيص الصبي بالصحة أرادته لغة ولا يصح ذلك لما قل قلنا التخصيص
 للفرد ونصح ارادة الجميع وماتسبب اليه مانع من ارادته هنا وهو معنى التخصيص قالوا لو كان
 محصا الكان متأخر الانيان قلنا الكان متأخر اياته وهو كذلك لأنه لا يوصف بذلك قبله وأما
 ذاته فلا قالوا لو جاز بالعقل لجاز النسخ به لأنه يبان قلنا النسخ اما بيان مدة الحكم وإما رفع
 الحكم وذلك محجوب عن العقل قالوا تعارض دليل التمرع والعقل قلنا تعارض القطعين
 محال فيجب تأويل المحتمل لاستعماله ابطال القطعي

مسألة ١٠ يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب بخلاف البعض وقال أبو حنيفة والقاضي
 والامام بالتخصيص ان كان الخاص متأخر اذ ان تقدم العام ناسخ فان جهل ناسقا فيرجع الى
 دليل آخر وقال بعض الحنفية ان تقدم العام ناسخ والا فالتخصيص لنا ولو لم يجز يرفع وقوله
 وأولات الاحمال محصن اقوله والذين يتوفون منكم وكذلك والمحسنات من الذين محصن
 لقوله ولا تشكروا المشركات وايضا فإنه لو لم يخص لبطل القاطع بالمحتمل والعقل يقتضي بان
 ذلك باطل قالوا تعارض دليلان شرعيان فكان الثاني ناسخا والجواب أنه ان احتمل
 النسخ فالتخصيص أولى لا، وورمنا انه أغاب فكان أظهر تقدم الخاص أو تأخر ومنها ان الدفع
 أقرب من الرفع ومنها ان ما يتوقف عليه النسخ أكثر قالوا لو كان ناسخا فله لتبين للناس ما نزل
 اليهم قلنا معارض بقوله تبيانا لكل ذي والحقائق ان الجميع على لسانه فهو مبين بالكتاب
 تارة وبالسنة أخرى القاضي اذا جهل أمكن تقدم الخاص فيكون منسوخا وتأخره فيكون
 محصنا ولا ترجح فوجب التساقط قلنا يترجح التخصيص بما تقدم الحنفية اذا تقدم الخاص
 فعولا تقتل زيدا المشرك ثم ورد العام يقتل المشركين تضمن قتل زيد فعارملا لا تقتل
 زيدا تقتل زيدا وهو معنى النسخ قلنا وكذلك لو تأخر التحقيق ان التخصيص يخرج عن
 التضمن قالوا لو كان محصا الكان بيانا وليس ببيان لاحتمال النسخ قلنا يكفي في البيان
 الظهور وهو حاصل قالوا قال ابن عباس كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث والعام مفروض
 التأخر فوجب الاخذ به قلنا يعمل على ما لا يحتمل التخصيص بجماع بين الادلة

﴿ مسألة ﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالسنة خلافا لشرذمة لنا ليس فيادون خمسة أو سق صدقة محمد من لقوله في مائة من السماء العشر وأيضا لو لم يخص من لبطل الأقوى بالاضعف وأيضا فالدليل العقلي المتقدم قبلها قالوا قال لتبين للناس ما نزل إليهم قلنا لا يمنع ذلك بيان السنة أولان الجميع منزل على لسانه قال وما ينطق عن الهوى

﴿ مسألة ﴾ الجمهور يجوز تخصيص السنة بالقرآن لتأنيها للكل شيء فدخلت السنة وأيضا فالدليل العقلي المتقدم قالوا لتبين للناس وأجيب بما تقدم قالوا المبين أصل والبيان تبع قلنا ليس بل لازم فقديين القرآن بالقرآن والسنة بالسنة

﴿ مسألة ﴾ يجوز تخصيص القرآن بالسنة المتواترة باتفاق وأما خبر الواحد فالأئمة الأربعة على الجواز وقال ابن أبان يجوز ان كان قد خص بدليل قطعي والافلا وقال الكرخي ان كان قد خص بدليل منصف وقال القاضي بالوقف لنا ان الصحابة خصوا وأحل لكم ما وراء ذلك بقوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وقوله يوصيكم الله بقوله لا يرث القاتل ولا الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر ومن معاصي الانبياء لا تورث وقوله وأحل الله البيع بالنهي عن بيع الغرر وغيره وقوله والسارق والسارقة بقوله لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا وذلك كثير ولم يسمع بنسكير فان قيل ان كانوا أجمعوا فالتخصيص بالاجماع لا بالسنة والافلا دليل قلنا اجمعوا على تخصيصها باخبار الآحاد واستدل بالدليل العقلي المتقدم ولا يتوى اذ لا قطع ولا قوة قالوا رد عمر حديث فاطمة بنت قيس انه لم يجعل لها سكنى ولا نفقة لما كان خصما لقوله اسكنوهن ولذلك قال كيف نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري فلنارده لردده في صدقتها ولذلك قال لا ندري أصدقت أم كذبت ولو كان مردودا لتخصيصه ما لله بذلك قالوا الخبر ظني والاعام قطعي وزاد ابن أبان والكرخي ولم يضاف بالجواز قلنا قطعي في السند لا في الدلالة والخبر بالعكس فمكن العمل به أرى جميعا بين الدليالين القاضي كل منهما قطعي من وجه ظني من وجه فوجب التوقف قلنا يرجع بأن الجماع أولى من الابطال

﴿ مسألة ﴾ الاجماع يخص القرآن والسنة لما ثبت من تصنيف آية القذف على العبد والدليل القطعي والتخصيص في التحقيق لما تضمنه من النص المخصص كما اذا عملوا بخلاف النص الخاص فانه يتضمن ناسخا

﴿ مسألة ﴾ القائلون بالعموم والمفهوم يجوز عندهم تخصيصه كما لو قال كل من دخل داري فاضربه ثم قال ان دخل زيد فلا تقل له أف وكذلك لو قال في الانعام الزكوة ثم قال في النعم

السائمة الزكاة لانه عندهم دليل شرعي خاص فكان العمل به أولى جماعين الدليلين فان قيل يعارض خصوصه قوة العام قلنا يرجع بأن الجمع أولى من الابطال
 ﴿مسئلة﴾ غسل الرسول صلى الله عليه وسلم على القول بأنه حجة يختص به العموم كما لو قال الوصال أو الاستقبال عند الحاجة أو كشف الفخذ حرام على كل مسلم ثم فعل فان لم يثبت وجوب الاتباع فهو تخصيص له وان ثبت بدليل خاص كان نسخا و بدليل عام المختار تخصيصه بالأول وقيل العمل بالعمل أولى وفيل بالأوقف لنا ان دليل الاتباع أعم فكان العمل بهما أولى قالوا العمل بالفعل أولى لأنه خاس قلنا لفعل لادلالته والفرض ان دليل العمل به عام

﴿مسئلة﴾ الجمهور انه اذا علم صلى الله عليه وسلم لم يفعل مخالف للعموم فلم ينكره كان تخصيصا للخاص فان تبين انه لم يحن جل عليه موافقه اما بالقياس واما بقوله حكى على الواحد لنا لو لم يكن جائزا لم يسكت عن انكاره واذ ثبت دليل الجواز وجب التخصيص جماعين الدليلين وان لم يثبت فالتختار العمل بالعموم فيما عدا القائل اما التحذر القياس أو تخصيصا لقوله حكى على الواحد جماعين الادلة

﴿مسئلة﴾ الأكثر ان مذهب الصحابي على خلاف العموم لا يكون خصما وان كان هو الراى خلافا للحنفية والحنابلة لسا العموم حجة ومذهب الصحابي ليس بحجة فلا يكون تخصيصا قالوا مخالفه الصحابي لا تكون الا للدليل والاوجب تفسيقه وهو خلاف الاجماع فيجب التخصيص جماعين الدليين قلنا الدليل في ظنه رما ظنه المجتهد دليلا لا يكون دليلا على غيره بظنه فلا يكون تخصيصا للدليل منقو عامه ولذلك جاز مخالفة صحابي آخره باتفاق قالوا لو كان ظنيا لينة قلنا ولو كان قطعيا لينة وأيضاً لم يحن على غيره

﴿مسئلة﴾ الجمهور على ان العادة في تناول به من خاص لا يكون خصما للعموم خلافا لأبي حنيفة كما لو قل حرمت الربا في الطعام وكان عاداتهم تناول البر انا أن تلفظ عام لغة وعرفا فوجب التمسك به حتى يثبت تخصيصه قالوا كما يخص من العادة بالعرف بذوات لا ربيع والتقدير بالغالب في البلد وجب تخصيص ذلك قلنا ذلك لتخصيص الاسم بذلك المسمى عرفا بخلاف هذا فان العادة تناولته لا في غابة الاسم عليه حتى لو غلب الاسم هذا السكن كذلك بل لو غلب الاسم على خلافه لم يرجح المعتاد تناوله قالوا وقال استدل لنا والعادة تناوله الا ان لم يفهم سواء قلنا تلك قرينة في المطلق والكلام في العموم

﴿مسئلة﴾ الجمهور على أن الخاص اذا وافق حكم العام لا يكون مخصصا خلافا لأبي ثور
كقوله أيا اهاب دبغ فقد طهر وقوله في شاة مبيونة دباغها طهورها لنا أن موجب
التخصيص منتف وهو فاعذر العمل بهما فوجب العمل بهما قالوا المفهوم خصص العموم كما
سبق قلنا هذا من قبيل مفهوم اللقب وهو مردود

﴿مسئلة﴾ المختار أن رجوع ضمير العام للبعض ليس بمخصص وقال الامام وأبو الحسين
مخصص وقيل بالوقف كقوله والمطلقات متر بمن سم قال وبمولدين والضمير للرجعيات لنا
انهما القطان فلا يلزم من خروج أحدهما عن ظاهره خروج الآخر قالوا في تخصيص الثاني
مخالفة الضمير وأجيب بأنه كعادة الظاهر الوقف لا بد من خروج أحدهما خاصة لأننا اذا
خصصنا الأول فالثاني على ظاهره فيتعارضان فالوقف وأجيب بظهور العموم فهما فلو
خصصنا الأول خصصناهما ولو سلم فدلالة المظهر أقوى

﴿مسئلة﴾ المقول عن الأئمة الاربعة والاشعري وأبي هاشم وأبي الحسين جواز تخصيص
العموم بالقياس وقال ابن سريج ان كان جلبا وابن أبان ان كان العام مخصصا وقيل ان كان
الاصل مخرجا والجبائي على تقدم العام مطلقا والقاضي والامام بالوقف والمختار إن ثبتت العلة
بنص أو إجماع أو كان الاصل محل تخصيص خص به والا فاعتبر القرائن في آحاد الوقائع بما
يظهر بهما من ترجيح خاص القياس والافعموم الخبر لنا انها اذا كانت كذلك تنزل منزلة النص
الخاص وكانت غصمة جمع بين الدليلين كما سبق واستدل انما اذا كانت مستبطة فاما أن
تسكون راجحة على العام أو مرجوحة أو مساوية والمرجوح والمساوي لا يخصص و وقوع
احتمال من اثنين أقرب من واحد معين وأجيب ان هذا بسينه يجري في كل تخصيص وقد
رجحتم بالجمع بينهما كما سبق واستدل الجبائي لو خصص به لزم تقديم الأضعف في الظن بما تقدم
في خبر الواحد المخالف للقياس من أن الخبر يجتهد فيه في أمرين إلى آخره وأجيب بما أجيب
وبان ذلك عند ابطال أحدهما وهذا اعمالهما ويازام تخصيص السنة للكتاب والمفهوم لهما
واستدل بتأخيرها في حديث معاذ وذوويه وأجيب بأنه أثر السنة عن الكتاب ولم يمنع من
ذلك للجمع بين الدليلين واستدل بأن دليل العمل بالقياس الاجماع ولا اجماع عند مخالفة
العموم وأجيب بأن المؤثرة وعمل التخصيص يرجعان إلى الهم لقوله حكى على الواحد
ومساواه ان ثبت رجحان الظن وجب اعتباره للقطع بأنه المعتبر كما ذكر في الاجماع الظني والا
فالعمل بالعموم وقد علم بذلك منسك التخصيص في التخصيص والمعممين الواقفية تعارض

الامر ان فوجب الوقف وأجيب بأن الاجماع على العمل بأحدهما فالوقف بخلاف الاجماع
وأجيب بأنهم لم يجمعوا على وجوب العمل بأحدهما وإنما عمل كل فريق بأحدهما معينا
فالمخالف خالف كلا في غير ما خالف فيه الآخر وهذه المسئلة ونحوها قطعية عند التقاضي لما ثبت
من القطع على العمل بالراجح من الامارات ظنية عند قوم لان الأدلة فيها لا تعيد قطعاً

• (المطلق ، المقيد) •

فالمطلق ما دل على شائع في جنسه فخرج المعارف ونحو كل رجل لاستنراقها وكذلك النكرة
في سياق النفي وفي كونه معرفة فطر والمقيد بخلافه يطلق المقيد على ما أخرج من شائع
بوجه كربة مؤمنة ودينار مصري فيكون مطلقاً من وجه مقيداً من وجه وما ذكر في تخصيص
العموم من متفق ومختلف فيه ومختار جار في تقييد المطلق ويزيد

مسئله (١) اذا ورد مطلق ومقيد فان اختلف حكمهما فلا يعمل أحدهما على الآخر انما قاما
بأمورين أو منيين أو مختلفين اتحد موجههما أو اختلف الا في مثل قوله في الظهار أعنتي رقة
ثم يقول لا تلك رقة كافرة فانه يقيّد المطلق بنفي الكفر اتفاقاً وان لم يختلف حكمهما فان اتحد
موجبهما مثبتين حمل المطلق على المقيد لا العكس بياناً لا نسخاً وفيل نسخ ان تأخر المقيد
فالأول لان في ذلك جمعاً بينهما لانه لو عمل بالمقيد قبل وروده وبعبارة كان عاملاً بالمطلق بخلاف
العكس وأيضاً فانه يخرج عن العهدة يتيقن وأيضاً فان الامتثال بفعل واحد من الآحاد
الوجودية لم يكن مدلول المطلق لغة بخصوصيته بخلاف المقيد باعتبار التقييد وحرف اللفظ
عن وضعه أبعد من صرفه عن غير وضعه وأما الثاني فلو كان التقييد نسخاً لكان الضمير
نسخاً لانه نوع من المجاز مثله وأيضاً لو كان نسخاً لكان تأخر المطلق نسخاً فلو كان
تقييداً لوجب أن يكون رقة تدل على مؤمنة مجازاً وهو باطل وأجيب بأنه لا يلزم ادعاء تقدم
المقيد ولا يلزم في المقيد بالسلب لامة والتعقيد ان المعنى رقة من الرقاب فيرجع الى نوع من
التخصيص معنى تقييداً فان كانا نفيين كقوله في الظهار لا أعنتي مكتوباً ككافراً
عمل بهما اذ لا تعز فيه فان اختلف موجههما كقوله في الظهار قصرير رقة وفي الاستل الخطأ
قصرير رقة مؤمنة فقد نقل عن الشافعي حمل المطلق على المقيد قبل من غير جمع وقال
أكثرهم بجماع وقالت الحنفية لا يعمل والظاهر انه ان عت قياس فكذلك خص العام بالقياس

كما سبق والافلا الشافية كلام الله واحد فاذا نص على الايمان في كفارة القتل لزم في الظاهر وليس بسديد فانه ان اريد المعنى القاسم به فهو وان كان واحدا الا ان تعلقاته تختلف باختلاف المتعلقات فلا يلزم من تعلقه بأحد المختلفين بالاطلاق أو التقييد أو العموم أو الخصوص أو غير ذلك تعلقه بالآخر بذلك والالزم أن يكون أمره ونهيه بأحد المختلفات أمرا ونهيا بالجميع وهو محال وان اريد العبادة فهي متعددة الخفية لا دليل على التقييد والقياس يلزم منه رفع ما اقتضاه المطلق من الامتثال بطلقه فيكون نسخا وهو باطل وأجيب بأنه تقييد لا نسخ كالتقييد بالسلمية قلوا قياس في الأسباب ورد بالمنع وسيأتي بيانه

﴿ المجمل ﴾

لغة المجموع وأيضا المحصل وفي الاصطلاح قيل اللفظ الذي لا يفهم منه عند الاطلاق شيء وأورد على طرده المهمل ونحو المستحيل فانه ليس بشيء وعلى عكسه انه قد يفهم منه أحد المحامل والفعل المجمل وليس بلفظ كقيامه صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية فان له دلالة على الجواز لكنها غير ظاهرة لجواز السهو وقال أبو الحسين مالا يمكن معرفة المراد منه ويرد عليه المشترك المبين وما قصد به مجاز بين أوليين والأولى ما لم تنضح دلالة وقد يكون في مفرد كالمشرك بالأصالة كالقرء والمين وكالمشرك بالاعلال كالتخاروف قد يكون في مركب مثل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لتردده بين زوج وأولى وقد يكون لتردد مرجع الضمير وقد يكون لتردد بين المطف والقطف مثل والراسخون وقد يكون لتردد مرجع الصفة مثل زيد طيب ماهر وقد يكون لتردد بين محاسن مجازة بعد تعذر الحقيقة ما بتخصيص مجهول أو استثناء مجهول مثل الامايتلى عليكم وقد يكون للتقييد بممة مجهولة مثل محصنين والاحصان غير من وقد يكون في الفعل كما تقدم

﴿ مسألة ﴾ الجمهور على انه لا اجمال في نحو حرمت عليكم الميتة وأمهاتكم وأحلت لكم بهيمة الانعام خلافا للسكرخي وأبي عبد الله البصري لنا القطع بان من استغنى لغة العرب علم ان المراد عندهم عرفا في منسلة الفعل المقصود من ذلك وهو الأكل في المأكل والشرب في المشروب واللبس في الملبوس والوطء في الموطوء فلا اجمال قالوا لا بد من اضمار فعل متعلق الحكم لاستحالة الظاهر وما وجب للضرورة تقييد بقدرها فلا يضر الجميع وذلك البعض غير متضغ وهو معنى المجمل وأجيب بأنه متضغ في بعض معين بما تقدم

﴿مسئلة﴾ نعم قوله وامسحوا برؤوسكم ليس يجعل خلافا لبعض المنفعة لنا انه ان ثبت عرف في مثله في صحة اطلاقه على البعض كمالك والغازي وابن جني فلا اجمال لظهوره في الجميع وان ثبت كالشافعية وعبد الجبار وابي الحسين فلا اجمال واستدلال الشافعية بالعرف في نحو مسح يدي بالتمديد ليس منه لان التمديد لها آلة والباء للاستعانة وله عرف في الادله ماذ كروه بخلاف مسح وجهي ومسحت بوجهي وأما الاستدلال بأن الباء للتبعية فاضعف

﴿مسئلة﴾ الجمهور ولا اجمال في نفي رفع عن أمي الخليل والنسيان خلافا لأبي الحسين وأبي عبد الله ومتبعيه لنا ان العرف في مثله قطعاً رفع للمواخذة والعقاب فمل لشرع فلا اجمال ولا سقط الضمان امالانه ليس بعقاب فلذلك وجب في مال المصبي أو تخصيصاً للعدوم تلبر المتابع عليه والتخصيص لا يوجب اجمالاً قلوا لا بد من اضرار لتعلق الرفع وأجيب بأنه مضع بما تقدم

﴿مسئلة﴾ الجمهور ولا اجمال في نحو لا صلاة الا بطهور والابغائية الكتاب ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل لانكاح الابوي وشاهد على عدل خلافاً للغاضي ومتبعيه لنا انه ان ثبت عرف شرعي في اطلاقه على الصحيح من ذلك أو غيره فلا اجمال وان ثبت فالعرف في مثله بنى الفائدة والجدوى مثل لاعلم الامانفع ولا كلام الاما فاد ولا طاعة لالله فلا اجمال ولو قدر ان لا عرف شرعي ولا لقوى فالأولى جلد على نفي الصحة والكه من وجهين أحدهم ان حقيقته نفي العمل مطابقة ونفي الهم لا لازم فإذا صدر المطابقة فالإلزام أولى، الثاني من مشابهة ما ليس بصحيح ولا كامل للعدوم أقرب من مشابهة نفي أحدهما فان قيل نيب المنة بالترجيح قلنا ان اثبات واحد ثنائياً بالعرف في مثله وأما نحو لا عمل لآلية عرف المتعني المائدة كما تقدم خلافاً للمعتزلة فانوا العرف من نفسه مختلف إلى سواء في الكمال لانه وفي الصحة أخرى وأجيب بالمنع ولو لم فلا استواء لرجحه بما ذكرنا، ولذا لا يصاري لكن الابدليل خاص

﴿مسئلة﴾ الجمهور على ان نحو والسارق والسارقة فقطعوا أيديهم ماليس بجعل لنا ان لعظ اليد لجللة العضو الى المنكب حقيقة لقطعنا بصحة اطلاق بعض اليد على ما دونها والاعطاع لآبانه الشيء عما كان متصلاً به حقيقة فلا اجمال واستدل لو كان لعظ اليد شركاً في الكوع والمرفق والمنكب لم الاجمال وهو على خلاف الاصل وأحب أن اطلق عليها المفاصل

خلاف الأصل واستدل بأنه يحصل الاشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما وقوع واحد من اثنين أقرب من وقوع واحد معين وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح وأيضا يلزم أن لا يكون مجمل أبداً ولو أطلق لفظ اليد على ما ذكر ولفظ القطع على ما ذكر وعلى الجرح قدل على الاجمال فيما قلنا لاجال مع ظهور الحقيقة قالوا ولم يكن مجمل يصحح الى بيان وقد بين بالقطع من الكوع قلنا بيان ارادة جهة المجاز لا يوجب الاجمال

(مسئلة) المختار أن اللفظ اذا أطلق اعني تارة ولعنيين أخرى ولم يثبت اشتراك ولا ظهور كان مجملا لنا انه مالم يتضح معناه فوجب الاجمال قالوا ما يفيد معنيين أكثر فائدة فالظاهر ارادته لتكثير الفائدة وأجيب بأنه اثبات اللغة بالترجيح ولو سلم فأكثر لفظ الحقيقة اعني واحد فجعله من الاكثر أظهر فان قالوا أثبتنا أحد المحققين بالعرف منع العرف في ذلك قالوا يحصل لا اشتراك والتواطؤ وحقيقته أحدهما الى آخره وقد تقدم

(مسئلة) الجمهور على أن اللفظ الوارد من الشرع وله مجمل في لغوى ومجمل في حكم شرعى مثل الطواف بالبيت صلاة فانه يحصل كالصلاة في الطهارة وانه دعاء لغة والاثان فما فوقه ما جاعلة فانه يحصل كالجماعة في الفضيلة والجماعة حقيقة ليس بمجمل لنا ان عرف الشارع أن يعرف الاحكام لاموضوع اللغة فكانت قرينة توضح الدلالة فلا اجمال وأيضا فانما قاطعون بأن الشارع لم يبعث لتعريف اللغة فكانت قرينة لمراد الحكم قالوا يملح لها ولم يتضح فكان مجملا قلنا يتضح بما تقدم

(مسئلة) المختار ان اللفظ الذي له معنى لغوى ومعنى شرعى على القول به ليس بمجمل وثالث الامر زالى ان كان في الاثبات فالشرعى وان كان في النبى فمجمل ورابعها وان كان في النبى فاللغوى فالاثبات كقولهم وقد دخل على عائشة فقال أعنسدك نبي قالت لا فقال انى اذا أصوم والنبي كنيه عن صوم يوم النحر لنا ان عرفه فيه يقتضى بظهوره فيه فلا اجمال لعائل الاجمال يطلق عليها وله يتضح رد بما تقدم العرائل الاثبات واضح وفي النبى ينفذ حمله عليه ظاهر الزوم صحته فوجب الاجمال وأجيب بأن الشرعى ليس بمعناه الصحيح وإنما معناه الهيئات الخصوصية والالزم أن يكون دعى الصلاة مجملا وهو باطل الرابع في الاثبات واضح وفي النبى الاجماع على نفي حمله على الصحيح كبيع الحر والحر والملاقع والمضامين وحبل الحبله والجواب ما تقدم وبنزله أن يكون دعى الصلاة للغوى وهو باطل قطعا رأيا ما اشتهر من المجاز حتى غلب على الحقيقة فلا اشكال في ظهوره في المجاز

﴿ البيان . المبين ﴾

فالبيان يطلق على التبيين وهو فعل المبين وعلى ما حصل به التبيين وهو الدليل وعلى متعلق التبيين وهو المدلول فذلك قال الصيرفي اخرج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح وأورد البيان من غير سبق الاشكال وفيه تجرور بالجزو تكرير بالوضوح وقال القاضي والاكثر هو الدليل مطلقا وقال البصري هو العلم الحاصل عن الدليل والمبين نقض الجمل وقد يكون في مفرد وفي مركب وفي فعل سبق اجتهاله أو لم سبق

﴿ مسألة ﴾ الاكثر ان الفعل يكون بيانا لنا أنه صلى الله عليه وسلم عرف الصلاة والحج والعمل وقولهم انما البيان بقوله صلوا واتخذوا وأجيب بان ذلك دليل ان الفعل بيان وأيضاً فانقطع عقلا ان مشاهدة الفعل أدل في بيانه من الاخبار عنه وليس الخبر كالمعاينة قالوا العمل تطويل فلا يبين لتأخر البيان عن وقت الحاجة مع امكانه قبله وأجيب بانه قد يطول القول أكثر ولو لم تأخر لشروع فيه ولو لم تأخر لداني وقت الحاجة جز ولو لم تأخر لما منع ان يجور له لولا أقوى البياتين

﴿ مسألة ﴾ اذا ورد بعد الجمل قول وفعل وكل صالح لبيانه فان تعاقوا علم المتقدم فهو البيان لحصوله والثاني تأكيد وان جهل فاحدهما من غير تعيين وقيل ان كان أحدهما أرجح تعيين تأخيريه فيهما لأن المرجح لا يكون تأكيدا وأجيب بان الجمل المستفاد لا يلزم فها ذلك فإنه يتخفا كما لو قال بعد آية الحج ليطفئ النارن ويسمى مردواة وفعل هو طوافين وسمين فلتختار القول والفعل ندب له أو واجب متعدياً أو تأخر الان الجمع أولى وذل أبو الحسين المتقدم هو البيان ويلزم في تقديم العمل نسجه مع امكان الجمع أو ترجحه على القول المتأخر وهو بعيد

﴿ مسألة ﴾ المختار لزوم قوة البيان على المبين وقال السكرجى يدرم المساواة وهو نحو الحسين يجوز الأدنى لئانه لو كان مرجوحاً لزم الغاء الرجح بالمرجوح في العام د حدص والمناطق اذا قيد في التساوي التحكم وأما لجمل فواضح

﴿ مسألة ﴾ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة انما قال على قول ، ن قول يجوز تكليف ما لا يطاق وأما تأخيريه عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة فله ظهور على - واره والمنذرى والصيرفي وبعض الحنفية على امتناعه والسكرجى على حواره تأخيره في العمل دون

غيره وأبو الحسين مثله في الجمل وأما غيره فيجوز تأخير بيانه التفصيلي لا الاجمالي مثل هذا
العموم مخصص والمطلق مقيد والحكم سينسخ والجبائي فانه على تأخير النسخ لا غيره لنا فان الله
خمس الى ولذي القربى ثم بين ان السلب للقاتل إما عموماً وإما ذاراً الامام وان ذوى القربى
بنو هاشم دون بنى أمية وبنى نوفل فنهض في تأخير التفصيلي والاجمالي اذ لم ينقل اقتران اجمالي
ولو كان لنقل ظاهر امع ان الاصل عدمه وأيضاً قال جبريل له صلى الله عليه وسلم اقرأ قال
وما اقرأ فذكر ثلاثاً ثم قال اقرأ باسم ربك واعترض بأنه متروك الظاهر لان الامر ان كان على
الفور فلا يجوز تأخيرها وان كان على التراخي فيفيد جوازها في الزمن الثاني فتأخيرها تأخير عن
وقت الحاجة وأجيب بأن الامر قبل البيان لا يجب به شيء على الفور ولا على التراخي وأيضاً
قال أقيموا الصلاة ثم بين جبريل ثم بين الرسول وكذلك آتوا الزكوة ثم بين وأيضاً والسارق
والسارقة ثم بين المقدار والصفة على تدريج واعتراض بأن المؤخر التفصيل وبأن الامر ان كان
على الفور الى آخره وأجيب بما سبق فيهما وأيضاً المنهى عن المزاينة وشكى الانصار بعد
ذلك رخص في العرايا ومن استقرى علم ذلك قطعاً فانه أكثر من أن يحصى ومن العقل لو امتنع
لكان تفسيره لقطعنا بانه لا يترجم منه محال لذاته ولو كان لتفسيره لكان لجهل مراد المتكلم من
الكلام لعلمنا انه لا يحصل بالبيان سوى علمه بذلك فلو كان لا تمتنع تأخير النسخ لجهل المكلف
بذلك واعتراض بانه ممتنع لعدم نفس البيان ولذلك لو لم يبين المكلف صريح وأجيب بأن مثله
في النسخ أيضاً استدل بقوله أن تدبجوا بقرة وكانت معينة بدليل بين لنا ما هي مالونها و بدليل
انها بقرة انها وهو ضمير الماء وربها و بدليل انه لم يؤمر بتجدد و بدليل المطابقة وأجيب
بأنها كانت غير معينة فتسكون معينة بدليل قوله بقرة وهو ظاهر في أي بقرة كانت و بدليل
قول ابن عباس لو ذبحوا أي بقرة أرادوا لجزأتهم ولكنهم شددوا فشد الله عليهم و بدليل
قوله وما كادوا يفعلون واستدل بقوله ثم ان علينا بياناً ولا يقوى لظهور البيان في الاظهار لغة
ولو سلم انه مجاز فلرجوع الضمير الى الجميع وبقوله ثم فصلت ولا يقوى لظهوره في الانزال
ولو سلم انه مجاز كما تقدم فكما تقدم وبقوله انكم وما تعبدون فقال عبد الله بن الزبير فقد
عبدت الملائكة والمسيح فنزل ان الذين سبقت لهم منا الحسنى وأجيب بأن مالاً لا يعقل ونزول
ان الذين زيادة بيان وبقوله انما هلكوا أهل هذه القرية وقد أخبروا حسب ما أمروا قالوا بعد
سؤال ابراهيم لننجينه وأهله وأجيب بأنه مبين بقولهم ان أهلها كانوا ظالمين وذلك لا يعد تأخيراً
كلاستثناء واستدل بأنه لو كان ممتنعاً لكان لذاته أو لغيره وكل منهما يعرف بضرورة أو بنظر

وهو منتف وعورض بأنه لو كان خبرا لم يكن إلى التلوه عبد الجبار تأخير بيان الجمل تأخير بيان صفة العبادة وذلك ليحل بفعل العبادة في وقتها للجهل بصفتها بخلاف التسخ فانه لا يحل بذلك وأجيب بأن وقتها وقت بيانها لا قبله فلم يحل بها في وقتها وقال أيضا تأخير بيان التخصيص مما يوجب الشك في كل شخص في مراد المتكلم بخلاف التسخ وأجيب بأن ذلك دلي البطل وتأخير بيان التسخ مما يوجب الشك في الجميع فكان أجدر وقال أيضا تأخير بيان التخصيص بهم أمر الازم وتأخير التسخ لا يوم الاملا بدله منه به أو يغيره وأجيب بأن خروج الجميع خروج كل بعض أيضا المانع تأخير بيان الجمل لو جاز لجاز الخطاب بما يضمه مع نفسه وذلك غير مفيد وأجيب بأن فائدة علمه بأنه مخاطب بأحمد لولائه المفهومة به فيعتقد وجوب ما يوزم دلي الفعل فيطيع أو على الترك فيعصى بخلاف الآخر المانع تأخير بيان الظاهر في غير ظاهره لو جاز لكان اما الى مدة معينة وهو تحكم ولا يقل به أو الى الابد فيزعم منه المخالفة للمراد وأجيب الى مدة معينة عند الله وهو الوقت الذي يكون مكلفه وأيضا لو جاز لكان مخاطبا ولو كان لكان فها لأنه مناه فاما أن يفهم من ظاهره فجهاله وأما المبين فتعدد وأجيب بأنه يجري في المنسوخ لأنه ظاهر في الدوام والجواب انه يفهمه الظاهر مع جواز التخصيص عند الحاجة فلا جهالة ولا إحالة

مسئلة ١٠ المانعون اختلفوا في جواز تأخير صلى الله عليه وسلم تبليغ الاحكام الى وقت الحاجة والمختار الجواز لعنا انه لو صرح به لم يترحم منه محال ولعله أوجب ذلك عليه لاملحة قالوا قال بلغ ما أنزل اليك من ربك وأجيب بعد التسليم ان الأمر للوجوب وعلى الفور لمهوره في لفظ القرآن

مسئلة ١١ المانعون اختلفوا في جواز اسماع المكلف العام دون سماع التخصيص الموجود والمختار الجواز لنا أن تأخير اسماعه مع وجوده أقرب من تأخير مع عدمه وأيضاً قد وقع فان فاطمة سمعت بوصيكم الله ولم تسمع عن معاشر الأنبياء لانورث وكذلك سمع الصحابة اقتلوا المشركين ولم يسمع أكثرهم عن نوابهم سنة أهل الكتاب الا به سمين وذلك كثير

مسئلة ١٢ المجوزون اختلفوا في جواز بيان به من دون بعض والمختار جوازه لنا ما تقدم في العقلي وقوله والسارق والسارقين الثواب والشبهة والمرز على التدرج واقتلوا المشركين بين اخراج الذمة ثم العبد ثم المرأة على التدرج وآية الميراث أنترج صلى الله عليه وسلم العاتل

﴿ دلالة غير صريح الصيغة ﴾

وهو ما ينزّم منه فإن كان مقصودا للتكلم وتوقف صدق المتكلم أو صحة المفروض به عليه عقلا أو شرعا فدلالة اقتضاء مثل رفع عن أمتي الخطأ . لاصيام . لأعمل الابنية . ومثل واستل الغريه ومثل اعتق عبدك عنى على ألف فإنه يستدعى تفدير الملك ضرورة توقف العتق شرعا عليه وإن لم يتوقف ما تقدم عليه فإن كان مفهوما فن محل يتناوله اللفظ والنطق بقريته فتبنيه وإيماء كما سيأتى والافدلالة المفهوم وإن كان غير مقصودا للتكلم فدلالة إشارة مثل النساء ناقصات عقل ودين فليل ومأنقص دينهن قل نمسكت أحداهن شطردهرهالاته لى فليس مقصود المتكلم بيان أكثر الخيض وأقل الطهر ولكنه لزّم منه لانه ذكر شرط الدهر مبالغة في نقصان دينهن فلو كان الخيض أكثر لاقضت المبالغة ذكره وكذلك قوله وحله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وكذلك قوله أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ينزّم منه أن من أصبح جنبا لم يفسد صومه وليس مقصودا ومثله فالآن يأثم وهو مع قوله حتى يبين لكم

* المفهوم *

مادل عليه اللفظ في غير محل النطق والمطوق مادل عليه اللفظ في محل النطق وهو مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة فالأول أن يكون حكم المفهوم موافقا للنطوق في الحكم ويسمى نفوى الخطاب ولحن الخطاب كحريم الضرب من قوله ولا تقبل لهما أف وكالجزء بما فوق الانتقال من قوله ومن يعمل منتقال ذرة وكثاديه مادون الفنتطار من قوله بقنطار يؤده اليك وعدم زيادته ما هو اندشار من قوله يديار لا يؤده اليك وهو من قبيل التنبيه بالأدنى على الأعلى وبالأعلى على الأدنى فلهذا كان الحكم في المسكوت أولى وإنما يكون ذلك إذا عرف المصو من الحكم وأنه أنه مناسبة في المسكوت كالأهلة حتى قال بعضهم هو قياس جلى لنا انقاطعون بذلك لغة من المبالغة قبل شرع القياس وأيضا فان الأصل لا يكون مندرجا في المرع اجاعا وهذا قد يكون جوا من لا نعطه ذره فإنه إذا أعطاه دينار كان الأصل داخل فاعلموا قالوا لو قطع الطر عن المعنى وأنه في المرع آكد لما حكم به وهو معنى القياس وأجيب أنه شرط المعنى لغة كجاءه عدم والدليل أن كل من حالف في القياس قال به سوى من لا نقره

له وهو قطعي كالأشياء وظني كما يقوله الشافعي في الكفارة في قتل العمد وفي اليمين النعوس
 وهو مفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه محالاً المنطوق في الحكم ويسمى دليل الخطاب وهو
 أقسام . مفهوم المغة مثل في النعم السائمة الزكاة ومفهوم الشرط مثل وان كن أولات حل .
 ومفهوم الغاية مثل حتى تسكحز وجاغبره . ومفهوم انما مثل انما الربا في التبيشة . ومفهوم
 الاستثناء مثل لا اله الا الله . ومفهوم العدد الخاص مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة . ومفهوم حصر
 المبتدأ مثل العالم زيد . وشرط مفهوم المخالفة عند قائله أن لا يظهر ان المسكوت عنه أولى ولا
 مساوياً كفهوم الموافقة ولا نخرج مخرج الأعم الأغلب مثل وربائبكم اللاتي في حجوركم
 ومثل فان خستم الأبقيا . وأما امرأة نسكحت نفسها بغير إذن وليها . فليست بمنقاة من أحوار . ولا
 لسؤال سائل أو حدوث حادثة أو تقدير جهالة أو خوف أو غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذکر
 فاما مفهوم الصفة فقال به الشافعي وأحمد والأشعري والامام وجاعة ونفاة أبو حنيفة
 والشافعي والنزالي وجاهير المعنلة وقال البصري ان كان البيان كالسائمة أو للتعليم كغير
 الصائغ أو كان ماعدا الصفة داخل تحتها كالحكم بالشاهدين والافلا القائلون به قال
 أبو عبيد في قوله صلى الله عليه وسلم في الواجد فعل عقوبته وعرضه ان من ليس بواجداً فعل
 عقوبته ولا عرضه في مطلق النفي ظلم ان مطلق غير النفي ليس بظلم وقيل له في قوله خير له من أن
 يعتلي شعر المراد الهجاء وهجاء الرسول فقال لو كان كذلك لم يكن له ذكر الامتلاء معنى لأن
 فليله وكثيره سواء فأزعم من تقدير الصفة المفهوم فكيف يصري بها وقال به الشافعي وحما
 عالمان بلغة العرب فالظاهر أن ذلك مفهوم من اللغة واعترض بأنه يجوز أن ينيأ على اجتهداها
 وأجيب بأن أكثر اللغة انما ثبت بقول الأئمة عنهم معناه كذا فلا يفسدح التجويز وعورض
 بذهب الانحطش وأجيب بأنه لم يثبت كذلك ولو سلم من ذكرناه أرجح ولو سلم فالثبت أولى
 وأيضاً لو يدل على أن المراد مخالفة المسكوت ؛ بكن تخصيص محل النطق بالذکر فائدة
 وللأزم باطل لأنه لا يستقيم أن يستخصيص أحد اللفظ لغير فائدة فكيف بكلام الله تعالى
 ورسوله واعترض بأنه لا يثبت الوضع بما فيه من الغائبة وأجيب بأنه اذا ثبت بطريق
 الاستقراء عنهم أن كل ما فهم انه لا فائدة للفظ سواء مفهومه راد به اندرج ذلك واكتفى بالظهور
 واعترض بأن فائدة تقوية الدلالة حتى لا يتوهم تخصيص وأجيب بأنه لو لا المخالفة لا يقتضي
 ذلك تخصيص الآخر بالذكر لان الفرص انه لم يرجع بأمر يقتضي تخصيصه دون الآخر
 واعترض بأن فائدة نيل نواب الاحتياط قياس المسكوت على المنطوق وأجيب بأنه اذا ظهر

التساوي فلا نزاع واعترض بمفهوم اللقب وأجيب بأنه لو أسقط اللقب لاخل الكلام فلا مقتضى للمفهوم فيه واستدل لولم يكن للحصر لزوم الاشتراك اذ لا واسطة وليس الاشتراك باتفاق وأجيب بأن النزاع في دلالة اللفظ ولا يلزم من نفي دلالة الحصر دلالة الاشتراك لانه قد لا يدل عليهما أصلاً وان كان المدلولان اسمهما متساوفاً في الامام لولم يقدا الحصر لم يفد الاختصاص به دون غيره لانه بمعناه والثاني معلومة وهو مثل ما تقدم ويجري بان في مفهوم اللقب وهو باطل واستدل بأننا علم انه اذا قيل العقهاء الشافعية فضلاء أئمة ولا مقتضى للتخصيص مما تقدم من غريب الحنفية وغيرهم مع اقرارهم بفضلهم ولولا الاشعار بالخالف لما تفرقت وأجيب باحتمال أن التفرقة من النصريح بغيرهم وتركهم على الاجال أولتوهم المعتقدين ذلك كما ينفر من التقسيم واستدل بقوله ان تستغفر لهم سبعين مرة فقال صلى الله عليه وسلم لأز يدن على السبعين فهم ان ما اراد على السبعين بمخلاته وأجيب ببطلان ذلك لان ذكر السبعين بالغة فما بعدهما مساو لها ولما فهم من قوله سواء علمهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ولو سلم فلا يتعين فهمه منه اذ لعله باق على أصله في جوار المنصورة واستدل بقول العلماء اذا التقى الحتانان ناسخ لقوله الماء من الماء وذلك نسخ للمفهوم لان الماء من الماء باق وأجيب بأنه عام بمعنى لا ماء الا من الماء فيكون الثاني ناسخاً للمدلول عمومه لا للمفهوم واستدل بقول يعلى بن أمية لعمر ما بالنا تقصرو قدأهـ . وقد قل تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان حثم فقال عمر وتجببت عما نصب . فسأله صلى الله عليه وسلم فقال انما هي صدقة صدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته فهم ما بي القصر من عدم الحرف واقر صلى الله عليه وسلم على ذلك وأجيب بأنه لا يمين فاعلموا بيا على استصحاب الحال في وجوب الامام عدم الحرف لا على المفهوم واستدل لولم يكن المسكوب عنه مخالفاً لكون السبعين في قوله طهور اياه أحدكم اذا ولع الكلب فيه أن فعله سبحانه مطهره لان تحميل الحاصل محال وكذلك حسن رصعاب يحرم من وهذه الدلالة مخصصة بمذاق ذلك واستدل بأن الاتعاذ على العرقين المطلق والمفيد الصفة كما عرف بين المرسل والمعه بالاسماء وأحب أنه سلم عن أين يرم أن يكون بماء . واستدل بأن فائدة أكثر فكان أولى بكثيراً للعائدة وهو لازم لمن حصل تكثير العائدة بدل على الوضع وما قيل في انه دور لان دلالة تتوقف على تكثير العائدة وتكثير العائدة متوقف على دلالة يانهم . في الأخرى وجوابه أن تكثير العائدة حاصل على الوضع لمصياها وكل ما كان كذلك فتلفه السبيل بل وله الله سبحانه القائل بنبيه لو بت

بدليل والدليل عقلي أو نقلي إلى آخره وأجيب بمنع اشتراط التوار والاعتذار العمل بأكثر أدلة الأحكام هذا وإن علم كثرة العلماء بالأحاد فيها كنقلهم عن الأصمعي أو الخليل أو أبي عبيدة أو سيويه قالوا لو ثبت ثبت في الخبر واللازم باطل فإنه لو دل رأيت الغنى السائمة ترمي لم يدل على خلافه وأجيب بأنه قد رتب مقتضى التصحيح بمائة عدم فعبر الفرض والافعال ر وتميزه سواء مع انه قياس والحق العرف بأن الحرف عن المطوق به وان دل على أن المكوب عنه برغم عنه فلا يلزم أن لا يكون حاصله لا في الحكم فإنه ليس فيه حرجي مجرى فيه ذلك وهو دقيق نفيس قالوا لو كان لما صح أدر كذا السائمة والمساوية محتملا ولا معتقدا لعدم العائنه كما لم يصح لا تنقل له أف وأخر به والمسلم من التناهي وأجيب بأن العائنه عدم تمحيصه ومن التناقض بأن المتناويع عارض المفهوم فلم يبق والمعارضة واحدة في الظواهر والقياس ممتنع ولو سلم فأنما امتنع الأصل للقطع به بخلاف الظواهر فالو لو كان لم يصح في السائمة الزكاة ولا زكاة في المساوية لعدم العائنه وأجيب أنه لا يمتنع مظاهر المطعنين فكيف بالظاهرين مع ضعف الأول منهما واستدل بأنه لو كان لم يثبت خلافه لأن الأصل عدم المعارض وقد ثبت في تحولاتها كلوا الربا أصعافا فاعصية وأجيب أن المقطوع به عارض المفهوم فلم يبق وكونه خلاف الأصل لا يضر بعد ثبوته وأما قوله أن أردن محصنا بل أن العالب أن الاكراه انما تنعقد في عدمه ولأن كلوا إسرافا وندارا لأن العالب أن كل مال اليتيم يأكله إسرافا وأما حديثه إلا ولا منه من حوى الخطاب فالو لو كان لكان أما من جهة بطعه أو من جهة أنه لا فائدة سواء أو من إسرافه أو الأول لا تراعى فيه والثاني ممنوع ببيان العوائد المتقدمة والثالث الأصل عدمه وعلى مدعيه بيانه وأجيب بأنه لا فائدة سواء كما تقدم وأما مفهوم الشرط فقد قال به من لا يحول مفهوم العمة والسامعي ومدا الجبار وأبو محمد لله المسمى على المع القائل به بما عدم وأما ادعاء كونه شرط لما زعم من عدمه تعالى الشرط لأنه حقيقة وعورض بأنه لا يلزم أن يكون شرط لما زعموا في أنه ينافي وأجيب أنه يلزم من انشاء السبب انشاء (١) من انشاء تعداد العدة ونسبنا بالعدد فالأصل عدمه وقالوا يلزم أن لا يحرم الاكراه عند عدم إرادة التامين وأجيب بأنه تخرج مخرج الأخط أو للاجماع المعارض له وأما مفهوم العائنه محال به من لا يقول مفهوم الشرط كالفاهي ومدا الجبار وقال بعض العقهاء العائنه محال به من لا يقول وأن معنى صوره أن يثبت

الشمس الى آخر غيبوبة الشمس فلو قدر وجوب الصوم بعلمهم بصرح اذا آخر الليل وأما مفهوم القلب فالجمهور ليس بحجة بخلاف الدقائق وبعض الخناينة لتأني المعنى المقتضى للفهوم مفقود فوجب اتقاؤه والأصل عدمه سواء وأيضا لو كان لكان قول قال محمد رسول الله وزيد موجود ظاهرا في الكفر لأنه ظاهر في نفي عيسى والباري تعالى واللازم باطل قطعا واستدل بأنه يلزم ابطال القياس لأنه ظاهر في المخالفة وأجيب بأن القياس يستلزم التساوي ومفهوم الصفة منتف مع مفهوم القلب أجدر قالوا خص بالذكر ولا فائدة سوى المفهوم وقد تقدم قالوا وقال لمن يخافه ليست أي بزانية ولا أختي تبادل نسبة الزنا الى أم خصمه وأخته ولذلك يجب عليه الحد عند مالك وأحمد وأجيب بأن ذلك مفهوم من القرائن لامن المفهوم المراد وأما مفهوم إمام فليل منطوق وقيل من قبيل المفهوم فذلك أنكره بعض منكري المفهوم القائل بأنه منطوق لافرق بين أنما أنت نذير وان أنت الانذير إنما نابشر متلكم ان أنت الابشر متنا وهو المدعى وأما مثل أعمال الأهل بالنيات وإنما الولاء لمن أعتق فالخصر بغير إنما لما فيه من العموم لأنه لو كان بهض الولاء لمن لم يعتق لخالف ظاهر الولاء لمن أعتق قالوا لو كانت للحصر لكان وروده الغير الحصر على خلاف الأصل وأجيب بأن ذلك يرد على كل ظاهر ولا يقدح في الظهور باتفاق وأما مفهوم الحصر في فهو العالم زيد وصديق زيد ولا قرينة مفيد منطوق وقيل من قبيل المفهوم وقيل ليس منهما المانع لو كان العالم زيد يفيد الحصر لأنه لا فائدة العكس لأنه في الاستقيم للجنس ولا لمعهود معين لعدم القرينة وهو الدليل عندهم وأيضا لو كان لكان التقديم بغير مدلول الكلمة واللازم باطل وأيضا لو كان للزم استعمال اللام لغير الجنس والعهد المعين والذهني والأولان واضحان والثالث باطل اذ لم يثبت ذهني الا في بعض غير مفيد بصفة مثل أكلت الخبز وشربت الماء أو للبالغة في فهو الرجل زيد وزيد الرجل فيكون التقديم والتأخير سواء القائل به لو لم يفده لأدى الى الانحبار عن الأم بالأخص لانه لا قرينة للعهد ولا يستقيم الجنس فوجب جعله لمعهود ذهني مفيد بما يصيرده مطابقا كالكامل والمنتهى وهو المراد في الصحيح واللام للبالغة فأين الحصر ويلزمه زيد العالم بعين ما ذكر وهو الذي نص عليه سيويه في زيد الرجل وأجيب بأنه المعهود الذهني البعض باعتبار الوجود مثل دخلت السوق واشتريت الخبز مثل زيد العالم سواء فان زعم أن التعريف هنا زيد باطل لوجوب استقلاله بالتعريف منقطعا عن زيد كالموصلات وأما العالم الا زيد فقد تقدم

[illegible]

ان لم تكن ظاهرة فهو معنى البداء والافهوعيب وهو محال وأجيب بعد تسليم اعتبار المصالح
انه لحكمة علم ازلائها تكون عند نسخها لاختلاف الأزمان والاحوال كمنفعة شرب دواء
في وقت وضرره في وقت آخر فلم يظهر له مالم يكن ظاهرا قالوا ان كان الاول مقيدا بوقت
فليس ينسخ وان دل على التأيد فلا يقبل النسخ لانه اخبار بالتأيد ونفيه ولأنه يؤدي الى
تعذر الاخبار بالتأيد والى نفي الوفاق بتأيد حكم ما والى جواز نسخ شرعيتكم وأجيب
بأنه قد يكون موقتا وينسخ قبل فعله أو بعد فعل بعضه على ما يأتي قولهم وان دل على التأيد
فلا يقبل ممنوع فانه يصح أن يقال صم ره زمان أبدانهم ينسخ لأنه يصح أن يقال صم رمضان
معينهم ينسخ فهذا أجدر لانه ثبت الوجوب لمعين مستقبل لم يستمر وهو معنى النسخ قولهم
إخبار بتأيد الحكم ونفيه قلنا الأمر بالشئ في المستقبل غير مخبر فيه بتأيد مستنزم بتأيد
الحكم ولا استمراره وانما يستنزم أن الفعل في المستقبل أبداء متعلق الوجوب فاذا تبين زوال
التعلق بالنسخ لم يكن ماضيا كالوبدوا ر جاردلك لكان قبل وجوده أو بعده أو هو
ولا يرتفع نفي قبل وجوده ولا بعد وجوده لانهم ماض ومان ولا حال وجوده لم يؤدي الى كونه
موجودا معدوما قلنا المراد أن التكليف الذي ثبت بعد ان لم يكن زال كما يزول بالموت
لا الفعل فلا يلزم نفي مما ذكره الروافض ان كان علم استمراره أبدانهم ينسخ وان كان
علم استمراره الى وقت معين فالحكم منه فيه فمما قد نسخ من بداء استمراره الى وقت معين
ينسخ فيه كما علم استمراره في ذرية من لا خلا في ذرية بارئعها من نسخ لا منع
كونه منسوخا لنا على الاصفهاني ما ثبت من لا جمع على وقوفه فان سر امتنا منسوخا
بمخالفها من جميع السرائع ونسخ وجوب التوجه الى المقدس وبه حث الوصية والأمر بن
بالموارث ونسخ وجوب ثبات الواحد المشرع بما بعده وسير ذلك مما لا يحصى كره لنا على اليهود
القطع اذالم تعتبر المصالح بالجواز لأن الله تعالى جعل ما ساء ويعكم ما يداوان اعتبره بالمصالح
فمن القاطعون بأن المصلحة فيه تكون في وقت وجوبه في ثم تكون في وقت آخر
بشرعيه وأيضا في التوريه انه أمر آدم بنزول يجنيه من بنييه وهو حرم ذلك باتفاق وقال
لنوح اني جمات كل دابة ما كلالك ولذريتك وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما خلا الدم
وقد حرم بعد ذلك كثيرا باتفاق واعترض بأنه لا بعد أن يكون ذلك التعلق مقيدا الى ظهور
شرعية أخرى قلنا الاصل عدمه فان قالوا كان دواؤه مقيدا على علم الله قلنا هم وهو معنى
النسخ واستدل باباحه يوم السبت ثم بنصره ويجوز ان كان ثم اجاباه في سرعة موسى يوم

﴿مسئلة﴾ الجمهور جواز نسخ الحكم المقيد فعله بالتأييد مثل صوموا أيدا ولو كان تصا
أما لو كان التأيد لبيان مدة بقاء الوجوب واستقراره فإن كان تصا لم يقبل خلافه والاقبل
وحمل على مجازة لنا أنه لا يزيد على عم غدا ثم ينسخ قبله قالوا التأيد بمثابة دأهم والنسخ
بقطع السوم فكان متناقضا وأجيب بأنه لا منافاة بين تأيد الفعل الذي تعلق به التكليف
وبين انقطاع التكليف كما لو كان معينا وكالموت

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ لا إلى بدل لأنه إن لم يقبل برعاية الحكمة فلا إشكال
وان قيل بها فلا يتبع في العقل أن تكون مصلحة المكلف في نسخ الحكم لا إلى بدل وأيضا
فانه وقع بدليل نسخ وجوب الصدقة قبل مناجاته صلى الله عليه وسلم ونسخ وجوب الاساك
بعد الفطر ونسخ تحريم ادخار لحوم الاضاحي وغير ذلك لا إلى بدل قالوا قال نأت بخير منها أو
مثلا وأجيب بأن الخلاف في نسخ الحكم لا في اللفظ ولا دلالة في ذلك سلمنا ولكن عام
يقبل التخصيص سلمنا امتناع التخصيص ويكون رفعه لا إلى بدل خيرا من اثباته لما علم من
المصلحة ولو سلم فلا يدل امتناع الوقوع على امتناع الجواز

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز النسخ بأقل خلافا لبعض الشافعية وأما الاخف والمساوي
فاتفاق لنا ما تقدم قبلها وأيضاً فانه وقع بدليل وجوب صوم رمضان على التخيير بينه وبين
الفسدية ثم نسخ تحفته ونسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان ونسخ الحبس في البيوت
والتعنيف على الزنا بالحد قالوا نقلهم إلى الاثقل أشق وأبعد عن المصلحة قلنا يلزمكم في ابتداء
التكليف والجواب بعد تسليم اعتبارها أنه لا بعد في أن يعلم أن مصلحتهم بعد الاخف في الاثقل
كما ينقلهم من الصحة إلى السقم ومن الشيب إلى الهرم قالوا قال يريد الله أن يخفف عنكم
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وأجيب بأنه لا عموم في الأولى وان سلم فبإقها يدل
على المال التخفيف الحساب والعقاب وتكثير الحسنات والثواب ولو سلم عموم في الجميع
فجاز فيه تسمية للشيء بما قبله مثل * لدوا للموت وابنوا للخراب * بما ذكرناه ولو سلم
عمومه في الفور فخصوص بالبعض بما ذكرناه كما خصوه بخروج فقال التكليف المبتدأ
وابتلاؤه في الاموال والأبدان قالوا نأت بخير منها أو مثلاً والمعنى نأت بخير منها لكم والآن
فالقرآن لا تفاضل فيه والاشق ليس بخير منها المكلف وأجيب بما تقدم وبأن الاشق خير
للمكلف باعتبار جزيل الثواب في العاقبة بدليل ذلك بأنهم لا يصيهم ظمأ الآية كما يقول
الطيب للريض الجوع خير لك

مسئلة الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخهما معا خلافا لبعض المعتزلة لئان جواز تلاوة الآية حكم وما يدل عليه من الاجكام حكم آخر واذا ثبت تغايرهما جاز نسخهما ونسخ أحدهما كغيرهما وأيضا النقل اما فيهما فلهما وت عاتشة كان فيما أنزل عشر رضعات محرمات وأما نسخ التلاوة فلهما وي عمر كان فيما أنزل الشج والشيخة اذا نيا طريحا البيت نكالا من الله ورسوله وأما نسخ الحكم فكسح آية الاعتداد بالحوال وفي جواز مسها المحدث وتلاوتها الجنب تردد والاشبه جوازه قالوا التلاوة مع حكمها كالعلم مع العالمية والمنطوق مع المفهوم فلا ينفكان وأجيب بنسخ التغاير في الأول فان العالمية قيام العلم بالذات ومنع المفهوم ولوسلم الجميع فالتلاوة أمرة الحكم في ابتدائها دون دوامها فاذا انتفى دوامها لم يلزم انتفاء مدلولها وكذلك العكس قالوا لو نسخ الحكم فقط كانت التلاوة موهمة بقاءه فيؤدي الى الجهيل وأيضا نزول فائدة القرآن وهو باطل قلنا مبني على التخصيص وهو باطل ولوسلم فلا جهل مع الدليل فان المجتهد يعلم والمقلد فرضه التقليد وفائدته كونه مجزرا وكونه قرآنا يتلى

مسئلة التكليف بالانخبار بشئ ثم نسخ جائز باتفاق دقلما كان أوعاديا أو شرعيا كوجود الباري وإيمان زيد ووجوب شئ واختلفوا في جواز نسخه بالانخبار بتقيضه والجمهور على جوازه خلافا للمعتزلة وهي مبنية على التخصيص والتفويض وأما نسخ مدلول الخبر فان كان مما لا يتعين كوجود الباري وحديث العالم فستحيل وأما ما يتغير كإيمان زيد وكفره فالقاضي وأبو هاشم وكثيرة الى منعه وكثير من المعتزلة على جوازه ومنهم من أجازته في المستقبل لا الماضي لنا انه ان كان بنص أو علم القصد اليه بنص فالخبر الثاني يقتضيه وهو باطل وان كان بظاهر فالثاني تخصيص قالوا اذا قل بنص أتم مأمورون بصوم كل رمضان جاز نسخه قلنا لا نه بمعنى صوموا فليس بخبر قالوا قال أنا فعل كذا أبدا وقال أردت عشر من سنة قلنا تخصيص بحقق بالاتفاق

مسئلة الاتفاق على جواز نسخ القرآن بالقرآن كالعدين والخبر المتواتر بالمتواتر والآحاد بالآحاد كتحريم زيارة القبور ثم قال كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزورها والآحاد بالمتواتر واختلف في وقوع نسخ المتواتر منها بالآحاد فتعاده الأكترون والمختار أنه ان كان المتواتر نصا فالعمل به تقدم أو تأخر أو جهل لنا في النص قاطع فلا يعايله المقتنون وفي المظنون أمكن الجمع بتأويل أحدهما فوجب كذا ذكر في تخصيص العام قالوا قد وقع فان

توجه بيت المقدس كان متواترا وان أهل قباة معوا مناديه صلى الله عليه وسلم الآن القبلة قد حوت فاستداروا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام عليهم وأجيب بأن الظاهر انهم علموا بالقرائن لما ذكرناه قالوا كان يرسل الأحاد لتبليغ الأحكام الجديدة مطلقا مبتدأة وناسخة وأجيب الا أن يكون مما ذكرناه بدليل لما ذكرناه قالوا قال تعالى قل لا أجد نفسي بنبيه عن كل ذي ناب من السباع فأنذر أجدد وأجيب اما بمنعه واما بأن المعنى لا أجد الآن ونحوه بحلال الاصل ليس بنسخ

مسئلة الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن والشاخي قولان لنا انه لو فرض لم ينزله منه محال وأيضا فانه وقع لان التوجه الى المقدس ثبت بالسنة ونسخ بالقرآن ومخالفته صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام الحديبية بالسنة على ان من جاءه من سائر ارباب فاجاب امرأة فأزل الله تعالى فان عذقوه من مؤمنات والمباشرة بالدليل كانت حراما بالسنة ونسخت بالقرآن ويوم عاشوراء كان واجبا بالسنة ونسخ بالقرآن واعترض بأنه يجوز أن يكون نسخ بالسنة والقرآن واقفا وأجيب بأن جواز ذلك لو كان مانعا لم يثبت ناسخ معين لان التقدير متطرق قالوا قال تعالى ليبين والنسخ رفع لا بيان وأجيب بأن المعنى ليبين ولو سلم فالنسخ أيضا بيان ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي النسخ قالوا لو نسخ القرآن بالسنة لحصلت منه النفرة وأجيب بأنه اذا علم أن الجميع من عند الله فلا فرق بين السنة والقرآن

مسئلة الجمهور على جواز نسخ القرآن بالسنة كما تواتر في جماع الشاخي والظاهر يتبادر لنا ما تقدم قبلها واستدل بأنه وقع في لا وصية لوارث نسخ الوصية والدين وبأن الرجم للحسن نسخ الجلد وأجيب بأنه ينزله نسخ المعاملات فانهم لا يحدون لأنها آحاد ومختلف الفرض قالوا نأت بغير منها أو مثلها فدل على أن الآية لا تنسخ الا بآية لان السنة ليست مثلها ولا خيرا ولأنه قال نأت والضمير لله تعالى ولأنه قال مثلها والبدل ان يكون من جنس لم يبدل ولأنه قال ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير فدل على أنه هو الذي وأجيب بأن المراد الحكم بدليل أن القرآن لا تفاضل فيه والناسخ أصلح للكف أو مساو فيكون حكم السنة أم لم يصح نأت لأن الجميع من عنده وصح مثلها لان الأحكام من جنس واحد وصح ألم تعلم لأنه من عنده قالوا قال قل ما يكون لي أن أبدله وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والنزاع في الحكم ولو سلم فالسنة أيضا بالوحى قالوا قال واذا بدلتنا الى آخرها وأجيب بأنه ظاهر في تبديل الرسم والنزاع في الحكم ولو سلم فليس فيه ما يدل على نفي ما سواه

مسئلة **﴿** الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ لنا لو نسخ نص قاطع أو اجماع قاطع لكان الأول خطأ وهو باطل ولو نسخ بقبرها لكان أبعد للعلم بتقديم القاطع قالوا واختلفت الأمة على قولين فقد أجمعوا على أنها الجترادة فلو اتفق اجماعهم على أحدهما كان نسخا قلنا لا نسخ بعد تسليم جواز ذلك وقد تقدمت

مسئلة **﴿** الجمهور على أن الاجماع لا ينسخ به لانه ان كان عن نص فالناسخ النص لا الاجماع وان كان عن غير نص فلانسخ لان الاول ان كان عن قطع فالاجماع خطأ وان كان من ظاهر فتشديد ينقضان شرط العمل به وهو رجحانه قالوا قال ابن عباس لعثمان كيف صعب الأثم بالأخوين والله تعالى يقول فان كان له إخوة والأخوان ليسا إخوة فقال صحباة وملك يا غلام وأجيب بأنه إنما يكون نسخا أن لو ثبت المفهوم وثبت أن الأخوين ليسا إخوة بقاطع وجبته يكون النسخ بنص والا كان الاجماع خطأ

مسئلة **﴿** المختار أن القياس المطلق لا يكون تاما ولا منسوخا بخلاف المقطوع به أما الأول فلا أنه ان كان ماقوله قطعا فاذر نسخه بالماضون وان كان ظاهريا بين فقدان شرط العمل به وهو رجحانه فلانسخ لانه ثبت مقيدا كان كل مجتهد مصيبا والمصيب واحد أو أثنين فلا أن ما بعده ان كان قطعيا أو ظاهريا ثبت فقدان شرط العمل به وأما المقطوع به فيجوز نسخه بالمقطوع به في حياته وأما بعده فيقتبين انه كان منسوخا قالوا كاصح التخصيص به صرح النسخ قلنا منقوض بالاجماع وبدايل العقل ويخبر الواحد

مسئلة **﴿** المختار جواز نسخ أصل الفعوى دونه وامتناع نسخ الفعوى دون أصله ومنهم من جوزها ومنهم من منعها لنا أن جواز التأفيف بعد تحريره لا يستلزم جواز الغرب وان بقاء تحرير التأفيف يستلزم تحرير الغرب والام يكن معلوما منه المانع الفعوى تابع يرتفع بارتفاع المتبوع وأجيب بأنه تابع للدلالة لا للحكم والدلالة باقية الجوز دلالتان فلا يلزم من رفع حكم أحدهما رفع حكم الأخرى وأجيب اذا لم يكن مستلزما

مسئلة **﴿** المختار ان نسخ حكم أصل القياس لا يبق مع حكم الفرع لانه يستلزم خروج العلة عن الاعتبار فيبطل الفرع لانتهاء العلة قالوا الفرع تابع للدلالة لا للحكم الأصل فلا يلزم من انتفاء انتفاء دلالة كما تقدم في منطوق الفعوى وأجيب بأنه يلزم من انقطاع الحكم انقطاع الحكمة المستبرة ويلزم انتفاء الحكم لاستحالة بقائه بتفسير حكمة مستبرة قالوا حكمه بالقياس على انتفاء الأصل بغير علة وأجيب بأنه حكم بانتفاء الحكم لانتهاء علة لا بالقياس

﴿مسئلة﴾ المختار أن النامح قبل تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت حكمه لئانه لو ثبت لأدى الى وجوب وتحريم مع الاتحاد لا ناقاطعون بأنه لو ترك الاول أثم وأيضاً فإنه لو حمل بالتانى عصى اتفاقاً وأيضاً لو ثبت ذلك لثبت قبل تبليغ جبريل لانهم سواء والثانية اتفاق قالوا حكمه بتعدد فلا يعتبر فيه علم المكاف وأجيب بأنه لا بد من اعتبار التمكن وهو منتف

﴿مسئلة﴾ العبادة المستقلة ليست بنسخ باتفاق ونقل عن بعض العراقيين أن زيادة صلاة سادسة تكون نسخاً واختلف في زيادة جزء شرط أو زيادة شرط أو زيادة ترفع مفهوم المخالفة قال الشافعية والحنابلة والجبائي وأبو هاشم ليس بنسخ والحنفية نسخ وقيل الثالث نسخ وقال عبد الجبار إن غير به تغييراً شرعياً حتى صار وجوده وحده كالعدم كزيادة ركعة في الفجر وكالتغريب على الحد وكزيادة عشرين على القذف أو كان تغييراً في ثالث بعد تغيير بين فعلين فإنه ينسخ بتحريم ترك الفعلين والافلا وقال الغزالي أن اتصلت به اتصال اتحاد كزيادة ركعة في نسخ والافلا كزيادة عشرين في القذف والمختار أن الزيادة إن رفعت حكمها شرعياً بعد نبوته بدليل شرعي متأخر كان نسخاً والافلا لئان ذلك نسخ وما خالفه ليس بنسخ وهذا حظ الأصول ولذا كرهوا إذا قال في المضم السائمة الزكاة ثم قال في المعالوفة الزكاة فإن ثبت المفهوم وثبت أنه صرح كان نسخاً والافلا إذا جعلت صلاة الصبح ثلاث ركعات كان نسخاً لانه قد ثبت تحريم الزيادة عليهم ما وتمهدهم التشهد سميت وجوب الزيادة وتأخير التشهد بدليل شرعي متأخر إذا زاد على الحد التغريب كان نسخاً لانه سبب تحريم الزيادة عليه ثم ثبت وجوب الزيادة بدليل شرعي متأخر فلو كان منتفياً بحكم الأصل فاجبانه ليس بنسخ كغيره قلنا هذا لو ثبت تحريمه إذا وجب غسل الرجلين مما سبب تحريمه وبين المسح على الخفين كان نسخاً لانه ثبت وجوب غسل الرجلين مما سبب التحريم فيه ، وإذا قل به على ما سببوا شهدين مع جواز الحكم بشاهد ريتين فلا يكون نسخاً لانه ليس فيه ما يمنع الحكم بشاهد واحد وبين ولو قيل بمفهومه وهو مفهوم فإن لا يكون تارجلين إذ ليس فيه ما يدل على أن ما سوى ذلك لا يصحكم به مع أنه خبر واحد إذا أطلقت رقبة الظهار ثم قيدت فإن باب ارادة الاطلاق كان نسخاً والافتقار لطلق كما تقدم إذا وجب قطع يد السارق ورجله على التعيين ثم أبيع قطع رجله الأخرى كان منسوخاً لم يقطعها إذا زيد في الطهارة اشتراط غسل عضو فليس بنسخ لانه إنما حصل به وجوب ما كان مباحاً بالأصل قالوا كانت مجزأة فصارت غير مجزأة قلنا معنى كونها مجزأة

امتثال الأمر بفعلها وذلك غير مرتفع وإنما المرتفع عديم توقفها على شرط آخر وذلك مستند إلى حكم الأصل وكذلك لو زيد في الصلاة شرط ولم يكن الاتيان به محرماً إذا قال ثم آتوا الصيام إلى الليل ثم أوجب صوم أول الليل فليس بنسخ وإن قلنا بالمفهوم لأن غايته أنه ليس بواجب بل باق على حكم الأصل

﴿مسئلة﴾ إذا نسخت سنة العبادة لم يكن نسخها بائناً في إبطالها وإنقص جزء العبادة أو شرطها فلا إشكال في أن وجوب الجزء المنقوص والشرط منسوخ والمختار أنه ليس بنسخ تلك العبادة مطلقاً وقيل نسخها وقال عبد الجبار إن كان جزءاً لا شرطاً فإن عني أنه لم يبق وجوب ركعتين في الجزء ولا أربع في الشرط فعناد وإن عني أنها كانت على صفة فتغيرت فواضح لنا لو كان نسخها لوجبها لافترقت في الوجوب إلى دليل ثان وهو خلاف الإجماع قالوا ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير الركعتين ثم ثبت جوازها لوجوبها بغيرها وأجيب بأن هذا ليس بنسخ العبادة وإنما تسكن حراماً قالوا كانت الأربع قبيحاً ثم صارت لا تجزئ وأجيب لوجوب الاقتصار

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على جواز رفع جميع التكليف بإعدام العقل وعلى استعماله النبي من معرفته تعالى إلا أنه ممن يجوز تكليف المحال لأن العلم بنفيه يستدعي معرفته تعالى والمختار جواز نسخ وجوب معرفته بتحريم الكفر والنظم خلافاً لمعتزلة وهي فرع التمسكين والتقيج والمختار جواز نسخ جميع التكليف وقال الغزالي بالمتنع لأنها أحكام لمجاز نسخها كغيرها قالوا إذا نسخت التكليف المتقدمة فلا ينفك عن وجوب معرفته بالنسخ والنامح وهذا تكليف واجب أنه لا يمتنع علمه بنسخ جميع التكليف عنده أنه بالنسخ فينقطع التكليف بمعرفة النسخ فيما تقدم

﴿أصل في النسخ﴾

النصان أن تعارضاً من كل وجه معلومين أو مظنونين وعلم تأخر أحدهما فالمتأخر ناسخ وبعرف ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم هذا ناسخ وهذا منسوخ أو ما في معناه منسل كنت نهيتكم أو بإجماع الأمة على ذلك أو بالنار يخ كما لو نقل المتقدم ولا يثبت بقول الصحابي كان الحكم كذا ثم نسخ فإنه قد يكون من اجتهاد أما إذا قال في أحد المتواترين أنه كان قبل الآخر ففيه نظر

ولا يثبت يكونه في المصحف قبله لانه ليس ترتيبه على النزول وكذلك كون راوى أحدهما من أحداث الصحابة أو متأخر الاسلام لانه قد ينقل عن تقدمت صحبته أو تكون رواية الآخر هي المتأخرة وكذلك كون أحدهما متجددا المصحبة بعد انقطاع صحبة الآخر وكذلك كون أحدهما على وفق الاصل فان قدر اقتراهما فغير مستقيم وان جوزه قوم وبتقديره فالوجه الوقف أو التخيير ان أمكن وكذلك اذا لم يعلم فان كان أحدهما معلوما فالعمل بالمعلوم مطلقا ويكون ناسخا ان تأخر والا فلا فان تناقيا من وجه دون وجه كقوله من بدل دينه فاقتلوه مع قوله نهيت عن قتل النساء فان لكل واحد منهما أخص من الآخر من وجه وأعم من وجه فحكمهما في ذلك حكم تناقيا من كل وجه

﴿ القياس ﴾

لغة التقدير قست الثوب بالذراع وفي الاصطلاح مساواة فرع لاصل في علة حكمه وينظم المصوبة بزيادة في نظر المجتهد لانه لا يخرج عن كونه قياسا حقيقيا في حقه ببيان الغلط بخلاف الخطئة وحاصله أن القياس تشبيه في نظر المجتهد لا مساواة محقة يطلبها المجتهد وهو باطل لانه من الأدلة ومن زاد في العلة المستتبطة فرأيه أن الحكم بغيره ليس بقياس وان أراد العاصم منه قيل تشبيه فأورد قياس الدلالة فان شرطه أن لا تندكر العلة وأجيب تارة بأنه ليس بالقياس المحدود وتارة بأنه لا بد من الدلالة على المساواة فيها وان لم يصرح وهو لصحيح وأورد قياس العكس ومثاله لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر وجب بغير نذر عكسه الصلاة لما لم تجب فيه بالنذر لم تجب بغير نذر وأجيب بالأول أو بأن المقصود سائر الاعتكاف بغير نذر في اشتراط الصيام له بالنذر بمعنى لا فارق أو بالسبب وذكرك الصلاة لبيان الانحاء وقياس الصيام بالنذر على الصلاة بالنذر (١) وقولهم بذل الجهد في استخراج الحق وقولهم الدليل الموصل الى الحق وقولهم العلم عن ظرمر ودوبالنص والاجماع وبأن البذل حال القياس والعلم ثمرة القياس أبو حاتم حل الشيء على غيره بأجراء حكمه عليه ويرد عليه ما قرعه معدوم لذاته فانه ليس بشيء اتفاقا والجل بغير جامع فانه ليس بقياس عبد الجبار حل الشيء على الشيء في بعض أحكامه بضرب من التشبيه ويرد عليه ما قبله أبو الحسين تحصيل حكم الاصل في الفرع

(١) نسخة وبأن المقصود انه لا يصح اشتراطه بالنذر كالصلاة وقد ثبت قبل على انه لكونه اعتكافا

لا شبهة في علة الحكم عند المجتهد وأورد على نفسه قياس العكس وأجاب بأن تسعيته مجاز ويرد عليه أن التخصيل ثمرة القياس وقول القاضي محل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما أمر جامع بينهما من إثبات حكم أو نفيه لهما من الآن محل أن أريد بالتشبيه مجاز وإن أريد إثبات الحكم فهو ثمرة وأنه مشعر بأن إثبات الحكم في الأصل به وما يورد على قوله في إثبات حكم لهما أو نفيه من أنه تسكري أو تفصيل مستغنى عنه من فود بأنه لو أسقط لدخل التشبيه في غير ذلك وليس بقياس وأما جوابه واضح وقولهم تفصيل الجامع عرضي له صحيح وإنما ذكره زيادة بيان وقولهم ثبوت حكم الفرع فرع القياس فمريض به دور وأجيب عنه بأن المحدود والقياس الذهني وثبوت حكم الفرع الذهني والخارجي ليس فرعاً له وأركانها الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع وأما حكم الفرع فقرته لتوقفه عليه ولو كان كذلك لتوقف على نفسه وهو محال فلا محل للحكم المشبه به وقيل النص الدال على حكمه وقيل حكمه فإذا قال صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر فالأصل الخمر وقيل النص وقيل التعرّف والنزاع لفظي لأن المعاني تمتد عليها ولا محل في اللغة ما يبنى عليه غيره وما لا يقتصر إلى غيره فيصح تسمية كل منهما أصلاً للأول ويختص المحل بأنه لا يقتصر إليهما ويقتصران إليه فكان أول الفرع محل الحكم المشبه وقيل حكمه على القولين وكان الثاني أولى لأنه الذي يبنى ولأنه المقتدر وليكنه لما سموا على الحكم المشبه به أصلاً والمحل الآخر فرعاً والوصف الجامع فرع في الأصل لأنه عنه ينشأ وأصل في الفرع لأن حكمه يبنى عليه من شروط حكم الأصل أن يكون فرعاً لأنه الغرض منه وأن لا يكون له شأن بعد بناء على اعتبار الشرع بالوصف الجامع وهذا كان منسوخاً عن اعتباره وأن يكون دليله شرعياً وأن يكون فرعاً على المختار خلافاً لما جازى وأجيب عن لناها إذا فصلت فذكر الوصل ضائع كما قال الشافعي في سفر جليل منوع من يكون ربوي كالتفاح من قياس التفاح على البر وإن كانت منيرة فسدلان الأولى يجب اعتبارها وإما ما بسط في فرع كما لو قال الشافعي في الجذام عيب يفسخ به البيع فيعده النكاح كالعرن ولزني من فبس القرن والرتق على الجب والعنة انقروا الاستفحاح ولو كان فرعاً لكانه منسوخاً كما لو قال الحنفى في الصوم نية النقل أى بما أمر به فيصح كفر بنية الحج فلا يبنى عليه لأنه لا يعتد بهته ولا الزامة لأن التناهي أن الملة عندهما في الأصل غير ذلك ولو قدر قياس تقدير حدائق الفرع بأولى من خطأ المستدل في الأصل ومنها أن لا يكون له ولا به عن القياس فنهى مالا يعقل

معناه ونخرج عن قاصدة كشهادة نخزيمه وحده أو يخرج كاعداد الركعات ونصب الزكوات ومقادير الحدود والكفارات ومنه ما لا نظير له وله معنى ظاهر كترخص المسافر والمسخ للشقة أو لا معنى له ظاهر كالقسامة وضرب الدية على العاقلة ومنها أن لا يكون ذاقياس مركب وهو عرويه عن النص والاجماع والاستغناء بموافقة الخصم لحكم الأصل مع منعه على الأصل أو منعه وجودها في الأصل وهو مركب الأصل ومركب الوصف فالأول أن يجمع بعلة فيعين الخصم عليه أخرى كما لو قال الشافعي عبد فلا يقتل به الحر كما يكتب فيقول الحنفى العلة في الأصل عندى جهالة المستحق من السيد والورثة فان عمت بطل اللاحق وان بطلت منعت حكم الأصل فما ينفلك عن عدم العلة في الفرع أو منع الأصل وسمى مركبا لاختلافهما في تركيب الحكم فالمستدل ركب العلة على الحكم والخصم بخلافه الثانى أن يجمع بعلة بخلافه في وجودها في الأصل كما لو قال الشافعى تديق للطلاق فلا يصح قبل النكاح كما لو قال زينب التى أتت وجهها طالق فيقول الخصم العلة عندى مفقودة في الأصل فان صح وجودها منعت حكم الأصل وان بطل بطل اللاحق فما ينفلك عن منع الأصل أو عدم العلة في الأصل أما إذا سلم أنها العلة وانها موجودة انتقض الدليل عليه على الصحيح لانه معترف بصحة الموجب كما لو كان مجتهدا وكذلك لو أثبت الأصل بنص ثم أثبت العلة بطريقها على الأصح لانه لو لم يقبل لم تقبل مقسمة تقبل المنع ومنها أن لا يكون دليل حكم الأصل شاملا لحكم الفرع وأما شروط علة الأصل فلا خلاف في الأوصاف الظاهرة غيبا مضطربة عقلية أو حسية أو عرفية واختلف في شروطها أن لا يكون المحل ولا جزأ منه لانه لو كان ذلك لا يتحد الأصل والفرع وهو محال نعم انما يكون ذلك في العلة الناصرة ومنها أن يكون بمعنى الباعث لا بمعنى الأمانة الطردية ومعناه أن يكون منسجما على حكمة مسودة لمشارع من شرع الحكم لانها لو كانت مجرد أمانة يكن لها فائدة التعريف بالحكم والحكم معترف بالنص أو بالاجماع وأيضا فان علة الأصل مستبعدة من حكم الأصل فلو كانت مجرد أمانة لكان دورا ممتنعا وذلك اما مناسب أو شبه ومنها أن يكون وصفا ضابطا للحكمة لا حكمة مجردة لخفاها أو لعدم انضباطها ولو أمكن اعتبارها جاز خلافا للآكثر لنا أن الحكمة هي المقصودة من شرع الحكم وانما اعتبر الوصف لخفاها أو لعدم انضباطها ومنها أن لا يكون عدما في الحكم الثبوتى لنا لو كان عدما لكان مناسباً أو مظنة مناسب وتقرير الثانية انه ان كان عدما مطلقا قسبته الى كل حكم سواء كان مخصصاً أم لا فذلك الامر ان كان وجوده منشأ مصلحة فعدمه

يستلزم عدمها فلا مناسبة وان كان، تشامفسدة فهو مانع وعدم المانع ليس علة وان كان
وجوده يتناقى وجود المناسب لا يصلح عدمه، فظنة تقيضه لأنه ان كان ظاهرا أغنى بنفسه وان
كان خفيا فنقيضه حق ولا يصلح الخلق مظنة الخلق وان لا يكن فوجوده كعدمه وأيضا لم يسمع
أحد يقول العلة كذا أو عدم كذا واستدل بأن العادة أن العدم لا يكون مناسبة وأجيب
بمنع العادة واستدل بأن علة تقيض لا علة ونقيضه ليس بعدم لأنه سلب وجودا وثبوت وتقيض
السلبين ليس بعدم ولا سلب عدم لأن نقيضه عدم وهو باطل وأجيب بأن ذلك انما ينهض
أن لو ثبت أن العلة وجود بخصوصه أو ثبوت لا عدم، أما إذا كان لأمر يشترك فيه الجميع فلا
قالوا صح تعليل الضرب بأنه غا، امثال الآخر وهو عدم و رد بأنه مغل بالكف عن الامتثال
وهو وجود محقق قالوا ثبت صحة التعليل بكل مناسب بنفسه أو بتلازمه فيندرج العدم
ورد بأنه لا يصح مناسبة فلا يندرج والخلاف في أن العدم لا يكون جزءا من العلة مثله ويضعه
اعتراض وهو أن انتفاء معاوضة المجرة جزء من المعرف بكونها مخخرة وكذلك الدوران
وأحد جزئية العدم مع العدم وأجيب بأن ذلك شرط لأجزاء من المعرف ومنها اختلف في
كونه حكما شرعيا والمختار أن كان باعنا على حكم الأصل لتصيل مصلحة لا لدفع مفسدة مع
لأنه لو كان لدفع مفسدة بشرع ادلا بشرع حكم مشتق على مفسدة، مطلوبه لا انتفاء للشارع
فان كان لتصيل مصلحة بشرع ادلا بشرع حكم مشتق على مصلحة مقصودة من شرع
حكم آخر كالإقامة فانهاء له اسطلازا، البيع ومنها انحاء الوصف والتمتاز بخلافه فالاول
كالاسكار والثاني كالقتل العمد العدوان لما أن الوجه الذي يثبت به الواحد يثبت به المتعدد
من نص أو ظاهر أو عامية أو سيرة ونسب أو عداوة أو تنقيح قولوا موضع تركيبها
لكانت العلامة مفعلة لا مفعول ليجوز ذلك باعتبار الهيئة الاجتماعية ويجوز كونها مفعلة أو مفعول
غير المعالوم ولأنها مفعلة بانها مفعلة لغيره أو مفعول وتقرير المانية فانه ان كانت علة فاقعة
بكل واحد، كان كل واحد علة لا المجموع وان كان برهان العلم وأجيب بأن ذلك يشترط
بالحكم على المنفعة من حقوق بشرية أو غير بشرية، أما إذا كان كعدمه والمعتقون أنه
لا معنى لكونه علة لأن الشارع أغنى بالخير كما عند الفقهاء كونه وليس ذلك بصفة لها ولو سلم
انها صفة فليست بوجودية لامة مع قيام المعنى المعنى فلو كان المجموع بذلك كان عدم كل
وصف علة لعدم صفة لا لكونه فاعية ويزعمون بانهم أول لا لكونه تجرد
عدم العدم وأجيب بأن وجود كل وصف شرط في عدمه من الاعلان من السكن ذلك

لازم في البول بعد المس وعكسه وقتل زيد بعد عمرو وجهه أن العلة الشرعية علامات فلا بعد
 في اجتماعها ضرورة ومتعددة فيجب ذلك ومنها عدمية العلة شرط في صحة القياس اتفاقا والعلة
 القاصرة بنص أو إجماع صحيحة اتفاقا واختلف في صحة العلة القاصرة بغيرها كتحليل الربا في
 النعدين بجوهريه الثمن فالشافعي والاكثر على صحتها وأبو حنيفة على إبطالها لأن القاصرة
 المناسبة إذا ثبت الحكم حصل الظن بأن الحكم لأجلها وهو معنى صحة العلة وأيضا لو لم تكن
 صحيحة لم تكن صحيحة بالنص والإجماع والله تعالى أعلم وكانت صحته وقوفه على تعديتها لم تكن
 تعديتها موقوفة على صحته للدور والثانية اتفاق وأجيب بأن الدور إنما يلزم تقدم يتوقف
 لا توقف علة قالوا لو كانت صحيحة كانت مفيدة وفائدة العلة أثبات الحكم والحكم ثابت في
 الأصل بغيرها من نص أو إجماع ولا فرع ورد بغيره في القاصرة بنص أو إجماع ولا فرع
 وبأن العلة مثبتة والنص دليل الدليل وليس له فائدة معرفة كونها بالخشية على الحكم
 ليكون معقولا فيكون ادعى إلى القبول وأيضا لو قدر وصف آخره تعدى محلها فلا يعدي
 إلا بعد ثبوت استقلاله ومنها اختلفوا في جواز تخصيص العلة ويبرعته بالنقض وهو وجود
 المدعى علة مع تخلف الحكم بالها يجوز في المنصوصة لافي المستنبطة ورابعها عكسه وخامسها
 يجوز في المستنبطة فإن لم يكن بمانع ولا شرط والمختار التفسير فان كانت مستنبطة لم يجز إلا
 بمانع أو عدم شرط لأنما لا تثبت عليها إلا بأحد هاتين فتفاء حكم إذا لم يظهر مع عدم مقتضى
 وإن كانت منصوصة بظاهر عام من أمكن بطلان استدلالية بتأويل أول بعد النقص
 كما لو جاء الخارج النجس بفض ثم ثبت أن له عدم لا يقتضي دليل على الخارج من السيلين
 والافسكاهم حصص ويحكم بتقدير المانع ولا يبرهن دليل العلة بغير ثبت لنا لو كان مبطلًا لبطل
 المخصص لأنه تخصيص لعدم دليلها بدليل راجح وأيضًا في جمع بين الدليلين فوجب المصبر
 إليه كغيره وأيضًا يلزم بطلان عمل قطوعها كعمل الزمان والجند وغيرها أبو الحسين
 لو عدت مع النقص لوجب أن لا يكون محل للنقض لعلة أخرى لأنه قد ثبت منع بيع الحديد
 بالحديد متعاضلا لكونه موزونا ثم علم بيع الزمان بالزمان مع كونه موزونا لكونه
 أبيض علم أن منع الحديد إنما كان لكونه موزونا غير أبيض فتبين أن كون النقص لعلة
 أخرى تنافي الصحة والثانية واضحة وأجيب بأن ذلك من قبيل انتفاء المارض لأن جملة
 العلة الباعثة فيرجع النزاع لفظيا قالوا وصحت مع النقص لصحت مع المعارض فيلزم حصول
 الحكم مع المعارض وأجيب بأن معنى صحته انتفاءه وكونه باعثة لا لزوم الحكم فانه

أو شرط لما تقدم وأما غيرها فلم قالوا لو توقف كونها أمارة على ثبوت الحكم في محل آخر
 لتوقف ثبوت الحكم فيب على كونها أمارة وهو دور والافتحكم وأجيب بأنه يتوقف توقف
 معية لا توقف تقدم فلا دور ومنها لا كثر على أن الكسر لا يبطل العلة وهو يخلف الحكم عن
 حكم العلة المقصودة كقول الحنفى في العاصى بسفره مسافر فيترخص كثير العاصى ثم بين
 المناسبة بما فيه من المشقة فيعترض بالمنعقة الشاقة في الحضر مع انتفاء الرخصة لنا أن العلة
 السفر الذى هو مظنة الخلة العشرة الانضباط لاختلافها باختلاف الأشخاص ولم يرد النقص
 عليها فان قيل الحكمة هي المعتبرة لتحقيقها والنقص رايد قلنا قدر الحكمة المساوية في محل
 النقص مطلقون ولعله لمعارض والعلة في الأصل وجوده قطعاً فلا يعارض الظن القطع أما لو
 قدرنا وجود قدر الحكمة في محل النقص قلنا عافيا! وإن بعد وجوده فاختار أنه قاذح لما يلزم
 من انتفاء الحكم مع ما هو العلة قطعاً وكذلك لو فرض وجوده من قدر الحكمة في محل
 النقص إلا أن يثبت عنده حكم أليق بها لعله زيادة كما هو على القطع بحكمة الزجر فيعترض
 بالقتل العمد العدوان فإنه أولى بالزجر لانه أعظم فيقول قد ثبت معها حكم أليق بها على وجه
 أبلغ وهو القتل ومنها لا كثر أن النقص المكسور لا يبطل العلة ومعناه نقض نقض الاوصاف
 كما لو قل الشافعى في بيع الغائب يبيع مجهول الصفة عند الماقد حال العقد فلا يصح مثل
 بعتك عبداً فيعترض بما لو تزوج امرأة لم يرها لنا أن العلة كونه مبيعاً مجهول الصفة لا مجهول
 الصفة فقط ليرد المنكوحه فلم يصح نقض نعم ان تبين عدم تأثيره مردداً ومضموماً فيبطل
 لعدم التأثير ان أخر أو بالنقص ان سلم ولا يذكر لجرد تأثيره من النقص لانه اذا لم يكن
 له تأثير كان كالدعم ومنها اختلفوا في اشتراط العكس ويطلق باعتبارين أحدهما كقول
 الحنفى لما لم يجب القتل بصغير المنقل لم يجب تكبيره بدليل علة في المحدود وهو انه لما وجب
 بكبيره وجب بصغيره وليس بواضح اذ لا مانع من وجوب الفدا من بكل جرح وتخصيص
 المنقل بالكبير والثانى انتفاء الحكم لاتقاء العلة وهو المراد وهو مبنى على خلاف تعطيل الحكم
 بعلمين فن جوزه واقام ينزى العكس ومن منعه لزم العكس لاتقاء الحكم عند انتفاء دليله
 فان قيل لو لم ذلك من نفي الدليل على الصانع نفي الصانع قلنا لساننا عنى الانتفاء العلم والظن
 بالحكم لاتقاء دليله وكذلك دليل المانع ومنها اختلفوا في جواز تعطيل الحكم بعلمين
 ومعناه أن يكون الحكم الواحد على متعددة كل واحدة مستقلة فيه ثالثا قال القاضى يجوز
 في المنصوصة لا المستنبطة ورابعها عكسه واختار الامام يجوز ولكن لم يقع لنا ولا يجوز لم يقع

وتقرر الثانية أن المس والمس والغائط والبول يثبت بكل واحد منها الحدث وهو محل النزاع فإن قيل الأحكام تعدد عند التعدد بدليل أنه لو اتفقت قتل القصاص بقي قتل الحدث قلنا إضافة الشيء إلى كل من أدلتها لا يوجب تعدداً لموسلم في القتل فكيف يصنع في الحدث وأيضا لو امتنع لامتنع تعدد الأدلة لأنها أدلة المانع مطلقا ولو جاز ذلك لسكنت مستقلة غير مستقلة لأن معنى استقلالها ثبوت الحكم بها دون غيرها فإذا تعددت تناقضت وأجيب بأن معنى استقلالها أنها لو انفردت استغنت ولا أثر لانتفاء غيرها فلا تناقض في التعدد قالوا لو جاز لاجتماع المثالن لأن كل واحد يقتضي محله مثل الآخر واجتماع المثالن يستلزم التقييد لأن المحل يكون مستغنياً غير مستغن وهو في الترتيب يحصل الحاصل وأجيب بأن ذلك في العطل العقلية فاما مدلول الدليلين فلا قالوا لو جاز لما تعلق الأثمة في علة الربا بالترجيح لأن من ضرورته حصول الشروط لو قدرت كل علة منفردة والثانية معلومة وأجيب بأنهم تعرضوا للإبطال إلا للارجح ولوسم فلا جماع على اتحاد العلة هنا ولا يلزم جعل كل منهما جزءاً للقاضي الجواز في المنصوصة وضع وأما المستنبطة فيجبوز أن يكون كل جزء علة فيحتاج في التبيين إلى النص فترجع منصوصة وأجيب بأنه لا بد أن يثبت الحكم عند كل واحدة منفردة فاستنبط قالوا المستنبطة كالعقلية والمنصوصة وضعية وأجيب بأن الجميع وضعية العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهمية لا مهران وجوابه واضح (١) الامام وقال أنه النهاية القسوى ووفق الصبح لو لم يكن محتتماً مرعاً ووقع ولو نادر لأن إمكانه واضح والمادة تقضى بوقوع مثله ولو وقع لم يرد على تعدد الأحكام فيها تقدم والجواب أنه وقع ثم القائلون بالوقوع إذا اجتمعت مرة كالمس والمس والبول ففيل العلة واحدة لا بعينها وقيل كل واحدة جزء علة واختار كل واحدة علة لها، تكن كل علة كانت جزءاً وكانت العلة واحدة والاول باطل لثبوت الاستقلال والثاني باطل للحكم بغيره وأيضا لو يكن كل علة لا تمتنع اجتماع الأدلة لأنها أدلة بدليل ثبوتها منفردة لثاني لو كانت مستقلة لاجتماع المدلان في محل وقد تقدم قالوا وكانت كل مستقلة لزم الحكم لأن الحكم ان ثبت بالجميع فكل جزء والا فهو ثابت لواحد بعينه أو لا بعينه وهو الحكم وأجيب بثبت بالجميع بمعنى أن كل واحد دليل مستقل كالأدلة العقلية والسمعية الثالث لو ثبتت بغير معينة لزم الحكم لأن كونها مستقلة أو جزء علة باطل بما تقدم فالتعيين تحكم ومنها

(١) هكذا في الأصل وفي المختصر العاكس المنصوصة قطعية والمستنبطة وهمية فمقدريساوي الامكان وجوابه واضح

المختار جواز تعليل حكمين بعلته واحدة اما بمعنى الامارة باتفاق واما بمعنى الباعث فلا بعد في
 مناسبة وصف واحد للحكمين مختلفين قالوا لو تناسب حكمين لحصل الحاصل لان معنى
 مناسبة للحكم ان مصلحته حاصلة عند الحكم فلو قدر مناسبة لحكم آخر لحصل الحاصل
 واجيب بأنه اذا كان مناسباً للحكمين لم تحصل المصلحة الا بهما ومنها أنه لا يصح التعليل بالوصف
 في صورة مع تحقيق انتفاء الحكمة لنا العلم بأن الحكمة هي المفعولة بالحكم فادانبت
 اتقي كظننا ومنها انه ذهب قوم الى أن شرط الوصف الضابط أن لا توجد الحكمة بقينا
 دونه لما يلزم من الاستثناء عن الضابط ان اعتبر ان اوهال الحكمة ان ألغيت والمختار
 انه يكون كعتين احدهما المنظمة والاخرى تعين الحكمة ومنها ان لا تكون العلة متأخرة
 في الوجود عن حكم الاصل لنا لو تأخر ثبت الحكم لا يباعث لعدمه وان كانت اشارة
 فيه تعريف المعروف لانه عرف قبلا وهذا اذا كانت العلة وجود مانع أو فوات شرط
 فقد اختلف في اشتراط وجود المنقضي لثبوت الحكم بالمانع مع عدم المنقضي
 لا يجرم وجوده لانه كذا اذا المنقضي معارض خالوا اذا لم يكن مقتضى كان منتفيا بالانتفاء
 مقتضيه وفائدته لا لما تقدم واجيب بأنه لا بعد ان يكون انتفاء المنقضي ووجود المانع أدله
 على نفيه ومنها أن لا ترجع العلة على الحكم المستتبطة هي منه بالابطال وأن لا تكون طردية
 محضة كالطول والقصر والسواد والبياض لما تقدم ولأن الحكم في العرع انما يثبت بما
 يطلب على الظن ان الحكم في الاصل ثابت له ولا تأتي ذلك في الاردى لان نسب الحكم اليه
 والى عدمه سواء وأن لا تكون المستتبطة لها في الاصل معارض لا تحقق له في العرع كما يأتي
 وأن لا يتخالف نهما حاصا أو اجاعا واشترط أن لا تعارضها علة أخرى تقتضي نقيض حكمها وانما
 يصح عند رجحان المعارضه وامتناع تخصيصها واشترط أن لا تنفمن المستتبطة زيادة على
 النص وانما يصح عند منافاة الزيادة مقتضى النص اشترط قوم ان تكون عن أصل مقطوع به
 والصحيح يكفي الظن وأن لا تكون مخالفة لمذهب مهابي وليس كذلك لجواز أن يكون مذهب
 المهابي لعله مستتبطة من أصل آخر وأن تكون في الفرع مقطوعا بها والصحيح يكفي الظن
 كالأصل وفي كونها علة وفي نفي المعارض في الاصل والفرع وأن يكون دليلها شرعيا
 واختلف فيه اذا كان متنا ولا حكم العرع بعمومه أو بخصوصه قالوا قال الشافعي في العاكة
 مطعوم فيجزي فيه الزبا كالبر ثم دل على عليه الطعم مثل لا تتبعوا الطعام الا بالمثل والثاني
 كما لو قال الخنزير في الخارج من قى أو رعا في خارج فنجس فينقض الوضوء كالحارج من

السياسين ثم دل على العلة بقوله من قائل أو رتب أو أذى في توضيح موضوعه والاعلام لئلا يتطويل
بلا فائدة ورجوع فلو منادى بحدايات ثلاثة مدح في الجملة وأجيب بأنه رجوع عن
القياس

في مسألة أخرى أطلق الشافعية من حكم الأصل بابتداءه والخصية بالنص ومعنى الأول أنها
لباعثة للشارع على ما لا شك في الأصل والخصية لا تسكر ذلك ومعنى الثاني أن النص
هو المعروف للحكم لأن له معرفة بالدلالة لأنها سببية منه بعد بوجهه والشافعية لا تسكر
ذلك فلا خلاف في المعنى، ثم روي عنهما أن يكونا من المعارضين راجح على القول
بجواز خصيصهما لا يكون لقياس بعيدا ومنها أن تكون العلة فيه مشاركة لعلة الأصل أما
في شبهة كالشبهة المار بها في البيهقي وغيرها في جنسها كتحليل وجوب الفداء في الأطراف
بجماع الجنابة فمشاركة بين العسل والعصع لأن أساسا مساوية بينهما فادلة تكون مشاركة في
حدود أو غير ذلك من مساواة ومنها ما لا تسكره الأصل ما في عينه كوجوب القصاص
في الدماء المشتركة بين المقتل والمجروح أو تسكره كباب تولد على لهيرة في حكمها قياسا
على تولد في ماله، ومنها أن لا يكون نصا عينية داس حمله أصلا أولى من العكس
ومنها أن لا يكون نصا على حكم الأصل كقاعدة من الشافعية موضوع على التيمم في وجوب
النية لما لا ينشأ من شرط حكم الأمر فليس هو أصله لا يكون سببية من حكمه ما أخرجه
يعني أن يكون نصا وشرط أن يكون الحكم في الأمر نائما النص حجة لا مسبلة
رأس يرمي لأن الأئمة قاموا على ما دل على الصلوات والصلوات والصلوات والصلوات
ولا بد

(مسائل في ثبت العلم)

الأول لاجتماع في عصر على كبره من ولعن كتاب كالمعروف في ذلك ما لا يتعي في الخلاف عند
الظن في وجودها في الأصل أو في الأمر الذي ليس وهو من مدح بوضع مثل لعمري
كذا أو بسبب كذا أو لاجل من أحل أو كذا أو لشيء أو فذل لكذا أو أن كان كذا
أو بكذا أو مثل فاهم بحججهم ومثل والصلوات والصلوات فافهموا أو من أحبا ترصا به هي
له مثل قول الراوي به رسول الله صلى الله عليه وسلم بحدود من ماعز فوجه سواء العصبه
وغيره وإن كان من العصبه طهر كذا من الرسول أطهر لا الطاهر به أو لم يكن كذا كذا

ولولم يفهمه لم يقله وما دل بالتبني والاياء لا بوضعه بل باقترانه وهو كل اقتران لحكم لولم يكن
 للتعليل كان بعيدا وهو مراتب منها حكمه عقيب حادثة بحكم مثل قوله هلكت وأهلك فتقال
 ماذا صنعت قال واقعت أهلي في نهار رمضان فقال اعتق رقبة فإنه يدل على أن الوقاع عامة
 للعتق كأنه قال واقعت فكفر فان تقدير الامر بالعتق ابتداء من غير ترتيب على الوقاع بعيد
 جدا فان حذف منه بعض الأوصاف المذكورة بمعنى تنقيح المناط ومنها ذكر دفع الحكم وصحا
 لولم يكن عليه كبرى عن الفائدة املح سؤل في عمله مثل أية من الرطب اذا ليس واملح سؤل
 في نظير كقوله ما سألتنا لثمنية ان أبي أدركته الوفاة وعليه فرض الحج فان حجبت عنه
 أينفعه قال أرايت لو كان على أيك دين فحقيقته أكان ينفعه فقالت نعم فذكر النفاير وهو
 دين الآدي مرتبا عليه فيلزم أن يكون نظيره في المسؤول عنه كذلك وفيه تنبيه على الأصل
 والفرع والدلة وليس من ذلك ما يورده بعضهم أن عمر سأل عن قبلة العالم ثم قال صلى الله عليه
 وسلم أرايت لو تخلفه من أكان ذلك يفسد الصوم قال لا وإنما ذلك من ما توجبه حر من
 فساد القبلة لله وم لكونها مقدمة لفساد الصوم لان المفضلة مقدمة للشرب المفسد للصوم
 وليست فسد لا تعليل لمنع الفساد بكون المفضلة مقدمة الفساد اذ ليس في ذلك ما يتقبل
 مانع من الفساد بل غايته أن لا يكون فسادا وما من غير سؤل كقوله حين توضأ بماء قد
 نبذت فيه تمرات مرة طيبة وماء طهور فانه يدل على جوار الوضوء به والا كان ضائعا ومنها أن
 يفرق بين أمرين بصفة ذاته يشمر بأنهما على التمرة املح ذكر أحدهما مثل القتال لا يرت وأما
 مع ذكرهما مثل للراجل سهم وللغارس سهمان وقد يكون بالغاية مثل متى يطهرن وبالاستثناء
 مثل إلا أن يصفون وبالاستدراك مثل ولكن يؤخذ كم ومنها أن يذكر مع الحكم وصف
 مناسب مثل لا يقضى القاضي وهو غضبان فانه يشعر بأن الغضب علة لنشوب النظر
 واضطراب الحال مثل أكرم العالم وأمن الجاهل لما ألف من الشرع من اعتبار المناسبات
 فيقلب على الظن لمقارنته ومناسبتها له علة

﴿مسئلة﴾ اذا ذكر الوصف صريحا وكان الحكم مستتبطا منه غير مصرح مثل وأحل الله
 البيع أو ذكر الحكم وكانت العلة مستتبطة منه فثالثها الخيار الاول ايماء لا الثاني لأن الأيماء
 كون الوصف مذكورا على وجه يظهر من سياقه التعليل والاول كذلك والحكم وان لم
 يصرح به فهو لازم منه لانه يلزم من الحل الصحة لتعذر مع انتفاؤها والثاني ليس كذلك لان
 الوصف ليس مذكورا أصلا

الآخرة كإيجاب الطاعات وتحريم المعاصي وقد يعمل المقصود من شرع الحكم نفيًا وظنًا وقد يكون الحصول ونفيه متساويًا وقد يكون نفيه أرجح فالأول كالبيع والثاني كالتعاصي المرتب على القتل العمد العدوان لأن الغالب صيانة النفوس به وقد تقدم عليه مع شرع القصاص الثالث كالحد على شرب الخمر لحفظ العقل فإن الحصول ونفيه متساويًا لمقاومة كثرة المقدمين الرابع كالحكم بمحبة نكاح الآيسة لعود التوالد فإن نفيه أرجح والأولان اتفاق وأما الثالث والرابع فالتحتمل لا يفي الاحتمال لأن البيع مظنة الحاجة إلى المعاوضة فقد اعتبروا وانتفى الظن في بعض الصور والنكاح مظنة التوالد وقد اعتبروا وانتفى الظن في الآيسة والفرقة مظنة المشقة وقد اعتبروا وانتفى الظن في الملك المترفع أمار كان فالتناظر كما في حقوق النسب في نكاح المشرق في المغربية ونسب لا يستبرأ في جاريه يشترى بابائهما في المجلس فلا يصح التعليل به خلافاً للحنفية كما تقدم والمقاصد ضرر بان ضروري في أصله وهي أعلى المراتب كالمقاصد الخمسة التي رويت في كل ملة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال فالدين كقتل الكافر المضل وعودة الداعي إلى البدع والنفس كالتعاصي والعقل كالحد على السكر والنسل كالحد على الزنا والمال كمنقوبة الغاصب والسارق والمحارب ومكمل للضروري لتحريم قليل السكر والحد عليه وإن كان أصل المقصود حاصلاً بتحريم ما يسكر منه لكن فيه تقييد وتكميل وغير ضروري وهو ما تدعو الحاجة إليه في أصله كالبيع والإجارة والغرض والمساقاة وتزويج الصغيرة الحاجة تفصيل الكف خوف فوائده وهي الرتبة الثانية وهي ممارسة التكليف من الضرر والربو به منها آكد من بعض وقد تكون ضرورية كالأجارة على تربية الصغير وبراء المملوك والملبوس له وغيره ومكمل له كمرعاية الكفاة ومهر المثل في الصغيرة فإنه أفضى إلى دوام النكاح وإن كان أصله حاصلًا وما لا تدعو الحاجة إليه لكنه من قبيل الدين كسلب العبد أهلية الشهادة لكونه نكحاً الرتبة مستمضراً فلا تليق به المناصب الشرعية بحرف باعلى ما أتفهم من محاسن الماديات وأما سلب ولاية العبد عن الصغيرة فإن الحاجات لا تدعاهما بل تدعو الفراع بخلاف الشهادة

﴿مسئلة﴾ اختلف في انحراف مناسبة الوصف بوجوده فسدت تنزيم من الحكم مساوية أورا حجة والمختار انحرافها لئلا يصح مع مفسدة تساويها أو تزيد عليها فلا بد من الترجيح قالوا إن تساويها لا يبطل الحكم وإن ترجحت المفسدة فالعقل قاض بمناسبة المصلحة للحكم وبمناسبة المفسدة لانتفاءه وأجيب بأن المناسبة أمر عرفي ولا مصلحة مع مفسدة تساويها

[illegible]

الاسكار لتعريم محله ظاهر ورد به شرع أولا ومنهم من فسره بما يوهم المناسبة من غير تحقق
 كقول الشافعي في ازاله الصلابة طهاره ترادف الصلاة فيتعين الماء كطهاره الحدث فان مناسبة
 الطهارة لتعين الماء غير ظاهر واعتبارها في مس المصعب والصلاة والطواف يوهم المناسبة
 والتفسير ان متقاربان معنى وفي اثبات العلة مجردة كالمناصب بطر وعلى انه لا يثبت فلا بد من
 اعتبار مسلك فيه غير تصريح بالمناط ويجرى فيه دليل المناسب الثاني ولكن يقال لم ادانت
 حكم يجوز ان يكون مستلزما للصلابة الى آخره قول الرادله اما ان يكون مناسباً أولاً والأول
 صحيح عليه فليس به والثاني طردي ملحق بالاجماع احيب بأنه مناسب والجمع عليه المناسب من
 ذاته ومنهم من فسره التشبه بالوصف الجامع لوصف آخر يتردد بهما العرع بين أصليين فالاشبه
 منهما هو التشبه كالعسية والمالية في العبد المعول تريد هيبته على دية الحر فانه يتردد بهما بين
 الحر والعرس فايهما اقوى شبه العرع به لأحد الأصلين وراد على الآخر وهو التشبه وحاصله
 تعارض مناسبين راجع أحدهما وليس من التشبه مودة لسادس الطرد والعكس واحتلف
 فيه فليل بدل فطعا وهل الاكثر وزن طناً وفيه للامعنا ولا طر وهو المختار لنا أن الوصف
 الموصوف بالطرد والعكس معور أن يكون لا رماله لا لاجزاء كالرافعة الملازمة للسدة
 المطرقة ويحتمل فلهذا طر ولاطن الا بالتعرض لانتفاء وصف غير بالسر أو ان الأصل عدمه
 وهو طر في مستعمل فلا استعمال للأول واستعمل في أن لا طر اذ راجع الى السلامة
 من العفن والسلامة عن مفساد واجبة لا يربط بالسلامة عن كل مفسدة ولو سلم فلا
 يدرم الصحة الا بالمصحيح والعكس ليس سراد الى الله لا يورر واجب أنه قد يكون للاجماع
 تأخير كإجراء العبد واستدل أن الدوران يحصل في الماء بين وانس أحدهما علة وأحيب
 أن الطن انشئ للدليل من مانع ولو اداو - - - دوران ولا مانع من كونه علة ولا فاطع
 بأخرى مواها - مل الطن عده كما تؤدي - ان يأنس بمصعب ثم يركب فم - مصعب فتكرر مرارا
 علب على الطن بأنه سبب العصب - في ان السعار - - - ذلك فليأولوا طهورا سعاد غير ذلك
 بالبحث له واتمسك بالعدم الاصل في فطن وهو طر في - - - فعل وتعرف بين تخفيض المناط
 وتضيغ المناط وتخرج المناط أن تحقيق المناط الطرف في اثبات العلة في بعض الصور بعد
 معرفتها في بعضا منهن أو اجماع أو استسباط وتضيغ المناط الطرف في تعيين العلة المنصوص عليها
 بمحذوف ما اقترن به مما لا مدخل له في الاعتبار كحذف كونه اعرايا وكونه يريد أو كون الموطوءة
 روجه أو أمة وكونه شهر تلك السنة وتخرج المناط الطرف في اساس علة الحكمه الثابت بعض

قالوا يقضى الى الاختلاف وما أفضى الى الاختلاف مردود قال ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ورد بالزام العمل بالنظواهر وبأن المراد بالاختلاف التناقض أو الاضطراب المخل بالبلاغة لا الاختلاف في الاحكام الشرعية فان ذلك مقطوع بوقوعه قالوا لو جاز فاما أن يقال كل مجتهد معيب أو المصيب واحد وكون الشيء ونقيضه حقا محال وتصويب أحد الظنين مع الاستواء محال ورد بأن الالزام بغيره من الظواهر وبأن النقيضين شرطهما الاتحاد وبأن نصيب أحد الظنين لا بعينه ليس بمحال قالوا اذا كان العقل لا يقضى في المنصوصة بالتعديفة فالمستتبطة أجدر ورد بأن الكلام في الجواز العقلي لا في الوقوع قالوا ان كان القياس موافقا للذي الاصل فالعقل قاض بالاستغناء عنه وان كان مخالفا فالظن لا يعارض اليقين ورد بالتعديف بالنظواهر وبأنه لا بعد أن يوجب الشرع مخالفة النفي الاصل الى بالظن قالوا وواز لجاز في الاصول في تسلسل وهو محال ورد بأنه لا يلزم اذا امتنع في الاصول التسلسل أن يمتنع في تسييره قالوا حكم الله خبره ويستحيل معرفته بتفسير التوقيف ورد بأن القياس الذي جوزناه نوع من لتوقيف قالوا الوصح بحرفة الحكم الشرعي بالقياس مع كونه عينيا صحيح، حرفة الأمور العينية بالقياس ورد بأنه يصح ان جعل عليه دليل قالوا وواز لأدى الى التناقض عند تعارض المذاهب فيكون حراما حلالا وهو محال ورد بأنه ان تعدد الباطل لا تناقض وان كان زائدا فامت العلمة موجبة لذاتها لحيث التناقض فيرجح فان تعذر فية في قول، بغيره عند الشافعي، أجدر الدلائل بأن العقل يوجب التعبد بالقياس ثبت أن الاحكام نعم صور الانهايات لها النص، يفي فقضى العقل بوجوب التعبد بالقياس ورد به حدة ملهم التعميم بأن الذي لا يتناهى في الجزئيات لا الاجناس والتعميم يصح عليها يمكن من كل عام ومربوي وكل مكر حرام

مسئلة ١٠ أكثر المذاهب بالجواز في المول بالوقوع حلالا مدودا بشه والغائبان والنهر وانى والأكثر دليل السمع لا بالعقل ولا كرم منى في الاغالبى لمسيين لثانته ثبت بالتواتر عن جمع كثير من الصحابة العمل به عند عدم النص وان كانت التعاميل آحادا ولا يخالف والعادة تقضى بأنه لا يجمع مثلهم على مثله الا بتطاع وأيضا فانه قد تكرر وشاع ولم ينكر والعادة تقضى بأن السكون في مثله وفاق فمن ذلك رجوعهم الى أبي بكر في قتال بني حنيفة على الزكاة ومن ذلك قول بعض الانصار له لما ورث أم الأم دون أم الأب تركت التي لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت فشركت بينهما وقول عمر أيضا أفضى في الجدير أبي

وقوله في الجنين لولا هذا لقتلناه فيه رأينا وورث المبثوث بالراي وقوله على في الشارب
 فأرى عليه حد المقترين وقوله لعمر كسك في قتل الجاعه بالواحد أرايت لو شترك نفر
 في سرقة كنت تسطعمهم قال نعم قال وكذلك حد من ذك حلاف الصعابة في الجدة والحقة
 بعضهم بالاب فأسقط به لأخوته ووجه له بعضهم كالأخوة وحتلافهم في أمت تلى حرام فقيس
 ثلاث وفيه واحد تيسر بين وقيل ظهرا إلى غير ذلك لا يحصى كثرة فان قيل اخبار آحاد ولا
 تثبت بها لأصون مننا لكن علمهم يجوز أن يكون يغيرها مننا لكنهم بعض الصحابة معنا
 أن قول بعضهم من غيبنا كبر دليل ولا يمكن لا مسلم في لا نكر مننا لكنه لا يدل على الموافقة
 لمننا لكذا أن في محذوفة والجواب عن الاول انها متواترة في معنى كذا جاعة على وعن
 الثاني القطع من يافها بألهم من الثالث بيانه بالسكر من غير سكر قاطع عادة
 بالموافقة وعن الرابع إعادته في نقل مثله وعن الخامس ما سبق وعن السادس
 القطع بأنهم إنما عملوا بها لظهورها لا لحدودها كقناهر الكتاب والمتواتر واستدل بما تواتر
 عنه صلى الله عليه وسلم وإن كانت تمامية آحادا يذكر العمل في الآية كما ينبغي دلها وهو معنى
 القياس مثل أرايت لو كان على أيك دين أينقص الرطب ادريس فأنهم يثرون انه ليست
 بنجسة فانه لا يدري أين بات يده وفوله في الميديفون وقع في الماء لا تأكل منه الماء أعان
 على قتله وليس بواضح واستدل بقوله من تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول بعد قوله
 أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فدل أن المراد لسياس به قوله ولو دوا إلى الرسول إلى آخرها
 وليس بواضح واستدل بإجماع الامة على الحاق الضرب بالتأنيب وأجيب أن ذلك مفهوم
 من أقوى ما أبقي كل امة أن ذلك من دوا إلى الله والرسول واستدل بإجماع الامة
 على الحاق كل من شذ عن ذلك عز ورد أن ذلك إلهامه لكم على الواحد وإجماع
 على اتعدهم في ذلك أنوا إلى الله وألهم إلى الله والرسول ولا يخفى ما نسب به علم
 بان القرآن لا يثنى من الحق شيئا قطا لعدم إلهامه لفساد قوله لو حوب بالإجماع وأيضا
 يجب حمل الآيات على ما اشترط فيه إلهامها من بين مدكراته من دليل وحسني لا يحصى إلى
 جميع بنو البشر ومن قالوا ذلك لله تعالى وأنكم أنتم به أنزل الله وما شذت فيه
 من شيء فحكمه في الله وأن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول قل الله حكيم عاقل
 من كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم في حكمه بالبر وصدقكم الله قول الله
 ورسوله وهو خلاف حكمه بالان الغناس قال صلى الله عليه وسلم من شذ عن

أمتى فرقا أعظمها فتنة الذين يقيسون الأمور بالرأى أخبار كثيرة في ذم القياس قلنا يجب حملها على ذم الرأى الباطل بجماعين الأدلة واستدل بقوله فاعتبروا يا أولى الأبصار وهو ضعيف لانه ظاهر في الاتعاط ولو سلم في الأمور العقلية ولو سلم فصيغته أفعل محققة واستدل بحديث معاذ وتبعوه ورغابته الظن

(مسئلة) النص على العلة لا يكفي في التحدي دون التعبد بالقياس وقال أحمد والقاشاني والتهرياني وأبو بكر الرازي والسكرخي يكفي وقال البصري إن كانت عسلة للتصريم كفي وإن كانت لغبره لم يكف لنا القطع بأن القائل أعتقت عاما لحسن خلقه لا يقتضي عموم عتق غيره من حسن الخلق قالوا سرت انحر لاسكارها منسل حرم كل مسكر وأعتق غاما لسواده يقتضي عتق غيره ولذلك لو مرح بغيره عدم مناقضاتنا لم يعتق لكونها غير صريحة والحق لأدى بخلاف الأحكام الشرعية فان الظن كاف ولذلك لو قال لو كيله بيع غاما لسواده وقس عليه كل أسود لم ينفذ ولو قاله الشارع نفذ اتفاقا ورد بأنه ليس مثله بما تقدم ولا يعد مناقضا للعموم لفظ العتق وانما يطلب فائدة التخصيص ولو كان اللفظ ظاهرا فيه لوجب عتقه وما ذكره في الوكيل ممنوع قالوا ذكر العسلة يفيد التعميم عندها عرفا كقول الأب لاتأكل هذا فانه مسموم فانه يفهم منه المنع من كل مسموم وأجيب بأن ذلك اقربينة شفقة الأب بخلاف إيجاب الله وتصريحه فانه قد يهريق بين المثلين ويجمع بين المختلفين في الحكم قالوا لو لم يكن للتعميم يمكن له فائدة وكان ذكر المحل كافيا ولو كان بهيدا وأجيب بأن فائدته تعقل المعنى فيه ولا يكرن للتعميم إلا بالليل فأوليه من يحريم التأنيف يحريم الضرب لما كان ذلك إتياء الى العلة لأن نص منها أول وأجيب بأن ذلك مستبعد من اللفظ باقربينة الدالة من سياق الكلام في إكرام النبيين وذلك كان أولى من مجرد ذكر العلة ثم قالوا لو قال الاسكار علة التصريم لم فكذلك هذا أجيب بأن الحكم بعموم اللفظ لا يقتضي ضرورة أن من النبيذ البصري من تصدق على غير الله تعالى بل هو على كل فتير من نراة أسكر من لكونه معا أو وزياد على تركه كل مسموم ومؤد وأجيب بأن ذلك اقربينة التأذي والا فلا بعد أن يحرم الله نحر لشدته غاعة دون غيره بأعمام بأشغاله على قوة دعية لا يدركها البشر (مسئلة) القياس جار في الحدود والكفارات فلا فائدة فيه لأن الدليل غير مختص وأيضا فانه قد حذ في النحر بالقياس وأيضا فان الظن الحاصل فيه كغيره وقد علم أن الحكم لاجله فوجب الحكم فيه قالوا فيه تقدير لا بعقل فيتعذر القياس كأعداد الركعات ونصب

الزكوات وأجيب بأنه إذا فهمت المسئلة وجب ما في الأصل كالتنزيل بالثقل وفتح النباش
 قالوا يحتمل الخطأ فمتنع القياس لقوله أدركوا الحدودية لشبهات ورد بغير الواحد والشهادة
 بمسئلة صحح أنه لا يصح القياس في الأسباب لتأويل ثبت بالمرسل لأن العرض
 تباير الوصفين ولا أصل يشهد الوصف للعرض وأيضا لو ثبت ثبت القياس من غير تحقيق
 المناط في الفرع لأن العرض من اختلاف الوصفين ولا قطع ولا ظن يتساوى المصالحين مع
 اختلاف الوصفين وأيضا فإن الجامع بين الوصفين أما الحكمة أو ضابط لها فإن كان الأول
 على القول بصحته فقد استغنى عن الوصفين وصار القياس في حكم المرتب على الحكمة وإن
 كان الثاني فالضابط هو المعبر أيضا ولا تنفر في الوصفين وإن كان بغير جامع كان فاسدا قالوا
 فثبت قياس الثقل على المحدود والموافق على الزنا وأجيب بأن ذلك ليس من قبيل قياس
 الأسباب بل في وجوب القصاص بجامع القتل العمد العمد وإن وهو سبب واحد والموافق
 في وجوب الحد بجامع الإلاج فرج في فرج وهو سبب واحد وعلى ذلك ما ورد في مثله
 بمسئلة لا يجزى القياس في جميع الأحكام بخلاف الشذوذ (١) لأنه قد ثبت ما لا يعقل
 معناه كضرب الدية ونحوها والقياس فرع لمعنى وأيضا ويجزى في كل حكم لجري في الأصل
 ثم يتسلسل وهو باطل وأيضا نقضنا متناهما في لأسباب والشروط قالوا الأحكام معاملة
 وما جاز على بعض المقالات جاز على الباقي وأجيب بأنه قد يجوز لبعض الأنواع ما يتنع على
 بعضها لعدمها بما لا في ما كان مشترك بينهما

١ لا اعتبار بصفات

وهي ربيعة منع وهو بصفة لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون

١٤١

لا تسبغ ربيعة بصفة لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون
 الاستدلال بغيره لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون
 الاستدلال بغيره لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون

(١) قال بعض في شرح التفسير على قوله لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون
 في جريان القياس في جميع الأحكام بصفة لا تسبغ لمروءة وهو على خمسة وعشرون

ترجيحاً بأمره والاصل عدمه كان كافياً وجوابه بيان شهرته فلا غرابة أو ظهوره في مقصوده بالنقل أو بالمعرف أو بالقرائن المفهومة معه فلا اجمال أو تفسيره وإن عجز عن ذلك ولو قال الاجمال على خلاف الدليل فيلزم ظهوره في أحدهما للاتفاق على أنه غير ظاهر في الآخر وإن لزم التجوز لأن التجوز أخف على ما تقدم فيهما السكان وجهاً فإن فسرها فغلبه بما لا يحتمل لفته فالصحيح لا يقبل لأنه يؤدي إلى التلبط واللعب

❦ الثاني ❦

فساد الاعتبار وهو أن يكون القياس غائباً للنص لا امتناع الاحتجاج به حيثئذ وجوابه إما الطعن في مستند النص أو منع الظهور أو التأويل أو المول بالموجب أو المعارضة بنص آخر ليسم القياس أو يبين أن هذا القياس مترجح على النص بما تقدم مثل ذبح صدر من أهله في محله كذبح ناسي التسمية فيورد ولا تأكلوا فيقول مؤول بذبح عبدة الأوبان بدليل ذكر الله على قلب المؤمن سعي أو لم يسم أو ترجيحه لكونه قياساً على الناس المخصص باتفاق فإن أبدى فارق فهو من المعارضة

❦ الثالث ❦

فساد الوضع وهو كون الجامع ثبت اعتباراً بنص أو إجماع في نقيض الحكم مثل مسح قيس فيه التكرار كالاستطابة فيرد أن المسح معتبر في كراهية التكرار على التلف بإجماع وجوابه بيان مانع فيما أبداه وهو كونه حلاً للتعرف وهو نقيض لأنه في النقيض فإن ذكره بأصله مستدل فهو القلب فإن بين أن الوصف مناسب لنقيض الحكم من غير أصل من الوجه المدعى فهو القدر في المناسبة ومن غير أنه لا يفسح إذ قد يكون للوصف جهتان ككون المحسل مشتهى يناسب الإباحة لراحة المناظر وأخرى لا يفسح الإجماع لنفس

❦ الرابع ❦

منع حكم الأصل كالوقال الشافعي مائع لا يرفع الحديث ولا يذهب رانلبث كالأدهن فيمنع حكم الأصل وقد اختلف في الانقطاع بذلك فقبل ينقطع لأنه يستدل إلى الدلالة على حكم الأصل وقيل لا لأنه إنما أنشأ دليله على حكم الأمر فضع مقدمه فلها إيجابها هو الصحيح كنع وجود علة الأصل ومنع كونها علة ومنع وجودها في الفرع ولا يبعد منقطعاً بإجماع واختار الغزالي اتباع

القدح في إفضاء الحكم إلى المقصود كالوعلل حزمة المصاهرة على التأييد بالحاجة إلى ارتفاع
الحجاب المؤدى إلى الضجور فإذا تأيدنا سد باب الطمع المفضي إلى مقدمات الهم والنظر المفضية
إلى ذلك فيقول المعارض الحكم غير مفض إلى ذلك لأن سد باب التسكاح أفضى إلى الضجور
والنفس مائلة إلى المنوع وجوابه أن التأييد يمنع عادة من النظر بشهوة والمادى كالطبيعى
كالأمهات والأنحوات

﴿ الحادي عشر ﴾

كون الوصف نفعيا كالوعلل الرضى والقمه والذى لا يعرف النافى وجوابه منضبط بما يدل
عليه من الميغ والأفعال

﴿ الثانى عشر ﴾

كونه غير منضبط كالتمثيل بالحكم والمقاصد كالحرج والمشقة والزجوفاتها تختلف باختلاف
لأشخاص والأزمان والأحوال ودأب الشارع في مثله المظان دفعا للحسر والاضطراب
إلى الأحكام وجوابه إما بأنه منضبط بنفسه أو بضابط كضبط الحرج بالسفر ونحوه

﴿ الثالث عشر ﴾

النقض وقد تقدم وفي تمكين المعارض من الدلالة على وجود العلة عند منع المستدل ثالثا
يمكن ما لم يكن مكاشرا عيا ورابعها يمكن إذا لم يتعين له طريق أولى بالقدح منه قالوا ولودل
المستدل على وجود العلة بدليل، وجود في محل النقض لنقض المعارض فنع المستدل
وجودها فحال المعارض فإذا انتقض دليلك عليها لا يسمع لأنه انتقال من قض العلة إلى نقض
دليلها وفيه نظر نعم لو دل بزمك أما انتقاض علة لك أو انتقاض دليلها كان منجها ولو منع
المستدل تخلف الحكم في تمكين المعارض من الاستدلال يمكن إذا لم يتعين أولى منه والختار
لا يجب الاحتراز من النقض ونالها يجب إلا في المستثنيات لأنها إنما تستل عن الدليل
وانتفاء المعارض ليس من الدليل وأيضا فإنه وارد دون احترازاتها فلا حاجة إليه الموجب
لأنه يحتز لا تقصر على جزء العلة لأن ما به الاحتراز جزءها عنده والمفصل رأى أن النفي في
غير المستثنيات جزء فراجع النزاع لفظيا وجواب النقيض بيان معارض اقتضى تقيض

الحكم أو خلافا لمصلحة أولى تغوت لولا الاستثناء كالعرايا وضرب الدية على العاقلة أو لدفع مضدة آ كد كحل الميتة للضطر والابطال التعليل لان انتفاء الحكم اذا لم يظهر مانع لعدم مقتضى كما تقدم الا ان يكون التعليل بظاهر عام فيبقى فيها وراء النقض ونحكم بتقدير المانع ولا يبطل دليل العلة بغير ثبت

﴿ الرابع عشر ﴾

الكسر وهو تقيض المعنى وقد تقدم مثله والكلام عند منع المستدل وجود المعنى أو منع تخلف الحكم والخلاف فيه وفي تمكين المعترض كالتقص

﴿ الخامس عشر ﴾

المعارضة في الأصل بمعنى آ نرا ما مستقل كمارضة الطعم بالكيل أو بالتوت في نطيل ربا الفضل في البر أو غير مستقل كمارضة القتل العمد العدوان بالتأرجح والمختار قبولها لنا ولم تكن مقبولة لم يمنع التعصم لان المدعى عليه ليس بأولى بالجزئية أو بالاستقلال من وصف المعارضة فان رجح بتوسعة الحكم منع الدلالة ولو سلم عورض بأن الأصل انتفاء الاحكام وايضا فلما ثبت من أن مباحث الصحابة كانت جساو فرقا لثبوتها ما فرق أو مستنزم قالوا لو قبل لامتنع تلييل الحكم بعلمتين لان استقلالهما لمناسبة تستنزم استقلالهما بالاعتبار فهما علمتان ورد بأن الحكم باستقلالهما بالاعتبار فحكم باطل كما لو أعطى قريبا عالما وفي توظيف بيان نفي الوصف عن الفرع ثالثا ان صرح بالفرق وظف لنا انه اذا لم يصرح بالفرق فقد ذكر ما لا يتنقض ما ذكره المستدل معه علة مستقلة وان صرح فلا بد من الوفاء بما صرح به قالوا القصد الفرق فلا بد من بيانه وأجيب بأنه لا يتعين قال الآخرون الغرض صد المستدل مما علل به وذلك مستقل بدوره وأجيب بمصحة ما لم يصرح والصحيح لا يحتاج الى أصل خلافا لبعضهم لان حاصله نفي الحكم لعدم العلة وذلك مستقل بنفسه وايضا فان الغرض صد المستدل من التعليل به وذلك حاصل بدوره وايضا فان أصل المستدل أصله غاشه للمستدل يشهد للمعترض واختلف في جواز تعدد الاصول فقبل هو أقوى في افادة الظن وقيل يؤدي الى النشر والتجيط والجوزون اختلغوا في جواز الاقتصار في المعارضة على أصل واحد ثم اختلغوا في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد وجواب المعارضة اما يمنع وجود الوصف في الأصل

المطالبة بتأثيره ان كان المستدل أثبتته بالمناسبة أو الشبه لا بالسبب أو بمنع ظهوره أو ضبطه
و بيان انه عدم معارض في الفرع كقولهم في المكره قتل عدوان كالتخاريف معرض
ووصف الطواعية فيجب بأنه عدم الا كراه المناسب نقض الحكم وذلك طرد أو يبين
كونه ملقى مطلقا كالطول والقصر أو مائى في جنس ذلك الحكم كالف كورة في باب العنق
أو يبين استقلال ما عداه في صورة بظاهر أو إيماء أو إجماع كعارضه الخفى قتل المرتد بالكفر
بعد الإيمان بالرجولية فانها مظنة جرم القتال فيلغيه بقوله من بدل دينه فاقتلوه فمعرض
للاستغراق وكعارضه الطعم بالكيل فيلغيه بقوله لا تتبعوا الطعام بالطعام الاسواء ببوء ولا
يكفى اثبات الحكم في صورة دونه لجواز علة أخرى تعطفها كما أن الميراث سبب ويختلفه
الملك والهبته وغيرها وكذلك لو أبدى المعارض وصفا آخر فبدأ ببدأه يختلفه فسد الثاؤه و يسمى
تعدد الوضع لان العلة تعدت بأصاين كما لو قال في أمان العبد أمان صدر من مسلم عاقل فيصح
كما أن الحر لا نهما مظنتان لاظهار مصالح الإيمان والهداية فيعرض بالحرية فانها مظنة فراغ
البال للنظر في المصالح فلها زيادة في الكمال فيلغيه بأمان العبد المأذون له في القتال فيقول
المعارض كونه مأذونا مظنة لبذل وسعه في النظر أو لعلم السيد بلاحيته وجوابه الثاؤه الى أن
يقف أحدهما ولا يفيد الانهاء بضعف المعنى مع تسليم المظنة كما لو علل المرتد بالردة فيعرض
بالرجولية فانها مظنة الأقدام على القتل فيلغيه بالمقطوع اليدين ولا يكفى رجحان ما عينه
المستدل على ما عورض به وان كان فيه ابطال استغلاله لمرجوحته لاحتمال الحرية ولا يمد في
ترجيح بعض الاجزاء على بعض فيجئ الحكم وكذلك لو كان ما عينه المستدل متعديا والآثر
قاصر البقاء الحكم لانها ان رجحت باعتبار الانساع والاتفاق رجحت الأخرى باعتبار موافقة
النفي الأصلي وباعتبار اعمالها معا

﴿ لسادس عشر ﴾

التركيب وقد تقدم

﴿ السابع عشر ﴾

التمدية وهو بيان وصف في الأصل عدى الى الفرع مختلف فيه كما لو قال الشافعي في اجبار
البكر البالغ بكر فجاز اجبارها كالبكر الصغيرة فعورض بالصغرة فانه متعد الى التب الصغيرة
وهو نوع من الملة لضعفها ولا يراد

﴿ الثامن عشر ﴾

منع وجود الوصف في الفرع مثل قولهم في العبد أمان صدر من أهله في محله كالعبد المأذون له في الحرب فيمنع الأهلية وجوابه ببيان وجود ما عناه بالأهلية بكواب منعه في الأصل والصحيح منع السائل من تقريره لأن المستدل مدع فعلية إثباته ولأنه ينتشر قالوا في تقريره رفع يدهم الثبوت أجيب بأنه يتعين بالقدح في دليله وجوازه كمنعه في الأصل

﴿ التاسع عشر ﴾

المعارضة في الفرع بما يقتضي نقيض الحكم المستدل إما بنص أو إجماع ظاهر أو بوجود مانع أو بغوات شرط على نحو طرق اثبات العلة والمختار قبوله لأنه من الواضح فالولم يقبل لاختلت فائدة التناظر قالوا فيه قلب التناظر لأنه استدلال ورد بان القصد المخدم وجوابه بكل ما يعترض به على المستدل والمختار قبول الترجيح أيضاً لأنه إذا ترجح تعيين العمل به وهو المقصود والمختار أنه لا يجب الإبقاء على الترجيح في الدليل لأن المطلوب منه الدليل وقد ذكره قالوا يتوقف الدليل عليه فكان منه ورد بان الترجيح من توابع المعارضة لدفعها لا من الدليل

﴿ العشرون ﴾

الفرق وهو في التحقيق لا يخرج عن المعارضة في الأصل أو في الفرع وقال بعض المتفلسفين بمجموع الأمرين وقال بعضهم هو بيان وصف في الأصل مفرد في الفرع فهو معارضة في الأصل

﴿ الحادي والعشرون ﴾

اختلاف الضابط في الأصل والفرع مثل قولنا في الشهود نسبوا إلى القتل عمداً عدواً ما فوجب القصاص كالمكروه فيقال الضابط في الأصل الإكراه وفي الفرع الشهادة وإذا اختلفا لم يتحقق التساوي لجواز أن يكون إقضاء الأصل أرجح فلا الحاق وجوابه بأن الجامع ما اشتهر كافيته من التسبب المضبوط عرفاً أو بأن إقضاءه إلى الفرع مثله أو أرجح كما لو كان أصله المقرى للحيوان فإن اتبعنا المكروه على القتل طلباً للخلاص نفسه (١) أغلب من

(١) في نسخة بدل هذه الجملة فإن اتبعنا الأولياء على القتل طلباً للتشفي أغلب الخ

اتبعات الحيوان بالاعراض بسبب نغرتها وعدم علمه ولا يضر اختلاف أصلي السبب فانه اختلاف أصل وفرع كما يقاس الارث في طلاق المريض على حرمان القاتل الارث ولا يضر ان التفاوت فيهما ملحق لحفظ النفس كما ألحق التفاوت بين قطع الأضلاع وحرق الرقبة فانه لا يلزم من الغاء تفاوت الغاء كل تفاوت كما ألحق التفاوت بين العام والجاهل ولا يلزم من الحر والعبد

﴿ الثاني والشرع ﴾

اختلاف جنس المصلحة كما لو قال الشافعي في الملائط أو في فرحاني فرج مشنهي طبعاً محرماً
ثم عاف وجب الحد كما لو قيل قال الحكمية في الفرع الصيانة عن رذيلة المواط وفي الأصل دفع
عن ذور اختلاط الانساب المفضي إلى تضييع الاطفال فلا يبعد متعاً وتهما في نظر الشارع وجوابه
حذف نصوص الأصل بطريق من طرق الحذف المتقدمة

﴿ اثبات و المشرق ﴾

مخالفة حكم الفرع لحكم الاصل كالبيع على النكاح وجوابه بيان ان هذا الحكم بأنه الصحة مثلا وان الاختلاف عائد الى المحل الذي هو شرط في القياس لا فادح

﴿ رابع والعشرون ﴾

القلب والكسر فالقلب قلب العلة بكالها والكسر قلب تجريها والاعمو محض عارضه
والقلب ثلاثة أقسام قلب تصحيح مذهبه وقلب لا بطل مذهب المستدل صر يحاو بالالتزام
الاول كقول الحنفى فى الاعتكاف لبث محض فلا يكون قربة بنفسه كالتوقف عرفه فيقول
لبث محض فلا يشترط الصوم فى صيته كالوقوف بعرفة وكذلك قول الشافعى فى رآله الخاصة
طهارة تراد لأجل الصلاة فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث فيقول ويصح بغير الماء كطهارة
الحدث الثانى كقول الحنفى فى مسح الرأس عضو من أعضاء الوضوء ولا يكتفى فيه بأقل
ما ينطلق عليه الاسم كسائر الأعضاء فيقول فلا يتقدر بالربح كسائر الأعضاء الثالث كقول
الحنفى فى بيع الغائب عقد معاوضة فيصح مع الجاهل بالمعوض كالنكاح فيقول فلا يشترط
فيه خيار الرؤية كالنكاح لأن من قال بالمسحاة قال بخيار الرؤية بخيار الرؤية لازم فإذا اتى
اتنى المزمع والمؤاخذة نوع معاوضة والمختار هو له والابتداء فى الأصالة فى المأمور كذا

المنافضة لانه مانع للاستدل من الترجيح وأما القلب بجزء العلة فتدبره كسرا وقد تقدم

﴿ الخامس والعشرون ﴾

القول بالموجب وحقيقته تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو ثلاثة أقسام الأول أن يستتجه أمرا يتوهم انه محل الخلاف أو ملازمه كقول الشافعي في القتل بالثقل قتل بما يقتل غالبا لاينا في وجوب القصاص كمرقه فيقول بموجبه فان النزاع في وجوب القصاص وليس هو عدم المناقاة وملازمه اذ قد يكون الوصف لاينا في الحكم ولاية تغضيه الثاني أن يستتجه ابطال ما يظنه مأخذا للخصم كقول الشافعي في استيلا دجارية الابن وجوب القيمة لا يمنع من إيجاب المهر كاحد الشر يكن وفي الثقل التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص كالتوسل اليه فتقول بموجبه فانه لا يلزم من ابطال مانع ابطال كل مانع ووجود كل شرط و وجود المقتضى ولا يلزمه ابداء مذهبه على الصحيح لانه مصدق وأ كثر القول بالموجب في مثل ذلك اذ قد ينقضي المأخذ كثيرا وقل أن ينقضي محل الخلاف الثالث أن يسكت عن الصغرى وهي غير مشهورة كقول الشافعي في افتقار الوضوء الى النية مائتة قرينة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن قوله والوضوء قرينة فنقول بموجبه ولو ذكرها لم يرد الا المنع قالوا وفيه انقطاع أحدهما وهو بعيد في الثالث لان كلامهما أراد غير مراد الآخر وجواب الاول ان يبين انه محل النزاع أو أن محل النزاع لازم منه كما لو كان الحكم لا يجوز قتل المسلم بالذي فقال بالموجب انه لا يجوز ولكن يجب فيقول المعنى بنى الجواز لزوم التبعية بفعله و يلزم منه نفي الوجوب أو يبين أن لفظه ظاهر فيما قدمه أو عام أو مطلق فلا يستقيم القول بموجبه وعن الثاني نحوه وعن الثالث بأن حذف إحدى المقدمات غير بدع ويرد على قياس الدلالة كما يرد على قياس العلة سوى ما يتعلق بمناسبة الوصف الجامع لأن الجامع فيه ليس بصفة القياس في معنى الأصل كذلك لأنه لم يذكر فيه جامع ولا يرد عليه أيضا الاستثانة على نفس الوصف الجامع ويختص قياس الدلالة بسؤال آخر اذا كان الجامع أحدهم وجبي الأصل كقوله في مسألة الأيدي باليد أحدهم وجبي الأصل وهو النفس فيجب بدليل الموجب الثاني وقرره بأن اليد أحد الموجبين في الأصل وهي ثابتة في الفرع على الجميع فيلزم الموجب الآخر وهو القصاص على الجميع لان العلة ان كانت واحدة فواضح وان كانت متعددة فلازم الحكمين في الأصل دليل، يلزم الطين

فيقول المعارض ان اتحدت في الاصل فلا يمنع ثبوت ما ثبت في الفرع بأخرى وهو الاولى لما فيه من تكثير مدارك الحكم فلا يلزم الموجب الآخر من علة الاصل لجواز عدم اقتضاء علة الفرع له وان تعددت في الاصل وتلازمت فلا يمنع ثبوت ما ثبت في الفرع بأخرى وهو الاولى فلا يلزم من التلازم في الاصل التلازم في الفرع وجوابه ان ثبوت أحد الحكمين في الفرع يدل ظاهرا على علة في الاصل اذا الاصل عدم أخرى والاوّل معارض بأولوية الاتباع لما فيه من الانعكاس المقود مع التعدد فان عورض بأن الاصل أيضا عدم علة الاصل في الفرع أجيب بأن كون العلة متعديّة أولى من كونها قاصرة والاعتراضات من جنس واحد كالنقض والمعارضات في الاصل أو الفرع متفق على إيرادها جلة اذ لا انتقال وان كانت من أجناس مختلفة كالمنع والمطالبة والنقض والمعارضة ونحوه وهي غير مرتبة لم يخالف في الجمع بينهما الا أهل سحر فقد فاتهم أو جبروا سؤالا واحدا لما فيه من الخطأ ويلزمهم ما كان من جنس واحد وان كانت مرتبة فقد منع من الجمع بينهما الا كثر لان الثاني يتضمن تسليم الاول فلا يستحق الاجوابا واحدا والمختار جوارحه لان المعنى على تسليمه تقدير التحقيق فلا بد من الترتيب والا كان منعاه بدليم والاستعسار مقدم لأن من لم يعرف مدلول اللفظ لم يعرف ما يتوجه عليه ثم فساد الاعتبار لانه يفتقر في فساد من حيث 'جمله ثم فساد الوضع لانه أنخص بمقابلته والآخر في الأعم مقدم ثم منع حكم الأصل لانه مقدم على الفرع في العلة لاستباطها منه وعلى فرضه ثم منع وجود المدعى علة في الأصل ثم ما يتعلق عليه توصف لانه فرع ثبوته كالمطالبة وعدم التأثير والقدح في المناسبة والتقسيم وكون الوصف علة بظاهر ولا منقطع وكون الحكم لا يعنى أى 'المدعى' ثم لم يرد من سلكه لانه معارض لدليل العلة ثم المعارضة في الأصل لانه معارض لنفس العلة لان الاتصاف ينص عليه 'بمثال العلة والمعارضة يقدمها بطلال الاستقلال ثم له 'المدعى' والركيب لانها ترجع الى 'معارضته في الأصل ثم ما يتعلق بالفرع كمنع العلة في الفرع وعنايته حكمه حكم الأصل ومخالفته في الضابط والحكمة والمعارضة في الفرع والقلب ثم القول بالواجب لتضمنه تسليم الدليل

﴿ الاستدلال ﴾

يطلق فهو ما على ذكره لا دليل وحسوسا على نوع خاص من الأدلة وهو المطلوب فيسئل كل دليل ليس بنص ولا إجماع ولا قياس علة فيكون في العارقات لا لا وأما نحو وجد السبب

ووجد المانع وقد شرط قد قيل ليس بدليل لانه في معنى فيه دليل وقيل دليل لانه يلزم من ثبوته ثبوت المدلول وما يذ كر دليل ثبوته كالمقدمات وعلى انه دليل قبل استدلال وقيل ان أثبت بغير الثلاثة وهو الصحيح وهو ثلاثة أقسام تلازم بين حكمين من غير تعيين علة واستصحاب وشرع من قبلنا فالأول ملازمين ثبوتين أو نفيين أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت وحاصله راجع الى المتلازمين في الأولين والمنافيين في الآخرين وشرط القسمين أن لا يكون كل واحد أخص من وجهه كالأسود والمسافر والمسللة والغائصة ثم ان كان المتلازمان طردا وعكسا كالجسم والتأليف جرى فيهما الأولان طردا وعكسا وان كانا طردا لا عكسا كالجسم والحدوث جرى فيهما الثبوتان بتقديم الأخص والتفاني بتأخيرها لاستلزام الأخص الأعم فيهما وان كان المتنافيان اثباتا ونفيا كالحدوث مع وجود البقاء جرى فيهما القسمان الآخران طردا وعكسا فان كانا اثباتا كالتأليف والقدم جرى فيهما الثبوت ثم النفي على التقديم والتأخير فيهما فان كانا نفيا كالأساس والتخلل جرى فيهما النفي ثم الثبوت على التقديم والتأخير فيهما مثال الأول في الأحكام من صح طلاقه مع ظهاره ويثبت بالطرد ويقوى بالعكس أو بثبوت أحد الآخرين على ثبوت الآخر أو به على ثبوت المؤثر أو بثبوت المؤثر على ثبوت الآخر ولا يعين المؤثر فيكون انتقالا الى قياس العلة الثاني لوضع الموضوع بغير نية لصح التعم ويثبت بالطرد والعكس وبانتفاء أحد الأمرين على انتفاء الآخر وبانتفاءه على انتفاء المؤثر وبالعكس الثالث ما كان مباحا لا يكون محرما الرابع ما لا يكون جائزا يكون حراما ويثبتان بثبوت التنافي بينهما أو بين لوازمهما ويرد على الجميع منع الأولى وسليها ومنع الثانية

« (لائمة عاب) »

أكثر المحققين كالزنى والصيرفي والغزالي وغيرهم على صحته وأكثر الخنفية وأبو الحسين على بطلانه لئان ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال ولم يطرأ معارض قطعي أو ظني فانه يستلزم ظن بقاءه والظن حجة شرعية كما سبق وبيان استلزام الظن من وجوه منها لو شك في حصول الزوجة ابتداء لم يحرم عليه الاستمتاع ولو شك في بقاءها جازله الاستمتاع ولو لم يكن الأصل في كل متحقق دوامه للزم استواء الحالين في التصريم والجواز وهو خلاف الإجماع

الثاني لولا حصول الظن لناسخ للعاقل مراسلة من حريت عليه سنون متطاولة وارسال الودائع والقراض والديون وغيرها ولولا الظن عدسها الثالث ان البقاء يقتضى الزمان المستقبل ومقارنة الثاني له من وجود أو عدم والتغير يقتضيهما والبدل وحصول ما يقتضى أمرين أغلب مما يقتضى ذينك الأمرين وثالثا قالوا لو كان الأصل في كل شيء استقراره لسكانت الحوادث على خلاف الأصل أجيب بأن ذلك لطوره لسبب المعارض لموجبه للعدوث قالوا الاجماع على أن بينه اثبات مقبلة ولو كان الأصل البقاء لسكنت بنسبة النفي أولى لاعتضادها بالأصل وأجيب بأن النفي قد لا يكون مكملا لمكان قد يتبعهما لا كان اطلاق المثبت على السبب المثبت دون الثاني قالوا العمومات والأقيسة لا تدعصر ولا ظن في البقاء مع ذلك بخلاف ما قبل ورود الشرع وأجيب بأن العرض بعد بحث العلم بذلك فلم يجد

﴿ مسألة ﴾ المختار أن استصحاب حكم الاجماع في محل الخلاف دليل ظاهر كما قال الشافعي في مسئلة الخارج الاجماع على أنه قبله منطهر لو صلى صحت صلاته والأصل البقاء حتى يثبت المعارض والأصل عدمه قالوا الحكمة بالمهارة ونحوها في محل النزاع حكم شرعي فاما أن يكون للدليل أولا والثاني باطل والدليل إمامنا أو فياس أو اجماع ولا شيء منها وأجيب بأن الحكم انما يقتضي دليل في نبوته لا في بقاءه ولو سلم فالدليل الاستصحاب المحصل للظن كما تقدم والدليل ما يترجم من نبوته نبوت المألوف

﴿ شرع من قبلنا ﴾

﴿ مسألة ﴾ المختار أنه صلى الله عليه وسلم كان من البعث متعدد الشرع ومنهم من منع ذلك ومنهم من وصفه كأنه نزل في ثم احتشبهوا بميتون فميت وح وقيل إبراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت أنه شرع لما ان الأحاديث متفارقة على أنه كان متعدد كان يتعدت كان يصلى كان يطوف وذلك دليل التعبد واستدل بأن من قبله كان داعيا جميع المكلمين فكان داخلا وأجيب بالمنع بأن مثل ذلك لا يثبت قالوا لو كان متعبد بامر مرة أحد نقصت العادة بمخالطة أهلها ولو كان لفظل وأجيب بأن النواتر منها لا يحتاج إلى مخالطة وغيره لا يفيد فيه وأيضا أنه يمنع المخالطة لموانع يعمل عليها جماين الأدلة قالوا لو كان لا تغر بذلك أهل تلك الشريعة عادة ولم ينقل وأجيب بأنه لم يثبت النعنين

﴿ مسألة ﴾ المختار أنه بعد البعث متعدد هو وأمه بما علم أنه شرع من قبله ومنع كثير من

الأشعرية والمعتزلة لنا ما تقدم والأصل بقاؤه وأيضا الاتفاق على الاستدلال لقوله النفس بالنفس إلى آخرها وأيضا ثبت أنه قال من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وتلاقوه وأقم الصلاة لذكري وهي ما موسى سبأه يدل على الاستدلال به وأيضا قال فيهداهم اقتده وشرعهم من هداهم واستبدل بمثل أنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح وأجيب بأن ذلك رد لاستبعاد الكفار الإيحاء إلى بشر ولو سلم فعناءه أنه تعبد بمثله لا بالاتباع وبمثل شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا وأجيب بأن الدين أصول التوحيد وخص نوحا بشرى فاوثر كرمها ولو سلم فعناءه أنه تعبد بمثله وبمثل أن اتبع ملة إبراهيم وأجيب بمثله اذ لا يقال في الفروع ملة الشافعي ولا دين الشافعي ولو سلم فأحدها يمارض الآخر قالوا حديث معاذ لم يذكر فيه ذلك وصوّبه صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه يحتمل أنه تركه لأن الكتاب يشمله أو لعله وقوعه بجمابين الأدلة قالوا لو كان لكان تعلمها من فروض الكفايات ولو جبت المراجعة والبحث وأجيب بأن المعتبر فيها ما ثبت بالتواتر أو بالوحي وذلك غير محتاج إلى ما ذكر قالوا الإجماع على أن شرعته نافذة بجميع الشرائع أجيب بأن معناه نافذة لما خالفها والالزم نسخ وجوب الإيمان وتحريم الكفران ونحوه

﴿مذهب الصحابي﴾

الاتفاق على أن مذهب الصحابي ليس بحجة على صحابي إماما كان أو مفتيا والمختار أنه ليس بحجة على من بعدهم أيضا وأحد قول الشافعي وأحد قول أحد وبعض الخنيفة على أنه حجة مقدمة على القياس وقيل إن خالف القياس فهو حجة والأفلا وقيل الحجة في قول أبي بكر وعمر فقط لنا لا دليل يدل عليه فوجب تركه وأيضا لو كان حجة على التابعين لكان قول التابعين حجة على من بعدهم لأنه لا يفيد الاطن قائله واستدل بأن الصحابي مجتهد والخطأ عليه ممكن فلا يجب على غيره العمل بمذهبه كغيره وأجيب بأنه لا بعد أن يكون لكونه صحابيا أثر في جعل قوله حجة على غيره صحابي واستدل لو كان حجة لكانت الحجج متناقضة لاختلاف الصحابة كمائل الجد وأنت على حرام وغيره وأجيب بأنه لا تناقض مع الترجيح أو الوقف أو التخيير كإخبار الأحاد والأقيسة واستدل لو كان حجة لجاز للجهل التقليد مع تمكنه وهو ممنوع كالأصول وأجيب بأنه لا يمنع أن يكون حجة فلا تقليد قالوا قال الله تأمروا بالمعروف وتنهون عن المنكر وأجيب بما في الإجماع ولو سلم فالمراد ما أجمعوا عليه قالوا أصحابي كالنجم

بأيهم اقتديتم اهتديتم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأجيب بأنه لا هموم فيما يقتدى به ولو سلم فالمراد المقلدون لا المجتهدون لأن خطابهم مع الصحابة وعلم أن غيرهم مثلهم قالوا ولي عبد الرحمن عليا الخلافة بشرط الاقتداء بالشيعين فأبى فولى عثمان فقبلوه ينسكرون فدل أنه اجماع وأجيب بأن الاجماع على أن مذهب الصحابي ليس بحجة على الصحابي فوجب التأويل فالمراد متابعتهم في السيرة والسياسة لا في المذهب قالوا قول الصحابي المخالف للقياس لا بد أن يكون عن حجة بعده عن الفسق فيزعم أن تكون تقلية وأجيب بأن ذلك يجري في الصحابي بالنسبة إلى الصحابي وفي مثل مالك والشافعي أو غيرها بالنسبة إلى غيرهم قالوا إن كان عن نقل فحجة وإن كان عن اجتهاد فاجتهاده مرجع على اجتهاد التابعي لترجيحه بمشاهدة التزويل ومعرفة التأويل فوجب على غيره اتباعه وأجيب بأنه لو رجح بذلك لوجب على كل مجتهد ترك اجتهاده لاجتهاد الأعم وهو خلاف الاجماع

﴿ الاستعسان ﴾

قال به الحنفية والحنابلة وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي من استحسن فقد شرع وليس الخلاف في الاستعسان بمعنى فعل الواجب والأولى فانه متفق عليه قال فينبعون أحسنه وقال يأخذوا بأحسنها ولا يعنى ما تميل النفس اليه للاجماع انه محسوس عندك قال بعض الحنفية في تقريره دليل ينه روح في نفس المجتهد تعبر بعبارة قبل ان شك في كونه دليلا فلا نزاع في رده وإن تحقق فلا نزاع في التمسك به فيرجع النزاع لفظيا وفيل هو المدلول عن وجوب قياس الى قياس أقوى منه وحاصله العمل بالقياس الراجح ولا نزاع فيه وقبل تخصيص قياس بدليل أقوى منه وحاصله ترك القياس للدليل الراجح ولا نزاع فيه وقال الكرخي المدلول في مسألة الى خلاف نظائرها وجه أقوى وحاصله العمل بالدليل الراجح ولا نزاع فيه ويدخل فيه المدلول الى تخصيص وإلى النسخ وليس باستعسان عندهم وقمره أبو الحسين بما حاصله الرجوع عن حكم دليل خاص الى مقابلة بدليل طارئ عليه أقوى منه ولا نزاع فيه فيرجع النزاع لفظيا وقبل المدلول عن حكم الدليل الى العادة لمصلحة الناس كما نقل عن الآية استعسان دخول الحمام من غير تقدير للسوء المستعمل ولا تقدير للمدة ولا عوض فيها واستعسان شرب الماء من السقائب من غير تقدير للسوء ولا عوضه فقيل ان ثبت دليل فلا نزاع والا فردد لنا ان كان الاستعسان من الأدلة المتقدمة فلا نزاع وإن كان من غيرها فلا دليل يدل عليه

فوجب تركه قالوا قالوا واثبوا أحسن وأجيب بأنه لا يدل على أن الاستحسان دليل ولو سلم
فالمراد الأظهر والأولى قالوا أما آراء المسلمون حسن فهو عند الله حسن وأجيب بأن المراد
الاجماع والألزم ما رآه آحاد العلماء حسننا والاجماع لا يكون إلا عن دليل قالوا أجمعوا على
دخول الحمام وشرب المساطمة تحسنا فدل على أنه حجة وأجيب بأن مستندهم بريان ذلك في
زمانه صلى الله عليه وسلم مع علمه وتقريره أو غير ذلك

﴿ المصالح المرسلة ﴾

وهي التي لا أصل لها إلا كثر على امتناع التمسك بها وقد عزي إلى مالك خلافة وهو بعيد وقال
الامام لنا دليل يدل عليه فوجب تركه قالوا قد ثبت اعتبار المصالح قطعاً ما من مصلحة
تقدر مما أوردته ولا وهي من جنس المصلحة المتعبرة فتكون من الملائم وهو ما اعتبر جنسه
في جنس الحكم وأجيب بأنه ما من مصلحة من ذلك إلا وهي من جنس المصلحة فيكون معتبراً
مصلحة في حكم واحد وهو محال فلا بد من اعتبار الجنس القريب المراد ما لم يكن كذلك

﴿ الاجتهاد ﴾

لغة استغراق الوسع في تحصيل أمر وفي الاصطلاح استعراع الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم
شرعي والمراد بالفقيه ذو اللغة المتعمد تفسيره في الاصطلاح وقد علم المجتهد والمجتهد فيه وفي
صحة تحرري الاجتهاد في بعض دون بعض خلاف المثبت لو لم يتجزأ السكان كل مجتهد يعلم الجميع
ونحن قاطعون بصحة قولهم لا أعلم حتى نقل عن مالك أنه سئل عن أربعين مسألة فقال في
ست وثلاثين منها لا أدري وأجيب بأن ذلك إما تعارض الأدلة وإما المجتزأ عن المبالغة في
الحال قالوا إذا اطلع على ما يتعلق بتلك المسألة فلا فرق بين تعلمه ونظر غيره وأجيب بأنه
قد يكون ما لم يعلمه متعلقاً بغيره خلافاً لما في أمارات يقدر جهلها إلا ويجوز تعلفها
بالحكم المجتهد فيه وأجيب بأن الفرض حصول جزمها في ظنه عن من له الأهل أو بعد
تحرير الأئمة الامارات وجمع كل إلى جنسه

﴿ مسألة ﴾ المختار أنه صلى الله عليه وسلم كان متعبداً بالاجتهاد قبل الانص فيه وبه قال أحد
وأبو يوسف وجوز الشافعي في الرسالة وقال بعض الشافعية وأبو الحسين وعبد الجبار بمنعه

وقيل كان له الاجتهاد في الحروب لافي الاحكام الشرعية لنا قوله تعالى وشاورهم في الامر
والمشاورة انما تكون فيما طريقه الاجتهاد وقوله عفا الله عنكم اذنت لهم وذلك لا يكون فيما
علم منه بالوحي وقوله لو استقبلت من امرى ما استدبر لماسقت الهدى وشبهه ولا يستقيم فيما
كان بالوحي استدلال أبو يوسف بقوله لتكم بين الناس بما أراك الله وقرره الفارسي فقال
أراك ههنا لا يستقيم أن يكون لارامة العين لاستخالفته في الاحكام ولا بمعنى الاعلام لوجوب
ذكر المفعول الثالث لذكر الثاني لان المعنى بما الله أراك لستم الصلة فوجب بما جعله الله لك
رأيا وهو المقصود وأجيب بأنه بمعنى الاعلام وماء مدربة فلا ضمير وحذف المفعولان وذلك
جائز واستدل بأن الاجتهاد للحكم أكثر توازيا زيادة المشقة فلا يمكن له لكان غيره مختصا بعضية
ليست له وأجيب بأنه اذا كان شرط الاجتهاد مقتودا بالدرجة أعلى فلا أثر لذلك واستدل
بأنه علم بطريق الاحتياط وبعده عن الخطأ فلا يلزم بقض به لكان تاركا لحكم الله في ظنه
وهو حرام بالاجماع وأجيب بأن ذلك فرع التعبد به ولو سلم انه ليس ثم عاقل ظن مشروط بعدم
معرفة بالوحي ولا شرط فلا مشروط قالوا فدل وما ينطق عن الهوى ان هو الاوحي يوحى
وأجيب بأن الظاهر انه رد عليهم بما يؤولونه في القرآن ولو سلم فاذا تعبد بالاجتهاد بالوحي لم
ينطق الا عن وحي قالوا لو كان لجواز أن يخالف فيه وان لا يذم مخالفه لانه من لوازم احكام
الاجتهاد وأجيب بالمنع واذا كان الاجماع عن اجتهاد يمنع مخالفته فاجتهاده أجدر قالوا
لو كان لما تأخر في اجوبة كثيرة من الاحكام لوجوب الاجتهاد وأجيب بأنه يتوقف
لجواز الوحي المشروط عدمه في الاجتهاد أولا استقراعا الوسع في الاجتهاد قالوا القادر على
اليقين يحرم عليه الظن وأجيب بأنه انما يكون قادرا بعد أن يوحى اليه والا تتبع حكمه
بالشهادة التي لا تخفى الاظنا

مسئلة في المختار جهاد الاجتهاد في الدين
ورابعها يجوز ذلك خاص ثم للمختار وهو
حضره لنا قول في بكر لاه الله ذلك
سلبه فقال صلى الله عليه وسلم لم صدق في الظاهر تهذيب ذلك
في بني قريظة فحكم بقتلهم وحبس ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم احكم بقتلهم
فوق سبعة اربعة وقصة معاذ وعقاب بن أسيد حين بعثهما الى اليمن قالوا لا يجوز لاجتهاده مع
القدرة على العلم وأجيب بجواز الخبرة لم بالدليل ولو سلم فالخاضر ظن أن لو كان وحي لبلعه

والنائب لا يقدر قالوا كانوا يرجعون اليه في الحوادث وأجيب فيما يظهر لهم فيه وجه الاجتهاد ولو سلم فليجوز الأمرين

مسئلة ١٠ الاجماع على انه ليس كل مجتهد في العقليات مصيبا وان المخطئ في مخالفة ملة الاسلام مخطئ ثم اجتهد أو لم يجتهد وقال الجاحظ والعنبري لا إثم عليه اذا اجتهد بخلاف المعاند وتأوله بعضهم على نفي الإثم في بعض الكلاسيات كنفى رؤية الباري وخلق القرآن لافي الكفر الصريح وزاد العنبري فقال لكل مجتهد في العقليات مصيب فان أراد موافقة الاعتقاد للمعتقد فخرج عن المعقول لاستلزامه اجتماع النقيضين وان أراد انه أتى بما كلف به فهو قول الجاحظ وهو باطل سمعا لا عقلا لنا أن اجماع المسلمين قبل ظهور المخالف على وجوب قتال الكفار مطلقا وانهم من أهل النار مطلقا من غير فرق ولو كانوا غير آئمين لما ساغ ذلك واستدل بقوله فويل للذين كفروا من النار ويحسبون أنهم على شيء وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وذلك ظنكم ونحوها وهي ظواهر لاحتمالها غير الناظر لفة قالوا تكليفهم نقيض اجتهادهم تكليف بما لا يطاق وهو ممتنع عقلا وسمعا كما تقدم وأجيب بأنه ممكن غير ممتنع عقلا ولا عادة فليس من المستحيل في شيء

مسئلة ١١ القطع أن لا إثم على المجتهدين في الأحكام الشرعية الاجتهادية وذهب بشر المريسي وأبو بكر الأصم الى تأنيب المخطئ من غير تكفير ولا تصديق لنا العلم ضرورة بالتواتر باختلاف الصحابة المتكررين في العقوبات من غير تكفير ولا تأنيب لمعين ولا مبهم مع القطع بأنه لو خالف أحد في مثل العبادات الخمس أو الزنا أو القتل لخطؤه وأثموه واعترض بما اعترض به على القياس كما تقدم

مسئلة ١٢ المسئلة التي لا نص فيها قال القاضي والجباي وابنه كل مجتهد فيها مصيب وان حكم الله فيها لا يكون واحدا بل تابع الظن للمجتهد وقال قوم المصيب فيها واحد ومن عداه مخطئ ثم منهم من قال لا دليل عليه وانما هو مثل دفين يصاب وقال الأستاذ وابن فورك عليه دليل ظني فمن ظفر به فهو المصيب وقال المريسي والأصم عليه دليل قطعي والمخطئ آثم ونقل عن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد التخطئة والتصويب فان كان فيها نص فتعصر في طلبه فمخطئ آثم وان لم يعصر فالصحيح مخطئ غير آثم لنا ان الاصل عدم التصويب الا ما دل عليه دليل ولا دليل وصوب غير معين للاجماع وأيضا لو كان كل مجتهد مصيبا لاجتمع النقيضان لان استقرار قطعه مشروط ببقاء ظنه للاجماع على انه لو ظن غيره وجب الرجوع فيكون ظانا

عالم بشئ واحد وهو محال لا يقال الظن ينتفى بالعلم لانه قطع بيقينه ولأنه كان يستحيل طرد
النقيض مع ذكره ولا يقال بالضرورة لان الاجماع على وجوب اتباع الظن فوجب الفعل
أو يحرم قطعاً لأننا نقول الظن متعلق بأنه الحكم المطاوع والعلم بتعريم المخالفة فاختلف المتعلقان
فاذا تبدل الظن زال شرط تحريم المخالفة لا يقال فالظن متعلق بكونه دليلاً والعلم بثبوت مدلوله
بشرط استمراره فاذا تبدل الظن زال شرط ثبوت الحكم لأننا نقول كونه دليلاً لحكم فاداً
ظنه علمه والاجاز أن يكون التعبد به غيره فلا يكون كل مجتهد مصيباً واستدل بقوله وداود
وسليمان الى فهمنا هاتين فتنصيص سليمان يدل على أن الحق واحد وأجيب بأنه مبني على
المفهوم ولو سلم فقد نفل انه فهم سليمان التمسك كما حكم به ولو سلم فيجوز أن يكون في الواضحة
نص اطلع عليه سليمان فيتعين الخطأ واستدل بقوله وما يعلم تأويله الا الله والراصدون في العلم
ولو لا أن ثم حكما عيننا احسن ذلك وأجيب بأنه محمول على الامور القطعية لقوله وما يعلم
ولو سلم فالراصدون في العلم هم المجتهدون فقد دل على أصوب الجميع واستدل بقوله صلى
الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم وأجيب بالاقول بالوحد لأنه لا يكون غلطاً إلا بنص أو
اجماع أو قياس جلي وخفي بعد البحث واستدل باطلاق الصحابة الغلط في الاجتهاد وقد قل
أبو بكر أقول في الكلاله رأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمنى ومن الشيطان وعن
عمر انه حكم بحكم فقال رجل هذا والله الحق فقال عمر ان عمر لا يدري انه أصاب الحق لكنه
لم يأل جهداً وعن علي في المرأة التي اتهم فرها عمر فاجهت وعمر له عثمان وعمر الرحمن
انما أنت وودب لا ترى عليك شيئاً كان هذا اجتهدا فقد أخطأ وان كنت قد اهدت غشاك أرى
عليك الدية وعن علي وابن عباس ودور بدلتهم خطوا ابن عباس في ترك الدول وخطأهم
ابن عباس وقال من باهلي باهلي ان الله لم يجعل في مال واحد من ماله ما يهزمك وذلك أكثر
من أن يحصى ولم ينكر الخطئة واعتبرض بأنه سيكون ذلك ويغفر فيه التعمير أو ما دلف
فيه نصاً واجماعاً وأجيب بأن الخطئ وقعت في المسائل الاجتهادية ولا تصير في مجتهد من
الصحابة والواجب التأني واستدل بأنه ان حكماً لا بدليل أو حكم أحدهما بدليل والآخر بغير
دليل فواضح وان حكماً بدليلين فاما أن يكونا ساريين أو أحدهما رجحاً فان كان أحدهما
راجحاً فصاحبه المصيب وان كانا متساويين فهما غلطتان لان الحكم الوصف أو الحير وأجيب
بأن كل واحد منهما دليله راجع عنده لانها أمارت ترجح بالنسب لأدبه نفسها واستدل
بالاجماع على شرع المناظرة ولولا انه لتبين السواب لم يكن فيها فائدة وأجيب بأن لها فائدة

منها تعرف الراجح أو تعرف تساويهما أو التفرين في الاجتهاد واستدل بأن المجتهد مطالب
وطالب لا مطلوب له محال وإذا تحقق المطلوب فمن أخطأه كان عتقا قطعاً وأجيب بأن
مطلوب كل واحد منهما ما يغلب على ظنه من الأمارات المختلفة فيحصل لكل مطلوبه وإن
كان مختلفاً واستدل بأن التصويب يستلزم أموراً ممتنعة منها أن يتزوج مجتهد شافعي
مجتهدة حنفية فيقول لها أنت بائن ثم يقول راجعتك فالرجل يعتقد الحل فيلزمها والمرأة
تعتقد الحرمة ويلزم من صحة المذهبين حلها وحرمةها ومنها أن ينكح مجتهد امرأة بغير
ولي ثم ينكحها مجتهداً آخر بعده بولي فيلزم من صحة المذهبين حلها لها وهو محال ومنها
أن يستغنى مجتهدان مختلفان فان حمل بأحدهما كان نكحاً والالزم المحال أو الترك وهو
باطل وأجيب بأن ذلك لازم مطلقاً لا خلافاً في وجوب اتباع ظنه ولو سلم رفع الأمر إلى
الحاكم فيجب اتباعه وأما العاى فحكمه كعارض الدليلين للمجتهد المصوبه قال الله تعالى
وداود وسليمان ثم قال وكلا آتينا حكماً وعلماً ولو كان أحدهما غلطاً لم يحسن وأجيب
بأنه لا يمنع الخطأ في مسألة إطلاق أنه أوفى حكماً وعلماً قالوا قال بأبهم اقتديتم اهتديتم ولو كان
أحد المجتهدين غلطاً لم يكن هدى وأجيب بأنه كما صرح أن يقال لكل مجتهد في اتباع ظنه
مؤيد صحيح ثم اى إذا ظن ذلك لأنه فعلى ما وجب عليه إجماعاً قالوا أجمع الصعابة على
تسوية خلاف في ذلك أثر الاجتهاد ، وتولية الأئمة لفضائهم عنهم بخالفهم لم ولو كان
فيه شبهة أو شبهة راجية ثم هو ما جازوا عليه من وجوب اتباع كل مجتهد ظنه
ولم يميزوا بينه وبين غيره في ذلك لو كان المارق معيلاً صعب عليه دليل قطع لأنه
المألوف وبدليل التبيين لم ولو كان قاطعاً لكان مخالفاً تماماً وأجيب بمنع الأولى والتبيين
بالتأخر قالوا لو كان الحق معيناً لوجب اتباع الخطأ لأن الإجماع على وجوب اتباع الاجتهاد
والثانية واضحة وأجيب بمنع الثانية ولذلك لو كان فيها نص أو إجماع ولم يطلع عليه بعد الاجتهاد
وجبت مخالفته فهذا أجدر قالوا يؤدي إلى وجوب النقيضين وأجيب بالقطع بسقوط
التكليف بالحكم المطلوب عند ظن خلافه

(مسألة) اتفق العقلاء على استصالة تقابل الدليلين العقلين لاستلزامهما اجتماع النقيضين
وأما تقابل الأمارات الظنية وتعادلهما فالجمهور على جوازه وقال أحمد والكرخي بمنعه
لأنوا استصالة لكان لدليل والأصل عدمه قالوا لو تعادلا فاماً أن يعمل بهما أو بأحدهما معيناً
أو غير الأول جمع بين النقيضين والثاني تحكم والثالث تخيير للمجتهد في مسائل الاجتهاد وهو

مردود بالاجماع لانه يؤدي الى أن نحكم لزيد بشئ ولعمر و بشئ في شئ واحد والرابع جمع بين النقيضين لانه يقول لاسرام ولا واجب وهو أحدهما وأجيب بأنه يعمل بهما في أن كلا منهما وقت الآخر فيقف أو يتغير أو بأن يعمل بأحدهما على التخيير والاجماع على منعه اذا ترجح أحدهما لا اذا تعادلا فلا تنافس في حكمه لزيد بشئ ولعمر و بشئ أو بأن لا يعمل بهما بل يتساقطان وانما يلزم فيه النقيضان أن لو اعتقدت في الحكمين في نفس الأمر

مسئلة لا يستقيم أن يكون المجتهد قولان متنافسان في شئ واحد في وقت واحد بخلاف وقتين أو شخصين على القول بالتخيير عند التعادل فان ترتبا فالظاهر أن الثاني رجوع عن الأول فان لم يعلم التاريخ فيجب اعتقاد رجوعه عن أحدهما وكذلك لو كانا صورتين متناظرتين ولم يظهر فرق فالظاهر أيضا أن الثاني رجوع فيهما فان لم يعلم التاريخ فالظاهر رجوعه عن أحدهما فيهما وقول الشافعي رضي الله عنه قولان في سبع عشرة مسألة إما على معنى أن الأدلة تعادلت وأنا غير في القولين أقول بهذا مرة وبهذا مرة واما على معنى فيها قولان للعلماء ويكون هو في سهولة النظر واما على معنى فيها ما يقتضي العلماء قولين من أصليين أو استصحابيين أو دليلين متعادلين واما على معنى الاخبار بأنه تقدم له فيها قولان

مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهادات باتفاق منه ولا من غيره لما يؤدي اليه من نقض النقض الى غير نهاية فتتفاوت مصلحة نصب الحاكم وينقض اذا خالف قاطعا ولو حكم المجتهد على خلاف اجتهاده فحكمه باطل وان قلده غيره اتفقا فلو تماطى حكما باجتهاده لنفسه كزوجته امرأة بغيرولي ثم تغير اجتهاده فالتحتمار التصريم لانه مستديم لما يعتقده محرما وقيل ان لا يتصل بذلك حكم فان تماطاه مقلد علم تغير اجتهاده مقلده فكذلك كما لو تغير اجتهاده المجتهد في القبلة في أثناء الصلاة بالنسبة اليه والى مقلده وان حكم مقلده بخلاف مذهب امامه فبني على جواز تقليده غير امامه

مسئلة المجتهد اذا اجتهد فأدى اجتهاده الى حكم لم يجز له تقليد غيره اتفقا قاطعا اذا لم يجتهد فالأكثر على منع التقليد أيضا وقيل فيما يقتضي به لا فيما يخفى وقيل فيما لا يفتوت وقته باشتغاله بالنظر وقيل بجوازه مطلقا ولأبي حنيفة قولان وقال محمد بن الحسن يجوز ان كان أعلم منه وقال ابن سريج يجوز ان تعذر عليه وقال الشافعي والجبايئ يجوز أن يقلد صحابيا خاصة أرجح من غيره فان استؤوا وتخبر وقيل وتابعيا لنا انه حكم شرعي فلا بد له من دليل والاصل عدمه بخلاف النقي فانه يكفي فيه انتفاء دليل الثبوت وأيضا يمكن من الاصل فلا يجوز البديل كغيره

واستدل لو جاز تقليده قبل الاجتهاد لجاز بعده لأن المانع كونه مجتهداً لأجل المخالفة وأجيب بأنه إذا اجتهد حصل له الظن الأقوى فكان أولى المجوز قال فاسألوا أهل الذكر الآية وأجيب بأن أهل الشيء المتأهل له والمجتهدون كلهم أهل فلم يدخلوا في الأمر لأن المعنى أن يستل من ليس أهلاً أهل الذكر ولقوله ان كنتم لاتعلمون المخصص بالصحابة أصحابي كالجموع عليكم يستقى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقد سبق قالوا الاعتبار للظن وهو حاصل وأجيب بأن ظنه باجتهاده أقوى وأيضاً فإنه يدل

﴿ مسئله ﴾ المختارانه يجوز أن يقال للمجتهد أحكام مما ثبتت فانه صواب وقال الجبائي يجوز للنبي خاصة ترزده الشافعي في الجواز والمنع ثم المختارانه لم يقع لئانه لو امتنع لكان لغيره والأصل عدمه قالوا لو جاز لأدى الى الحكم بغير مصلحة لجهل العبد بذلك وأجيب بأن الحكم لا يستلزم المصلحة عقلاً ولو سلم فالفرض أن الله تعالى يقول احترامه صواب قالوا لو جاز للزم الإباحة فيسقط التكليف وأجيب بأن إيجاب التخيير تكليف لا إباحة الفاضل بالوقوع إلا ما حرم إسرائيل على نفسه فدل على أنه موقوف اليه وأجيب بأنه لا يزم أن يكون حرمه من غير دليل ظني قالوا قال في مكة لا يخفى على أحد لاها ولا يعمه شجرها فقال العباس إلا الأذخر فقال صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر ولا وحى حينئذ وأجيب بأن الأذخر ليس من الخلاف فيكون جائزاً بدليل الاستصحاب أو منه لكنه لم يرد بالعموم وصرح استثناءه تقرير المأفاهمه السائل وقدر تكريره لأن المعنى واحداً ومنه وأرشد نسخ بوحى أسرع من ملح البصر قالوا ولأن أشق على أمتي لأمرتهم وكذلك أحببنا لعمان هذا أم لا بد فقال للأبد ولوقات نعم لوجبت وكذلك أمر مناديا يوم فزع مكان أقتلوا ابن صباية وابن سرح ولو كانا متعلقين بأستار الكعبة ثم عفا عن ابن سرح بشفاعته عثمان ولما غفل النضر بن المارث سم أشدنداً بآته

ما كان ضررك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق

قال لو كنت سمعته ما قتله وكأيدل على أنه مقوض الى اختياره وأجيب بأن مناهما يكون قد خيره ومناهما كان بوحى بدليل وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى بوحى

﴿ مسئله ﴾ المختار على تفرع أن النبي صلى الله عليه وسلم يجتهد أنه لا يقر على خطأ وقيل بنفي الخطأ لئلا أدنت لهم ما كان للنبي الى عذاب عظيم حتى قال لو نزل من السماء عذاب ما نجا منه غيرهم لانه كان أشار بقتلهم وقواها أأحكم بالنظام وقوله انكم تحتصمون الى ولعل أحدكم ألحن بحجته فن قضيت له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فاعماً أقطع له قطعة من نار وأيضاً فإنه لو امتنع

لكان لخارج والاصل عدمه قالوا لو جاز لكنا أمراً بالخطأ وأجيب بأن العاى مأمور بالاتباع مع جواز ذلك تماماً قالوا الاجماع معصوم فالرسول أولى وأجيب بأن الاجماع لا يكون عن اجتهاد ولو لم فلا يكون مصراً ولو سلم فلا يلزم الأولوية لاختصاصه بالفضائل المرتبة وإن أهل الاجماع تبعون له قالوا لو جاز لوقع الشك في قوله وحكمه وهو محل بمصود البعثة وأجيب بأن وقوع الشك الناجز فباحكم فيه بالاجتهاد لا يخل بخلاف أصل الرسالة وما يحكم به عن الله تعالى

مسئلة ١٠ المختار أن النافي عليه دليل يقبل عايه في العقلية لا الشرعية لئانه اذا ادعى علماً بنفى غير ضرورى فقد تضمن دعوى طريق أفقت اليه والادى الى نظر ضرورى وهو محال فكانت مطالبة بالدليل هيمنة وأيضاً فلا جاع على أن الدليل على من ادعى الوجدانية أو التمس وساحل ما نفي الشريك ونفى الحدوث النافى ولزم للزم منكردى النبوة دليل النفى وكذلك صلافة سادسة ومصوم شوال والى مدعى عليه بحق وأجيب بأن الدليل قد يكون استصحاباً مع عدم الراجع له وقد يكون انتفاء لازم وفي الاستدلال بالقياس الشرعى على النفى خلاف منشاء جواز تخصيص العلة

١١ التقليد والمفتى والمستغنى وما يستغنى فيه

فالتقليد المل بقول غيرك من غير حجة وليس الرجوع الى قوله صلى الله عليه وسلم والى الاجماع والعامى الى الفتى والناضى الى الدول تتلدد لقيام الحجة ولا مشاحة في التسمية وأما المفتى فالعالم بأصول الفقه والأدلة الشرعية التمهيدية واحتلاف مراتبها وما يتوقف العلم بذلك عليه من العقليات كما تقدم وما المستغنى عن كان مجتهداً فندفد وما كان عاياً صراطاً أو محملاً بعض العلوم البر فوظيفة لا تباع على المختار نافية (١) الاستثناء المسائل الاجتهادية لا العقلية من المختار

مسئلة ١٢ المختار انه لا يجوز التذلل في المسائل الأصولية كوجود البارى تعالى وقال العنبرى بجوازه وهى النظر فيه حرام لئان الاجماع على وجوب معرفة الله تعالى والتقليد لا يحصل معرفة لجواز الكذب على المخبر ولانه كان يحصل العلم بمحدث العالم ولانه لو أفاد التقليد العلم فاما أن يعلم ذلك ضرورة أو قلراً الضرورة باطن والظن متبهم الدليل والاصل عدمه

(١) هكذا فى الأصل وعبارة المختصر والمستغنى فيه المسائل الاجتهادية الخ

قالوا لو كان النظر واجبا لم يكن منياعنه ولا عما يوضحه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحابة لما رأهم يتكلمون في القدر وقال تعالى ما يجادل في آيات الله وأجيب بأن المراد الجدل بالباطل لقوله وجادلهم بالتي هي أحسن وكذلك القدر قالوا لو كان واجبا لكانت المسحابة أولى ولو كان لنقل كالفرع وأجيب بأنه كذلك واللا أدى إلى نسبتهم إلى الجهل بالله قطعاً وهو باطل لأنه ليس بضروري وإنما ينقل ذلك لوضوح الأمر عندهم فيها وعدم من يعوجهم إلى الكلام بخلاف الفرع قالوا لو كان واجبا لأنكر الصحابة والتابعون وغيرهم على تاركه من العوام مع أنهم أكثر الخلق وأجيب بأنه ليس المراد تحرير الأدلة والجواب عن الشبه وإنما المراد الدليل من حيث الجلالة وذلك حاصل بآسر نظر قالوا لو كان واجبا لاستلزم الجهل ولو استلزم الجهل لوجب لأنه لا يتم الواجب إلا به وأجيب بأنه يلزم لو كان الجهل مقدورا قالوا وجوب النظر دور عقلي وقد تقدم في شكر المنعم قالوا النظر مظنة الوقوع في الشبه والخروج إلى الضلال بخلاف التقليد فكان أولى وأجيب بأن ذلك جار فيمن يقلد فان كان من نظر فمتنع وان كان عن تقليد فينتسلل

﴿مسئلة﴾ المختار أن العامي وان كان محملا لبعض العلوم المعتبرة يلزمه التقليد في مسائل الاجتهاد وقيل ان تبين له جهة اجتهاده بدليله والام يحجز وقال الجبائي ما لم يكن كالعبادات الخمس لنا فاسألوا أهل الذكر ويجب تعميمه لوجهين أحدهما العلم بأن علمه الأمر بالسؤال الجهل الثاني أن الأمر المقيد بالشرط يتكرر بتكريره وأيضا لم يزل العلماء يستفتون ويتبعون من غير ابتداء المستند من غير تكبير وأيضا لو توقف على المستفتين على الاطلاع فاما أن لا يجب شيء وهو باطل واما أن يجب فيؤدي إلى ابطال المذهب والمسننات ونحوها الدنيا وذلك باطل قطعاً ولا يلزم ذلك في النظر في معرفة الله تعالى ليسره وقرب. أخذه قالوا قال وأن تقولوا قال انا وجدنا آباءنا على أمة وذلك يتضمن تحرير التقليد وأجيب بأن المراد ما يطلب فيه العلم قالوا قال طلب العلم فريضة على كل مسلم وأجيب بأنه لا يمكن التمسك به في ذلك لأن أحد الم يقل بوجوب العلم انما قال بوجوب النظر قالوا يؤدي إلى وجوب اتباع الخطأ الجواز وأجيب بأنه كذلك اذا نظر قالوا لو جاز لجاز في الأصول وأجيب بالفرق يصير ذلك

﴿مسئلة﴾ الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والعدالة أو رآه منتميا والناس متفقون على سؤاله وتعلجه وعلى امتناعه في ضده والمختار امتناع من لم يعرف بعلم ولا جهل لنا ان

الأصل عدم العلم وأيضا فان الغالب الجهل فالظاهر أن المجهول من الغالب كدعى الرسالة والشاهد المجهول والراوى المجهول قالوا واستنع في ذلك لامتنع فممن علم علمه دون عدالته لاحتمال كذبه وأجيب بمتنع الثانية ولو سلم فالفرق أن الغالب من المسلم المشهور وبالعلم والاجتهاد العدالة وليس الغالب من الناس الاجتهاد بل العكس

﴿مسئلة﴾ المختار أن المجتهد لا يحتاج الى تجويد النظر اذا تكررت الواقعة وفيل يحتاج لنا انه قد اجتهد والأصل عدم اطلاعه على أمر آخر قالوا يحقل ان يتغير اجتهاده وأجيب بأن ذلك يوجب تكريره أبدا

﴿مسئلة﴾ المختار جواز خلو الزمان عن مجتهد ومنع من ذلك الحنابلة لنا لو امتنع لامتنع لغيره والأصل عدمه وأيضا قال صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه ولكن يقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا قالوا لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله وحتى يظهر الدجال وذلك يستلزم العلم وأجيب ان حديثنا أدل على المقصود ولو سلم فينتارضان فيسلم الاول قالوا التفقه في الدين فرض كفاية والخلو عنه يستلزم اتفاق المسلمين على الباطل وأجيب بأنه فرض كفاية اذا أمكن فاذا فرض موت العلماء لم يمكن

﴿مسئلة﴾ اختلفوا في جواز افتاء من ليس بمجتهد بمذهب مجتهد فقييل يجوز وقال أبو الحسين لا يجوز والمختار انه ان كان مطلعا على ما أخذ مجتهد به أهلا للنظر فيها جاز والا فلا لنا اجماع المسلمين في كل عصر على قبول مثل ذلك المجوز مطلقا ناقل فلا فرق كالأحاديث وأجيب بأن الخلاف ليس في النقل أبو الحسين اوجاز لما زعمواى لانه لم يسئل الاعما عنده ولا عند له كالعالمى

﴿مسئلة﴾ المختار ان للقلد عند تعدد المجتهدين أن يقدم من شاء وان تغاضوا عن أحد وابن سريج يجب عليه النظر في الأرجح لنا القطع بأن المفضولين باتفاق في زمان الصحابة وغيرهم كانوا يفتون ويستفتون مع الاشهار والتكرار ولم ينكر أحد فدل على أنه جاز وأيضا قال أصحابنا كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم واستدل بان العالمى لا يمكنه الترجيح لقصوره وأجيب بان ذلك يظهر بالتسامع وبكثرة المستفتين ورجوع العلماء اليه وغير ذلك قالوا قول المفتى للقلد كالدليل للمجتهد فكما وجب الترجيح ثم وجب هنا وأجيب بان ذلك لا يقاوم ما ذكرناه وأيضا فالفرق ان العالمى يسر عليه الترجيح بخلاف المجتهد قالوا الفطن الحاصل من

قول الاعلم أقوى فكان المصير اليه واجبا وأجيب بأنه تقرير للدول في المعنى
 ﴿مسئلة﴾ إذا عمل العاقل بقول مجتهد في حكم فليس له الرجوع عنه إلى غير ما اتفقا وأما
 في حكم آخر فالتحارجوازه لنا القطع بوقوع ذلك في زمان الصحابة وغيرهم ولم ينكروا أما
 لو التزم مذهبنا كذهب مالك والشافعي وغيرهما فالتأمان وقعت حادثة فقلده فيها فليس له
 الرجوع

﴿الترجيح﴾

وهو اقتران الامارة بما يقوى به على معارضها ويجب تقديم الراجع للقطع بان السلف كانوا
 يقدمونه وقد أورد شهادة الاربعين وأجيب بالتزامه أو بأنه ليس كلما يرجع به الأدلة
 يرجع به الشهادة ولا تعارض في عقليتين لاستحالة العلم بالقيضين ولا في عقلي وظني لاستحالة
 العلم والظن بالتعيين والترحيع يكون في التصديقات بين منقولين أو معقولين أو منقول
 ومعقول الأول في السند وفي المتن في المدلول ومن خارج

فالأول يرجع بكثرة الروايات فلا يسكن في بعد الغلط فيؤى الظن قطعاً بالثقة أو الفطنة
 أو الورع أو العلم أو الغبط أو النحو وبأنه أشهر بأحدها . وبأن يكون معقداً على الذكر
 أو على الحفظ لا على نسخة ولا خط . وبما يقتضيه عمله . وبأن يكون قد عرف أنه لا يرسل
 إلا عن عدل إذا كان مرسلين . وأن يكون مباشراً لما تضمنه كرواية أبي رافع أنه صلى الله
 عليه وسلم نكح ميمونة وهو حلال وكان هو الأب . وبأنه لا يقبل لنكاحها على رواية
 ابن عباس نكح ميمونة وهو حرام . وبأن يكون ساهياً بالهمة كرواية ميمونة تزوجني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان . وبأن يكون عربياً سمعته كرواية ابن عمر أفرد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت مائة حين أبي . وبأن يكون من أكابر الصحابة
 والآخر من أصغرهم لأنه عرب غا الفوله أي منكم در الاحلام والنسي ولا يشده
 المحافظة منه أكثر في العادة . وبأن يكون مستنداً للاسلام لإبادة أصالته في الاسلام . وبأن
 يكون مشهوراً بالنسب . وبأن يكون غير ما ليس بمذهب . وبأن يكون معمولاً بالغاويان
 يكون المتركى أكثر أو عدل أو وثق أو بالصرح على مجرد الحكم أو العمل أو الرواية للاختلال
 ولذلك قدم الحكم على العمل والعمل على الرواية . وبأن يكون متواتراً ومستنداً لا مرسل .
 وبأن يكون من مرسل التابعين على مرسل غيرهم . وبأن يكون أعلى اسناداً . وبأن
 يكون معناه على مستند إلى كتاب أو مشهور ولم يذكر . وبأن يكون مستنداً إلى كتاب على

دلالة ولا يلزم تعطيله في جميع مدلوله ولأن تخصيص العام أكثر من تأويل الخاص . والعام الخاص من وجه . على العام من كل وجه . والعام بمخصص على عام مخصص . والمقيد من وجه على مطلق من كل وجه والمنطوق من كل وجه على ماهو مفهوم من وجه والحقيق من كل وجه على ماهو مجاز من وجه . والعام الشرطي على النكرة المنفية للتعليل فيه . وقد ترجع النكرة لقوتها بعد التخصيص فيها . والشرط على المجموع باللام والمجموع بمن وما على اسم الجنس لكثرة في المعهود . وغير المنطرب على خلافه . والمعال على غيره . والقول على الفعل والمزيد فيه على الناقص . والاجماع على النص لجواز النسخ . واجماع المصاحبة على من بعدهم ثم على الترتيب وذلك انما يمكن في النفي لانهم اعملى رتبة . والاجماع المصريح بالقول الثالث ولو كان مسبوقا بمخالفة على نفيه من الاجماع المأخوذ من انقسام الامة على قولين وان لم يكن مسبوقا بمخالفة

المدلول يرجع الخطر على الاباحة للاحتياط كما لو طلق . هيئة نسيها حرم الجميع ولذلك قال دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقيل بالعكس لما يلزم في الخطر من فوائد . مقصود الاباحة بالتارك مطلقا بخلاف الاباحة فانها لا تستلزم الفعل فيما تحقت فلا يتحقق أولى ولان الاباحة عن التغيير الواضح والتحريم عن النهي المحقق . ويرجع الخطر على الندب بما تقدم . والخطر على الوجوب لان الخطر لدفع مفسدة والوجوب لتحصيل مصلحة ودفع المفسدة اهم عند العقلاء . والخطر على الكراهة . والوجوب على الندب والمثبت على النافي كتحريم بلال دخل على الله عليه وسلم البيت وصلى وخبر أسامة دخل ولم يصل لاشتماله على زيادة ولم لان الميثب يفيد التأسيس فكان أولى وقال عبد الجبار هما سواء لانه أولى بالتأخير ليفيد التأسيس اذ لو قدر تقديمه لكان مقرر اولانه موافق للاصل فيتمارضان والمستعمل على زيادة على الآخر كوجوب الجلدة مع التريب على الموجب للجلد لان في العكس ابطال المنطوق وترجع المفهوم عليه والموجب للدرء على الموجب للحد لان الخطأ في نفي العقوبة أولى منه فيها ولان ما يمرض في الحسد من البطلان التزمه في الدرء . ويجري فيه ما يجري في الاثبات والنفي والموجب لاطلاق والعق على الموجب لنفي موافقة الدليل النافي للثب والبضع وقد يرجع العكس لموافقة الدليل المؤسس في معناه المترجع على النافي . ويرجع التكايفي على الوصف في الثواب وقد يرجع الآخر لكونه لا يتوقف على فهم ويمكن . ويرجع الاخف على الاثقل لقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد يرجع الآخر لان المصلحة في الاشق اكدر لقوله ثوابك على قدر نصبك وما لاتم به البأوى على خلافه

﴿ ترجيح خارج ﴾

ترجح الموافق من كتاب أرسنه أو إجماع أو قياس أو عقل على خلافه لنا كدالظن وما يلزم من مخالفة دليلين وما عمل بمقتضاه أهل المدينة أو الخلفاء الأربعة أو بعض الأئمة على خلافه وما عمل بمقتضاه العلم وما عطفه الأربعة على ما عطفه الآخرون يرجح برجح دليل التأويل إذا كانا مؤولين ويرجح بالتعرض للعلة لدلالة من جهتين ولأنه متعلق المعنى فكان أولى لأنه الأغلب وقد رجح العكس لزيادة المشقة في قبوله والثواب عليه ويرجح العام على سبب خاص على العام مطلقاً بالنسبة إلى السبب والعكس بالنسبة إلى غيره ويرجح الخطاب شفاهاً على العام مطلقاً بالنسبة إلى من خوطب ولأنه إن قيل بنى العموم فواضح وإن قيل به فكأقبله ويرجح ما لا يقبل النسخ أو لم يزل فيه على خلافه ويرجح ما لم يعمل به من العموم في صورة على ما عمل به ولو في صورة وفاقاً لأن الجمع أولى من التعطيل وقد رجح العكس بأن المعمول به يقوى باعتباره وفاقاً وأجيب بجوارح كل ترجيح على أمر خارج مفعود في محل النزاع وإن كان بعيداً عن التعطيل واعتراض بأن مخالفة السبر في أنه لو كان أمر خارجي لوقف عليه أيضاً بعيد وأجيب بأن مخالفة السبر لو كان لا يرجح خارجي لوقف عليه بعيد فيتعارضان ويسلم المتقدم ويرجح أحد العامين بأن يكون أمس بالمتعمد مثل وأن تجمع عوايين الاختين لأن المقصود الجمعية فيهما على مثل أو ما لا يكت أيمانكم ويرجح بقرينه من الاحتياط ويرجح بعيد الصحابي عن النقص كحديث الفقه في الصلاة لثبوت عدائهم ويرجح بتفسير الراوي بفعله أو قوله وبذلك السبب في أحدهما زيادة الاهتمام به وبقرائن تأخره عن الآخر كما لو كان الراوي متأخراً لاسلام أو كان الحديث بعد استظهار الاسلام أو كان مؤرخاً بتاريخ ضيق أو كان أكثر تشديداً لأن غالب التشديدات متأخرة

﴿ المقبولان ﴾

أما قياسان أو استدلالان أو منهما فالأول في أصله أو فرعه أو مدلوله أو خارج فالأول يرجح بأن يكون قطعياً بأن دليله أقوى وبأنه لم يختلف في نسخ أو بانه على سنن القياس أو بانه قام دليل خاص على وجوب تعامله أو بانه متفق على تعامله ولا يفتي ترجح بعضها على بعض عند التعارض وترجح غلبته بطرق اثباتها بأن وجودها قاطعي أو أغلب على الظن من الأخرى وبأن دليل علىها قاطعي أو أغلب ومثبت بالسبر على ما ثبت بالمناسبة لتضمنه انتفاء المعارضة دونها فإن

يرجع بظهور المناسبة لم يقاوم انتفاء المعارضة لا شراً كهما في المناسبة من حيث الجملة فان رجح
 بظهور العلية عند الخصمين بالمناسبة وفي السير جواز كذب وغلط قبول بان الكذب من
 العدل والغلط في الوصف الظاهر بعد من الغلط في المناسبات لخفاها واضطرابها. ويرجع
 بطرق نفى العارق بين الاصل والفرع في القياسين، وترجع السبرية على الطرد والعكس لان
 الدوران قد يكون مع غير العلة كالاشعة اللازمة للشدة ويرجع بمفاتها فيرجع الوصف
 الحقيقي على غيره من حكم شرعي وغيره للاتفاق عليه، والثبوت على العدى والباعة على
 الامارة والمنضبطة على خلافها والمتحدة على المتعددة والاكثر تعدياً على الأقل لكثرة العائدة
 والمطرودة على المنقوضة والمكسورة والمنعكسة على خلافها وغير المتأثرة على خلافها والمطرودة
 غير المنعكسة على المنعكسة غير المطردة لان الاطراد آكد، ويرجع بكون الضابط فيها عامياً
 للحكمة مانعاً لها على خلافه والمناسبة على النسبة والمناسبة في القياسات الخمسة الضرورية على
 غيرها والحاجة على التعسفية والتكيدية ثم في الغروريات وان كانت باهية على الحاجة وان
 كانت أصلاً لما ثبت من اعتناء الشارع به حتى ثبت في قليل الجرماني كثيره والمدينة من الحسة
 على الارادة المأثرت، من ان غير عامة، ودخار المصطفات الجبن والاذن الا لغير دين ولا لها سبب
 نيل السعادة الابدية، يرجع العكس بأن حاشا لدعى له شره يرجع على حاشا لله اسلوه
 عن الضرر ولذلك، الفصاح من علة الرد، والجامع من علة الرد، والتمس على
 مصلحة الدين بالضعف، من المصالح، ولا يجوز ان يترجم فيها ان يترجم في المال بترك
 الجماعة والجماعة لمصلحة المال، وانما في تركها، ولا يجوز ان يترجم في المال بترك
 الحقين وبأن الفصاح من المصالح من المصالح من حاشا لغير خلاف الآخراته لان من انما خاص
 لغوات النشفي فكان الجمع أولى وأما انتفاءه من علة فروع الدين لا على اصله ولان
 الركعتين تقاوم الاربع لثلاثتها وأما المصالح وغيره، فلا تلهي عن مصلحتها بل يغير بالبناء، وترجع
 بمصلحة النفس على الثلاث لان مصلحة له، مما عا كانت لبقاء النفس ومصلحة المال كذلك
 ومصلحة العقل تبع للنفس لغزائه بغيراتها، وترجع بمصلحة النفس على العقل والمال والعقل
 على المال لكونه شرطاً للتكاليف، وترجع ان كمالها فيها كذلك، وترجع الوصف الذي
 هو نفس علة حكم الاصل على الوصف الذي هو دالها والملائمة على الغريبة، ويرجع بقوة
 موجب التقض من وجود مانع أو فوات شرط رضاء، ففي الآخر أو احتمالاً وعنده في الآخر
 ويرجع بكون العلة لا مزاحم لها في أصلها على ما لها مزاحم وبكونها أرجح على مزاحمها من

درجتان الأخرى . ويرجح مقتضى النفي على التثنية لتقدمها راجحة أو مساوية ولأنها بالنفي
الأصلي وقد رجح العكس للاطادة الشرعية ولا يثبت اعتقاد اختصاص أصل النافية بمعنى
ليس في الفرع تعليلا لمخالفة التثنية وأجيب بأن المقصود بالحكمة وهي حاصله تثبتون الحكم
وبقيته على سواء . وبأن الاختصاص يعارض بمثله سواء تعطيلا لمخالفة النافي . ويرجح بزيادة
الافتناء إلى المقصود قوة المناسبة وبإشارتها إلى قبض المطلوب بما حسيبه أو غيرها والعمدة على
المكلفين على الخاصة . والفرع يبرجح بأن يكون الفرع مشاركا لأصله في عين الحكم وعين
العلة على الثلاثة الخصوصية وما فيه عين أحدهما على الجنس وبما فيه عين العلة خاصة على
عكسه لأنها الأصل في التعدية ويرجح بتأخر الفرع عن أصله على المتقدم لظهور أمره
ويرجح بكون العلة في الفرع قطعية وبكون الفرع ثابتا بالنص جله لا تفصيلا

﴿ وأما الترجيح بين التامول والمقول ﴾

فيرجح الخاص بمنطوقه مطلقا والخاص لا بمنطوقه درجات قوى وضعيف ومتوسط فالترجيح
بحسب ذلك مع درجات مقابلة حسبما يقع للناظر وهو غير منحصر وأما العام مع القياس فقد
تقدم

﴿ وأما الترجيح في الحدود السمعية ﴾

فيرجح بالألفاظ الصريحة على التجوز والاستعارة والاشتراك والغرابة والاضطراب
والمطابقة والتضمن . ويرجح بكون المعرف أعرف وبإلذاته على العرضي وبعمومه على الآخر
لزيادة قاعدته وقد رجح العكس للاتفاق عليه . ويرجح بأنه على وفق النقل الجمعي وبأن
طريق اكتسابه أرجح وبما تقتضيه الأوضاع اللغوية أو قربه وبعمل المدينة أو الخلفاء الأربعة
أو العلماء ولو واحد . بكونه يقرر بحكم الخطر أو بقرينة الحكم النفي وبكونه يدرأ الحد على مثبتته
ويتركب من الترجيعات في المركبات والحدود وأمور لا تحصر وفيما ذكرنا من السابق والله
أعلم بالصواب . . . تم الكتاب والحمد لله أولا وآخرا

وبآخرها يخطه ثم الكتاب في ذي الحجة ستة ثلث وأربعين وسنائه
.. وكان فراع المقابلة في عصر يوم الخميس الثامن والعشرين
من جمادى الأولى عام سبعة وثلاثين وسبعائه

